سلسلة المحاسبة

آليات المحاسبة في إدارة الاستثمار

الدكتور
محمد عبد الرؤوف سليمان
الدكتور
إبراهيم جابر السيد أحمد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٦٥٧.٦١

أ . إ

أحمد ، إبراهيم جابر السيد .
آليات المحاسبة في إدارة الاستثمار / إبراهيم جابر السيد أحمد ، محمد عبد الرؤوف سليمان.- ط١.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، دار الجديد للنشر والتوزيع.
350 ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم . (سلسلة المحاسبة)
تدمك : 3 - 618 – 308 – 977 – 978
١. المحاسبة القومية
٢. سليمان ، محمد عبد الرؤوف (مؤلف مشارك) .
أ - العنوان .

رقم الإيداع : ١١٣٣١

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق ـ شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥- ٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

النـــاشـــر : دار الجـــديد للنشـــر والتـــوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣
E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

الفهرس

مقدمة

لقد اتسمت البيئة الاقتصادية الوطنية والدولية في الآونة الأخيرة الاهتمام بعالم الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا لأجل تحقيق المنفعة العامة والخاصة . لدلك لا تزال المشاريع على اختلاف أنواعها وأحجامها وتسمياتها تشكل حافزًا وفرصًا هامة لدى المؤسسة والفرد على حد سواء.

فالمؤسسة مهما كان حجمها ونوع نشاطها فهي تسعى جاهدة إلى امتلاك المزيد من المشاريع خاصة منها ذات العائد الكبير وبالتالي فهي لا تتردد في تسخير مواردها وتكييف نشاطاتها مع ما يتناسب وتلبية حاجيات وأهداف مشاريعها . من هدا المنطلق فالمؤسسة والفرد المهتمون بالمشاريع الاستثمارية يشكلان معا الجزء الهام والكبير للاقتصاد وحركتيه الإنتاجية .

ونظرا للمجال الواسع للمهتمين بالمشاريع الاستثمارية وجب الحذر في كل الاستراتيجيات والقرارات المتخذة ، وللدقة سوف يتم التحليل الكمي للوصول إلى الترجمة الفورية للمعطيات والبيانات.من اجل اتخاذ قرار سليم. فعملية اتخاذ القرار الاستثماري يعتبر مشكل جد معقد، وكل طريقة أو منهجية علمية ستوضح القرار وتسهل المقارنة مع عدة مشاريع ، أذن فالمشاريع على حسب أنواعها كثيرة وأهميتها هي التي تعبر عن رأسمال المستثمر.

الفصل الأول
أهمية المشاريع المحاسبية الاستثمارية لإشباع الرغبة الاستهلاكية

يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات وكذا الاقتصاد العام لأي مؤسسة ما أو في بلد معين ، كما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة وكذلك مواكبة العصر ما جاء معه من تطور تكنولوجي وتقدم وباعتبار الاستثمارات الآلية الفعالة في تقدم الاقتصاد تسهر الدولة على تنشيطها وتوسيعها حسب أهدافها ومهامها وذلك بمنح التسهيلات اللازمة لذلك عن طريق الإعانات المالية والقروض المختلفة وعليه لابد من إعطاء الأهمية الكاملة لعملية التمويل وما ينجر عنها من مصادر التمويل وأنواع التمويل وكذلك ما يأخذه المسير على وجه الخصوص من معايير ومخططات .

المبحث الأول : عموميات حول الاستثمار

الاستثمار بشكل عام يعتبر جزء هام من الاقتصاد ، فقد كان سيئا في تقدم المجتمعات المتطورة أما المجتمعات النامية فالسبيل أمامها مازال قائم الاهتمام به والتوسع في مجالاته باللحاق بركب التقدم .

المطلب الأول : تعاريف الاستثمار ومفاهيمه :

تعريف الاستثمار :

يعتبر الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال ،فتعريفها أخذ من طرف الاقتصاديين الماليين في نهاية القرن ١٩ بداية وبداية القرن٢٠ حيث **نشأت من خلالها عدة تعاريف منها:**

حسب بيار درني pierre derna : الاستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها نتحصل على أرباح.

حسب بيار ماس pierre masse : الاستثمار يشير في نفس الوقت إلى عملية في حد ذاتها ونتيجة لهذه العملية فالاستثمار هو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها حاليا مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال .

حسب كينز: الاستثمار هو ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت أو التداول.

فالاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل. ويمكن القول أنه ممتلكات منقولة أو غير منقولة ملموسة أو غير ملموسة مقتناة أو منتجة لغرض البيع أو التحويل حيث تستمدها المؤسسة في استعمالاتها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج.

المفاهيم المختلفة للاستثمار:

المفهوم المحاسبي للاستثمار: إن المحاسب يرى أن الاستثمار هو رأس مال ثابت سواء كان منتجا أو غير منتج.

المفهوم الاقتصادي للاستثمار : الاستثمار هو نفقة لأمة الإنتاج تثمر التطور الاقتصادي لأنها تنطوي على مبادلة رأس مال حالا مقابل إيرادات مستقبلية يكون مبلغها أكبر ، إذ أن خاصية الاستثمار هي الإنتاج

المفهوم المالي للاستثمار: الاستثمار هو نفقة تدر إيرادات على فترة طويلة بحيث يجب أن يكون تمويلها برؤوس أموال دائمة، فالاستثمار هو جدول استحقاق الإيرادات ودخول الأموال وخروجها.

وبمعنى آخر أن المالي يهتم بتوان الموارد والاستخدامات عبر الزمن.

المطلب الثاني : أهمية الاستثمار

يمكننا تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية:

أولا : يهدف الاستثمار إلى خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.

ثانيا : كذلك أن الاستثمارات هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة تعديل الوضع الاقتصادي ، وتعتبر أيضا إحدى الوسائل الأساسية الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها.

ثالثا : يوفر الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجه لمنتجات تم الاعتماد على تصديرها.

رابعا : النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد ، والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروق الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق.

المطلب الثالث : أهداف الاستثمار

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين

وتتمثل أهداف الاستثمار فيما يلي:

الهدف العام للاستثمار :

وتحقيق العائد-أو الربح أو الدخل- مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.

تكوين ثروة وتنميتها : ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك المادي على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.

تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

المحافظة على قيمة المنتوجات: وعندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور المن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقبلها.

المبحث الثاني : خصائص الاستثمار ،أنواعه ، تصنيفاته.

الاستثمار هو قرار توظيف رؤوس الأموال ونجد فيه خصائص وأنواع وتصنيفات سنذكرها في هذا المبحث.

المطلب الأول : خصائص الاستثمار :

للاستثمار عدة خصائص وهي: مصاريف الاستثمار، التدفقات النقدية، مدة حياة الاستثمار.

١- **مصاريف الاستثمار:** عبارة عن إنفاق مجموعة من الأموال للحصول على استثمار وتحوي كل من تكاليف استثمارية وتكاليف التشغيل التي تتعلق بتحضير الاستثمارات.

أ- **تكاليف استثمارية** : وتتمثل في التكاليف الضرورية لإقامة **الاستثمار وهي كالتالي :**

تكاليف خاصة لإعداد الأصول الثابتة كالنقل

تكاليف إجراء التجارب

تكاليف خاصة بالأصول الثابتة كالأراضي

تكاليف متعلقة بالتصميمات والرسومات الهندسية للاستثمار

ب- **تكاليف التشغيل:** وهي تكاليف ضرورية لاستغلال طاقات الاستثمار الإنتاجية وذلك بعد وضع الاستثمار في حالة التشغيل، ومن أمثلة ذلك تكاليف المواد اللازمة للإنتاج والمصاريف المتعلقة بها كمصاريف النقل وأجور العمال.

٢- **التدفقات النقدية:** ويقصد بها ذلك الفرق بين المدخلات والمخرجات النقدية سواء من خلال التجهيز أو الإنشاء حتى العمر المتوقع ، وهي كمثل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها مستقبلا ، **حيث تحسب هذه النفقات بالعلاقات التالية :**

التدفق النقدي الإجمالي= نفقات الاستثمار- مداخيل الاستثمار.

التدفق النقدي الصافي = التدفق النقدي الإجمالي - (الضرائب+ مستحقات الغير)

التدفق النقدي الصافي= المبلغ المنتظر بعد طرح جميع المستحقات على الاستثمار

٣- **مدة حياة الاستثمار:** هي المدة التي يكون فيها الاستثمار في حالة عطاء أي التي يحقق فيها إيرادات صافية، أي الفترة المقدرة للتدفقات النقدية الموجبة ، ونميز في مدة حياة الاستثمار عمر اقتصادي والذي نقصد به الفترة التي يكون فيها تشغيل الاستثمار اقتصاديا أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد وعمر إنتاجي والذي هو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون من خلالها الاستثمار صالحا للإنتاج.

٤- **القيمة الباقية:** وهي تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية للاستثمار.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات

تتعدد أنواع الاستثمارات باختلاف النظرة إليها من حيث طبيعتها أو من حيث القائم عليها أو من حيث تعدد أنواع الأنشطة الاستثمارية **كما يلي:**

أولا: طبيعة الاستثمار

قد يتبادر إلى الذهن أن الاستثمار هو استخدام الأموال للحصول على أصول مادية ملموسة فقط كالمباني أو العقارات والآلات وغيرها ، إلا أن هذا النوع من الاستثمار هو ما يمكن تسمية بالاستثمار المادي. وهو لا يمثل كل أنواع الاستثمارات فهناك جانب آخر وهو ما يطلق عليه بالاستثمار المالي مثل الأوراق المالية كالأسهم والسندات ، فإذا كان الاستثمار المادي يمثل الحصول على الأصول المادية ،إذن يوجد ارتباط وثيقة بين كل منهما وهذا ما يمكن ملاحظته من قائمة المركز المالي لأي منشأة ، فالجانب الأيمن من هذه القائمة يمثل ما يسمى بالاستثمار المادي بينما الجانب الأيسر يمثل الاستثمار المالي .

ثانيا : القائم بالاستثمار :-

قد ينظر إلى الاستثمار من أدوية أخرى ، وهي التي تقوم على أساس التفرقة بين ما يقوم به الأشخاص الطبيعيين، وما تقوم به الشركات أو المؤسسات كشخصيات اعتبارية **ولذلك فالتقسيم هذا يشمل:**

أ-استثمار شخصي – فردي:-

و هو ما يقوم به شخص واحد ، بحيث يمكن للفرد أن يستخدم ما يتاح إليه من موارد أو أموال في القيام باستثمارات مالية كشراء الأسهم أو السندات أو القيام بعمل استثمارات مادية كشراء الأسهم.

ب-استثمار مؤسسي:

وهو ذلك الاستثمار الذي تقوم به المؤسسة (شركة أو هيئة) لكن لا يختلف كشيء، كما يمكن أن يقوم به شخص طبيعي ، فالاختلاف في الشخص القائم بالاستثمار ذاته ، إلا أن وجه الاختلاف قد يترك في الاستثمار ذاته، فالمنشأة باختلاف أنواعها ربما ، كما يتوفر من أموال تفوق قدرة الشخص الواحد.

ثالثا: تعدد الاستثمارات : التقسيم هنا يشمل:

أ- **الاستثمار الفردي** : وهو القيام بعمل استثمار واحد فقط، كأن يقوم الشخص (طبيعي اعتباري) بشراء أصل مادي أو أصل مالي وما تجدر الإشارة إليه أنه مهما تعددت أو تكررت الوحدات المشتراة من هذا الأصل فإنه يطل استثمارا فرديا.

ب- **الاستثمار المتعدد (المحفظة)**: والمحفظة تعريفا هي تلك التي تشمل أكثر من أصل ذات طبيعة مختلفة ، ولذلك فهي تحتوي على استثمارات متعددة، تمييزا لها عن الاستثمار الفردي السابق الإشارة إليه، والمحفظة قد تضم عددا مختلفا من الاستثمارات المالية أو المادية في نفس الوقت ، مثل المستثمر الذي يقوم بشراء عدد من الأوراق المالية لشركات مختلفة يكون بذلك قد كون محفظة أوراق مالية.

والخلاصة هنا أن الاستثمار قد يكون فرديا حتى لو تعددت وحداته طالما أنه من نفس النوع ، يكون متعددا - محفظة- حتى ولو ضم استثماريين فقط ولكنهما ليسا من نفس النوع.

رابعا: الاستثمار الخاص والاستثمار العام

فقد يقوم بالاستثمار شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة، بينما قد يقوم بالاستثمار شركات تابعة للدول الحكومية أو ما يطلق عليها القطاع العام.

وقد يكون معيار التفرقة بين النوعين قائما على أساس الهدف النهائي الذي ينبغي المستثمر تحقيقه سواءًا كان مستثمرا خاصا أو عاما، فالاستثمار الخاص قد يكون هدفه الربح ، بينما الاستثمار العام قد تكون أهدافه اجتماعية (أي لصالح المجتمع)

خامسا: جنسية الاستثمار:

وقد يتم تصنيف الاستثمار على أساس جنسيته، فقد يكون الاستثمار محليا (وطنيا) أو دوليا ، والاستثمار الوطني هو ما يقوم به أفراد أو منشآت وطنية ، بينما الاستثمار الدولي هو ما تقوم به الشركات أو الهيئات الأجنبية، وقد يتم ذلك بدون المشاركة مع الجانب الوطني أو بمشاركته.

المطلب الثالث: تصنيفات الاستثمار.

ينبثق مما سبق أن مفهوم الاستثمار يتغير حسب النظرة المحاسبية أو الاقتصادية أو المالية المختارة، بحيث أن الاستثمار يتدخل في ظروف مغايرة كهذه مما يجعل أن لا تطبق عليه نفس المعالجة في كل الحالات بحيث أنه لا يعالج بنفس الطريقة الاستثمار المخصص لتجديد آلة قديمة واستثمار يهدف إلى التوسع مثل بعث منتوج جديد وبالتالي سنحاول تصنيف **الاستثمارات حسب خمس محاور رئيسية وهي :**

١-حسب طبيعة الاستثمار :

أي استثمارات مادية سواءًا كانت صناعية أو تجارية أو استثمارات معنوية تتكون من جهة الحيازة على أصول غير مادية ومن جهة أخرى من نفقات تقييم الاستثمارات المادية.

٢- حسب سعة الاستثمار:

تسمح لنا بالتمييز بين الاستثمارات الأساسية والاستثمارات المرافقة وتعرف بالمشروع الاستثماري ونتكلم أيضا عن استثمار مكمل.

والتمييز بين استثمارات تجد المؤسسة نفسها مجبرة للقيام بها إذا أرادت البقاء أو عدم المعاناة من المنافسة أما الاستثمارات المستقلة فالمؤسسة تمارس فيها اختبار تام.

٣- حسب الزمن :

الزمن يسمح بتصنيف الاستثمارات حسب محورين أساسيين هما:

أ- مدة استغلال الاستثمار : في أغلب الأحيان نفقة الاستثمار تكون في لحظة معينة (أي مركزة في سنة واحدة) كما يمكن أن تكون موزعة عبر مدة عدة فترات زمنية.

٤- حسب الهدف المنشود: يسمح لنا بالحصول على التصنيفات الموالية:

استثمارات التجديد والتعويض .

استثمارات التطوير.

استثمارات التوسيع.

استثمارات الوجاهة.

استثمارات التأمين .

استثمارات اجتماعية .

الاستثمارات الإستراتيجية.

٥- **حسب التحويل والتقسيم:** وهما خاصيتان أساسيتان لتقييم المخاطرة الناجمة عن الاستثمار .

ويمكن مضاعفة هذه التصنيفات إلى ما لانهاية ، وفي الواقع ما يبرر وجودها راجع للملاحظتين التاليتين:

تسمح من تحديد مكانة كل قرار استثماري من بين قرارات استثمارية أخرى وذلك بالتطبيق عليه معايير الاختيار التي تناسبه

تسمح بمشاهدة والتحقق من أن كل نفقة من أجل الاستثمار لا تستوجب نفس درجة المخاطرة بحيث أن كل واحدة من هذه التصنيفات مرتبطة بهذا المقياس.

المبحث الثالث: عموميات حول التمويل:

المطلب الأول : مفهوم التمويل وتعريفه

يعتبر التمويل كوظيفة أساسية وهامة من وظائف المؤسسة، مما أدى إلى تطور مفهومه بصفة ملحوظة ، فيمكن صياغة التمويل على أنه مجمل الوسائل للإقراض والتي تسمح للمؤسسة بضمان استمرارية نشاطها ، هذا من المنظور الضيق أما من المنظور الواسع الأقرب للواقع فهو مجموع العمليات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال.

فالتمويل تعريفا هو :" توفر النقود في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات على الاستهلاك والإنتاج على الترتيب وذلك في فترات معينة"

فتعريف التمويل ليس محصورا أو محددا فيمكن تعريفه كذلك بأنه إمداد الأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها كذلك توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام"

لابد أن نشير إلى أنه لابد أن نتذكر ثلاث قواعد أساسية في تمويل **المؤسسات الاقتصادية وهي :**

يجب تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة عن طريق الأموال الدائمة ، بمعنى الأموال الخاصة مضافا إليها القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

يمكن تمويل الأصول المتداولة بواسطة القروض قصيرة الأجل .

ينبغي المحافظة على هامش أمان يتمثل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بالأموال الدائمة، وهذا الهامش يعرف برأس المال العام الدائم .

المطلب الثاني : وظائف التمويل وأهميته

يمكن إجمال وظائف التمويل في الوظائف الخمس الآتية:

التخطيط المالي: هو نوع من أنواع التخطيط يساعد في الإعداد في المستقبل حيث أن تقديرات المبيعات والمصاريف المستقبلة الرأسمالية توجه تفكير المدير المالي نحو المتطلبات المالية في المستقبل .

الرقابة المالية : وهي مقارنة أداء المنشآت بالخطط الموضوعة.

الحصول على الأموال : من خلال تبيان التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة التي تشملها الخطة.

استثمار الأموال : بعد قيام المدير المالي بإعداد الخطط المالية والحصول على الأموال من مصادرها ، عليه أن يتأكد من أن هذه الأموال تستخدم بحكمة وتستخدم استخداما اقتصاديا داخل المنشآت.

مقابلة مشاكل خاصة: إن الوظائف السابقة في وظائف دورية ودائمة للإدارة المالية والمدير المالي، ولكن قد تظهر مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة وغير متكررة ، وقد لا تحدث خلال المشروع.

يمكن إبراز العناصر الدالة على أهمية التمويل مما يلي:

توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات حاجتها إليها.

تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ، مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.

تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية.

توفير السكن ، توفير العمل ...إلخ.

المطلب الثالث: مصادر وطرق التمويل: يمكن تلخيصها في ثلاث عناصر:

مصادر التمويل قصيرة الأجل : تنقسم بدورها إلى الائتمان المصرفي والائتمان التجاري وتقوم البنوك التجارية بتزويد المنشآت المختلفة بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية.

مصادر التمويل متوسطة الأجل : يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ، ولكن تقل عن ١٠ سنوات ، **وهذا النوع من القروض ينقسم إلى :** قروض مباشرة والتمويل بالاستئجار.

مصادر التمويل طويلة الأجل : تتمثل في أموال الملكية والأموال المقترضة .

المطلب الرابع : طرق التمويل

يمكن التمييز بين ثلاثة طرق من التمويل هي :

التمويل الداخلي . – التمويل المباشر .

التمويل الغير مباشر .

١- **التمويل الداخلي** : وهو يمثل حالة الارتباط المباشر بين عمليتي تجميع المدخرات واستخدامها في تمويل مختلف الأنشطة.

ويمكن تصور التمويل الداخلي على مستوى كل من المؤسسات **والإدارات والعائلات على النحو التالي:**

١-١ التمويل الداخلي على مستوى المؤسسات الاقتصادية:

وهو ما يعرف عادة بمصطلح التمويل الذاتي للمؤسسة والذي يقصد به :

" إمكانية المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها" ويمكن أن تلجأ حل إن لم يكن كل المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام هذا النوع من التمويل. وذلك من خلال ما تمتلكه من موارد ذاتية متاحة ، والتي تتكون عموما من الفوائض النقدية الناتجة عن العمليات الجارية والمتمثلة في الأرباح المتراكمة وغير الموزعة ، مجموع مخصصات الإهتلاكات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي.

وعليه فإنه يتضح جليا أن هناك غرضين من التمويل الداخلي للمؤسسات الاقتصادية. ذلك أن الهدف الأول الذي يسعى إلى تحقيقه يتمثل في المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة. ذلك بواسطة مخصصات الإهتلاك واحتياطي ارتفاع الأسعار الأصول الاستثمارية.

أما بشأن الهدف الثاني الذي يراد تحقيقه من هذه الطريقة التمويلية ، فيتمثل في توسع المؤسسة، وتنميتها وذلك من خلال ما تحوزه من أرباح غير موزعة واحتياطات.

ومما سبق فإن التمويل الداخلي للمؤسسة هو عبارة عن مجموع الأموال المحتجزة بغض النظر عن تعداد أشكالها.

١-٢ التمويل الداخلي بالنسبة للعائلات أو الإدارات العمومية:

هذا النوع من التمويل الداخلي لقطاع العائلات أو قطاع الإدارات لا يختلف كثيرا في مفهومه عن التمويل الذاتي ، ذلك لأنه يمكن تعريفه بأنه إمكانية العائلات أو الإدارات

العمومية على تمويل نفسها بنفسها من خلال ما بحوزتها من ادخارات ، وبالنسبة للعائلات فإن هذا النوع من التمويل يكون مصدره الدخل ، ذلك من خلال النسبة المخصصة منه للادخار حيث أنه كلما ارتفع الدخل تزيد معه الكمية المدخرة ، ومنه المخصصة للتمويل.

كما أن هذا النوع من التمويل تكبر أهميته في الحالات التي يصعب فيها إمكانية الحصول على تمويلات من خارج القطاع العائلي والتي قد تحقق بكن بشروط قاسية منها ارتفاع معدلات الفائدة وعندما تتوجه العائلات إلى الاعتماد على التمويل عن طريق مواردها الذاتية ، مضحية باحتياجاتها الاستهلاكية ويقوم قطاع العائلات بتوجيه مدخراته واستخدامها في إنشاء رأس مال طبيعي خاص بهم.

أما بخصوص الإدارات العمومية ، ممثلة بالحكومة ، فإن التمويل الداخلي الخاص بها يتكون في الأساس من مواردها الخاصة الحاصلة من فائض الميزانية عامة. ومن ثم فإنه بإمكانها أن تلجأ إلى مثل هذا النوع من التمويل، وذلك من أجل إنشاء وتكوين رؤوس أموال طبيعية ترتبط بأنشطتها الإدارية والتقنية.

ومن أهم نتائج استخدام طريقة التمويل الداخلي ، أنه لا ينتج عنها الزيادة في كمية النقود عموما. ذلك لأن هذه الطريقة تعني فيها تحويل أصول نقدية موجودة بالفعل إلى أصول طبيعية.

٢- التمويل المباشر :

وتعتبر هذه الطريقة من طرق التمويل الخارجي، حيث تعبر عن العلاقة المباشرة بين المدخر والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي. بمعنى أن الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية تقوم بتوجيه فوائضها إلى الوحدات ذات العجز المالي.

ويمكن تصور التمويل المباشر على مستوى كل من المؤسسات الاقتصادية، **العائلات والإدارات العمومية كما يلي:**

٢-١ التمويل المباشر على مستوى المؤسسات الاقتصادية:

تستطيع هذه المؤسسات الأخذ بطريقة التمويل المباشر على مستويين هما : بواسطة حصولها على القروض والتسهيلات الائتمانية من مورديها وزبائنها أو مؤسسات أخرى.

بواسطة دعوة الجمهور العريض في توظيف مدخراته على شكل استثمار مالي في الأوراق المالية من أسهم وسندات وقيم مهجنة ، حيث يمثل السهم حق ملكية لجزء من رأسمال المؤسسة المصدرة ، في حين أن السند يمثل حق الدائنة في ذمة المؤسسة المصدرة له ، بينما الورقة المهنجة هي مزيج بين السهم والسند.

٢-٢ التمويل المباشر بالنسبة للعائلات :

حسب هذه الطريقة التمويلية ، فإن العائلات يمكنها أن تحصل على الأوراق اللازمة والضرورية لتمويل احتياجاتها الاستثمارية والاستهلاكية دون اللجوء إلى الوساطة المالية المتمثلة في المؤسسات المالية والنقدية ومن أهم أوجه هذه الطريقة نجد تلك القروض المباشرة التي تتم بين العائلات فيما بينها، أو بين العائلات والمؤسسات. وعادة ما يتم إثبات حق الدائنية بموجب أوراق تجارية من كمبيالات وغيرها.

ولعل الطبيعة الثانية والخاصة بتطوير العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية الكبيرة مع زبائنها وذلك من خلال منح هؤلاء الزبائن القدرة الاستهلاكية ، الائتمان والقوة الشرائية المطلوبة حتى يمكنهم الحصول على منتجات المؤسسات من مختلف السلع والخدمات.

٢-٣ التمويل المباشر للأوراق العمومية:

وفق هذه الطريقة التمويلية، فإن الحكومة كعون اقتصادي يمكنها الحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتها خاصة منها الاستثمارية وذلك من خلال القروض التي تتحصل عليها من طرف العائلات والمؤسسات من غير الهيئات المالية والنقدية.

و حتى تستطيع الحكومة تجميع مدخرات العائلات والمؤسسات من أجل استخدامها في تغطية احتياجاتها المالية المتعددة، فإنها تلجأ إلى إصدار سندات متنوعة ومتعددة ذات معدلات فائدة ومدة استهلاك مختلفة، ومن أهم الأدوات المالية المستخدمة لهذا الغرض، نجد على أن تكون ممثلة لقروض مؤسسات عامة أو مؤسسات متخصصة مضمونة من قبل الدولة، وفي هذا المجال نشير إلى أن الدولة قد تصدر سندات عامة ، لا يكون الغرض منها التمويل الاستثماري بل الحد من آثار التضخم أو امتصاص القوة الشرائية، بمعنى جمعها بدافع منعها من أن يتم صرفها كإنفاق استثماري أو استهلاكي.

ونشير إلى أن هذه الطريقة التمويلية قد تتصف بأنها أداة في يد الحكومة تقوم بإجبار الوحدات الاقتصادية في توظيف فوائض قيمها.

وأخيرا فإن أهم نتائج استخدام طريقة التمويل المباشر أنها مثل الطريقة السابقة ، أي طريقة التمويل الداخلي ، لا يترتب عنها الزيادة من كمية النقود، بمعنى عدم زيادة حجم وسائل الدفع ، ذلك لأنها كسابقتها تعني القيام بتحويل الفوائض النقدية الموجودة حقيقة لدى مختلف الوحدات الاقتصادية، إلى أصول طبيعية ...إلخ.

٣- التمويل غير المباشر:

وهو طريقة من طرق التمويل الخارجي، هذا التمويل الذي يتم من خلال الأسواق عن طريق مؤسسات الوساطة المالية ، سواء كانت نقدية أو غير نقدية ، حيث تتولى هذه المؤسسات مهمة جمع الإدخارات النقدية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض من عائلات ومؤسسات اقتصادية ثم تقوم بتوزيع ما جمعته من مدخرات على الوحدات المحتاجة، ويتجلى ذلك من خلال ما تمنحه من قروض للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ، والقاعدة هنا أن مؤسسات الوساطة المالية تقوم بقرض ما اقترضته.

ونشير إلى أن هذه الطريقة التمويلية تستمد أهميتها من أن العديد من الوحدات الاقتصادية التي لها فوائض نقدية ، قد تحجم عن أن تقوم الاستثمارات مباشرة لاعتبارات عديدة ، أهمها الخوف من النتائج وعواقب هذا النوع من الاستثمارات وعدم الثقة فيها ، وكذا عدم الرغبة في تحمل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المباشرة ، وقد يكون السبب في ذلك هو أن تلك الوحدات تفضل السيولة ، ولا ترغب في تجميد وظائفها . ومن هنا تأتي مؤسسات الوساطة المالية كأداة لجمع مدخرات هذه الوحدات محققة لهم جملة من تطلعاتهن بتقديم خدمات (التأمين) أو إشباع رغبة المحافظة على السيولة...إلخ.

وفي الختام ، فإن أهم نتائج طريقة التمويل غير المباشر تتجلى في النقطتين التاليتين:

قدرة مؤسسات الوساطة المالية على تحويل الاكتناز الادخاري إلى توظيف ادخاري وذلك على النحو التالي تتقلص معه كمية المدخرات التي كان مالها الطبيعي الاكتناز.

قدرة عدد من مؤسسات الوساطة المالية، خاصة المصارف منها على أن تقوم بالمساهمة في مضاعفة حجم القوة الشرائية الموجهة للتوظيف الاستثماري ، وذلك بالاعتماد على قدر معين من المدخرات النقدية عندما تقوم بعمليات التمويل المباشر ، ومن تم فإن النظام البنكي عموما بإمكانه توفير قوة شرائية عن طريق التوسع النقدي ويمكنه أن يوجه هذه القوة الشرائية للتوظيف الاستثماري.

إن المؤسسة تمارس خلال نشاطها العادي عدة عمليات مختلفة :

شراء، الإنتاج ، البيع ، الاستدانة، استثمار،...هذه العمليات تنتج تدفقات يمكن ترجمتها ترجمة محاسبية ويمكن تقسيمها إلى نوعين: تدفقات نقدية، تدفقات حقيقة.

ومن أجل تحليل دقيق لنشاط المؤسسة ، ثم تبني ومنذ فترة طويلة نظام تقسيم نشاط المؤسسة خلال دورة استغلالية ، **إلى وظائف أساسية هي** : الاستغلال ، الاستثمار ، التمويل.

ومن خلال هذه الدورات فإن جدول تمويل تم بناؤه وفقا لها ، فهو يوضح بذلك كل المراحل التي تمر بها المؤسسة خلال نشاطها العادي.

عمليات الاستغلال: النتائج ، التكاليف ،حالة الخزينة ، الإهتلاكات والمئونات ،تغير في مستوى المخزون.

عمليات الاستثمار : اقتناء استثمارات جديدة،...

عمليات الخاصة بالتمويل : رأس المال، أرباح الشركاء ، المداخيل الناتجة عن الديون الجديدة ،تسديد الديون، التسبيقات...

إن الأهداف العامة من وضع جدول (مخطط) تمويل هي :

أهداف اقتصادية : تمويل احتياجات المؤسسة بأقل تكلفة ممكنة.

أهداف مالية : ضمان الاستخدام الجيد للموارد المالية بغية الحصول على مرودية جيدة للأموال المستثمرة.

المبحث الرابع: مخطط تمويل الاستثمارات

انصب اهتمام مسيري المؤسسات ومنذ فترة طويلة في البحث عن وسائل وأدوات تحليله تسمح خلال فترة زمنية معينة بإعطاء صورة ديناميكية عن تطور المؤسسة ، احتياجاتها ، وعن هيكلها المالي، وتعتبر الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج إحدى هذه الأدوات **بالرغم من بعض العيوب التي يمكن حصرها فيما يلي :**

الميزانية تعتبر صورة رقمية لمجمل حسابات المؤسسة ، فهي لا توفر للمسير سوى معلومات ثابتة تتعلق فقط بالذمة المالية لها.

أما جدول حسابات النتائج فما هو إلا صورة لنتائج نشاط المؤسسة، فهو بذلك ترجمة فقط لربحيتها أو خسارتها خلال دورة معينة بدون توفير أية تفسيرات.

وبالمقابل نجد أن جدول التمويل (مخطط التمويل) الذي يصف المصادر التي تتوفر لدى المؤسسة وكيفية استغلالها، وتوظيفها مواجهة مستلزماتها.

المطلب الأول : أسباب استعمال جدول (مخطط) التمويل:

لا يوجد رسم وحيد لجدول التمويل متفق غليه ، لأنه ما يهم المسير من خلال هذه الأداة هو استنتاج المعلومات المهمة التالية والمتعلقة بـ:

قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، مردوديتها، احتياجاتها من التمويل وأيضا التنبؤ بالأخطار التي قد تؤدي بها إلى العجز (فشل المشروع). **ومن خلال العرض الموجز فإنه يمكن تقسيم طبيعة هذا الجدول إلى :**

جدول متمحور أساسا على تحليل رأس المال العامل .

الجدول متمحور أيضا على تحليل التغير في الخزينة.

الجدول هو مزيج يسمح بالكشف عن العلاقة بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

و تعود أسباب اختيار المؤسسات لهذا الجدول إلى الأسباب التالية :

لأن الجدول من جهة يتجاوب وأهداف السياسية المالية للمؤسسة.

لأن حياة المؤسسة تتمحور أساسا في ٣ دورات أساسية هي: الاستغلال ، الاستثمار ، التمويل.

أيضا للتفاوض مع البنوك ، أصبح جدول التمويل وثيقة أساسية تشكل ملف طلب القروض لدى البنوك.

المطلب الثاني : مفهوم جدول التمويل:

إن جدول التمويل يبين خلال فترة زمنية معينة ، جميع موارد المؤسسة الموضوعة والمتاحة لديها، لمواجهة احتياجاتها المستقبلية فهو بذلك تخطيط لسياسة تسيير المؤسسة وهيكلة وسائل تمويلها.

فهو يعتبر جدول الاستخدامات والموارد ، ويشرح التغيرات الحاصلة في ذمة المؤسسة خلال فترة زمنية مرجعية ، بتبيين المصادر المتاحة والتي بواسطتها يتم مواجهة احتياجات المؤسسة المستقبلية.

إن جدول التمويل يعتبر أداة التحليل، نعلم أن توفر بعض المؤشرات المالية الأساسية لدى المؤسسة تعتبر ضرورة ملحة ، خاصة وأننا نعلم بأنها تواجه خلال دورتها الاستغلالية عدة مشاكل وصعاب.

و لذلك نعتبر مثلا الوفاء بالالتزامات، المرودية ، واحتياجات التمويل الحاضرة والمستقبلية، من بين أهم هذه المؤشرات ، إضافة إلى ذلك خطر الفشل الذي يعتبر لهذه المؤشرات الثلاث.

المطلب الثالث: إعداد جدول التمويل

نعلم أن مستوى احتياجات تمويل الاستغلال تتغير ، بدلالة عدة عوامل: مدة فترة دورة الاستغلال، تكلفة الاستغلال، حجم النشاط، بالإضافة إلى سياسة القرض (زبون، المورد).

إن عملية التسيير لا تنحصر فقط في الاهتمام بتحصيل ومتابعة العمليات الحالية فقط، بل هو تحصيل ومتابعة العمليات المستقبلية أيضا، بواسطة عملية التقدير أو التنبؤ. هذه الأخيرة هي معقدة لكن ضرورية لضمان متابعة تطور نشاط المؤسسة، بشكل يسمح بالتنبيه للأخطار الممكنة، وعلى هذا فهي تحتاج للقيام بذلك إلى إمكانيات حديثة توضع خصيصا لمعالجة المعطيات والقيام بعملية للتنبؤ على الديون القصيرة والمتوسطة الأجل.

بالإضافة إلى ضرورة توفر نوعين من المعلومات وعلى مستويين : معلومات داخلية، وأخرى خارجية . فعلى المستوى الداخلي : لابد للمؤسسة أن تكون قادرة على توفير معطيات التحصيل والإنفاق . أما على المستوى الخارجي: معلومات تخص علاقاتها مع الغير مثلا: الهيئات المالية (البنوك).

المبحث الخامس:جدول التمويل أو جدول الموارد والاستخدامات.

المطلب الأول : تعريف جدول التمويل

هو البيان الذي يمثل كيفية التغيرات على الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين (سنتين)، وهو يفسر طريقة التغيرات التي تطرأ على مكونات الميدانية في سنة معينة، بحيث هذا الجدول يوضح لنا مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها هذه السنة من جهة والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى.

أو بعبارة أخرى، فإن جدول التمويل يعطي إجابات لعديد من الأسئلة عن سبب لجوء المنشأة لمصادر تمويل خارجية ، وعن الكيفية التي تم بها تمويل التوسعات، وعن حركة الأصول والخصوم خلال عام، وما شابه ذلك من أسئلة.

المطلب الثاني : هيكلة جدول التمويل

إن جدول التمويل يخضع لنفس المنطق التي تخضع له الميزانية ، حيث يرتكز على موارد ، وهذه الموارد إما أن تكون داخلية أو خارجية واستخدامات إما أن تكون استخدامات دائمة أو نهائية.

١-الموارد:

١-١ الموارد الداخلية (قدرة تمويل الذات C.A.F): وتتكون من العناصر التالية:

قيمة الإهتلاكات.

نتيجة المؤسسة.

المؤونات ذات الطابع الاحتياطي .

١-٢ الموارد الخارجية : وتتكون من :

التنازلات عن الاستثمارات.

ارتفاع رأس مال المؤسسة.

الزيادة (الارتفاع) المتحصل عليها في الديون المتوسطة وطويلة الأجل .

فوق الاستثمارات المسترجعة المتوسطة وطويلة الأجل .

مساعدات من أجل عملية التجهيز.

٢-١ استخدامات دائمة: تتمثل في :

ارتفاع المصاريف المالية .

زيادة في الاستثمارات قيد الإنجاز.

الحيازة على استثمارات جديدة.

الحيازة على حقوق استثمارات جديدة.

٢-٢ استخدامات نهائية: تتمثل في :

توزيع النتائج .

تسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

العناصر ذات المدى القصير المتعلقة بموارد واستعمالات استغلالية قصيرة :

إذ نلاحظ أن أي ارتفاع في قيم الاستغلال والقيم المحققة المتداولة وإذ نلاحظ أن أي ارتفاع في قيم الاستغلال والقيم المحققة المتداولة وانخفاض في الديون قصيرة الأجل (ما عدا التسبيقات البنكية) يؤدي إلى احتياجات الدورة والعكس يؤدي إلى رفع الموارد الدورية بحيث نتحصل **على المعادلة التالية :**

Δ احتياجات رأس المال العامل (ΔFR)

= Δاحتياجات الدورة –Δموارد الدورة

Δ: تعني تغيرات

و تحتوي موارد الدورة الجديدة على العناصر التالية:

ارتفاع الديون قصيرة الأجل (ما عدا السلفات المصرفية).

انخفاض في قيمة المخزون.

انخفاض في قيمة حسابات الزبائن .

أما الاستخدامات الجديدة فتحتوي على :

انخفاض حسابات الديون قصيرة الأجل (ما عدا السلفات).

ارتفاع في قيمة المخزون.

ارتفاع حسابات الزبائن.

و لإيجاد التغيرات على مستوى الخزينة، لابد من دراسة تغيرات العناصر التالية:

ارتفاع السلفات المصرفية.

انخفاض القيم الجاهزة .

انخفاض السلفات المصرفية .

ارتفاع القيم الجاهزة.

و من هنا نتوصل إلى استخراج تغيرات الخزينة من العلاقة التالية :

Δ الخزينة = Δ رأس المال العامل (ΔFR)-

Δ احتياجات رأس المال العامل(ΔBFR)

وخلاصة لهذا يمكن أن نعطي شكل التمويل أو جدول الموارد والاستخدامات، ومن جهة أخرى يمكن الإشارة بأنه توجد عدة نماذج لجدول التمويل ولكن كل النماذج تهدف إلى نفس الغرض (لاحظ شكل جدول التمويل الموجود في الصفحة الموالية).

إضافة إلى هذا يمكن القول ، بأن جدول التمويل وخاصة إذل شمل عدة دورات متتالية ، فإنه يعتبر الوثيقة التي تترجم تركيبة السياسة المالية للمؤسسة من دورة إلى دورة أخرى . كما أنه يعطينا لمحة عن تغيرات رأس المال العامل الصافي ومصدر هذه التغيرات.

أما إن كان التحليل من أسفل الميزانية فإنه يمكننا من معرفة ، هل المؤسسة تحقق توازن مالي ملائم EQUILIBRE FINANCIER SATISFAISANT.

هيكلة جدول التمويل لجدول الموارد والاستخدامات

ستخدامات	بالغ	وارد	بالغ
يادة المصاريف الإعدادية (التمهيدية)		رتفاع رأس مال المؤسسة	
يادة الاستثمارات (بالقيمة الإجمالية)		يادة الديون الطويلة المتوسطة الأجل	
يادة الاستثمارات الأخرى		خفاض الاستثمارات	
زيع النتائج		يادة التمويل الذاتي	
خفاض رأس مال المؤسسة		لاحتياطات	
سديد الديون طويلة ومتوسطة الأجل		لإهتلاكات	
		يجة المؤسسة	
		مئونة ذات الطابع الاحتياطي	
Δ (تغير) مجموع الاستخدامات		Δ (تغير) مجموع الموارد	
Δ رأس المال العامل =Δ مجموع الموارد –Δ مجموع الاستخدامات			
يادة قيم الاستغلال		يادة الديون قصيرة الأجل	
يادة في القيم المحققة المتداولة		ما عدا السلفات المصرفية)	
ص في الديون قصيرة الأجل		ص في قيم الاستغلال	
ما عدا السلفات المصرفية)		ص في القيم المحققة المتداولة	
تغير) مجموع الاستخدامات		(تغير) مجموع الموارد	
غير احتياجات رأس المال العامل =(تغير) مجموع الاستخدامات–(تغير) مجموع الموارد			
يادة في القيم الجاهزة		يادة في السلفات المصرفية	
ص السلفات المصرفية		ص في القيم الجاهزة	
تغير) مجموع الاستخدامات		(تغير) مجموع الموارد	
غير الخزينة = (تغير) مجموع الاستخدامات – (تغير) مجموع الموارد			

ملاحظة : الشكل يمثل جدول التمويل لدورتين متتاليتين (ن، ن–١)

بعد التطور الذي وصلت إليه الدول المتقدمة والنمو الاقتصادي الذي حققته ، أدركت الجزائر أن السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية هو إقامة مشاريع استثمارية واستغلال ثروتها على أحسن وجه وعلى هذا الأساس يجب توفير معطيات إحصائية دقيقة

ومعرفة وافية للحاجيات والتغيرات المستقبلية ، وقد تمكننا من إجراء دراسة على جانب كبير من الموضوعية والفعالية لاتخاذ القرار الأحسن والأمثل لهذه المشاريع الاستثمارية

وذلك لا يتم إلا بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها وتجسيدها على أرض الواقع ، علما أن مصادر التمويل هذه تختلف من مصادر داخلية التي تعبر عن استقلالية المؤسسة وقدرتها على التمويل الذاتي ، وموارد مالية خارجية التي تلجأ إليها المؤسسة العاجزة عن تمويل مشاريعها الاستثمارية بنفسها ولا يكون هذا الأخير (التمويل) إلا وجود جهاز مصرفي يضمن تمويل هذه الاستثمارات تمويلا فعالا أخذا بعين الاعتبار الضمانات المأخوذة من الزبائن.

الفصل الثاني
تشغيل الأيدي العاملة بإدارة رأس المــال العاملة

مفهوم رأس المال العامل

هناك عدة مفاهيم مستخدمة بالنسبة لرأس المال العامل أهمها:

إجمالي مفردات رأس المال العامل : هذا المفهوم يتناول رأس المال العامل على أنه عبارة عن جميع الأصول التي تظهر في قائمة المركز المالي ضمن الأصول المتداولة، وهي تتمثل في النقدية والأوراق المالية وأوراق والبضاعة.

صافي رأس المال العامل : وهذا المفهوم يطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة والناتج هو صافي رأس المال العامل، وهو يعكس مفهوم السيولة.

صافي رأس المال العامل للأصول والخصوم الغير محملة بالفوائد : وهذا المفهوم مبني على أساس طرح الخصوم المتداولة التي لا تدفع الشركة عنها أي فوائد من الأصول المتداولة التي لا تحصل الشركة عنها أي فوائد.

رأس المال العامل والمؤقت :فالدائم عبارة عن النقدية وأوراق القبض وغيرها، والمؤقت فإنه يستخدم عادة في حالة الشركات التي يخضع إنتاجها للطلب الموسمي وشركات المقاولات التي تنتقل من مشروع لأخر.

مفهوم إدارة رأس المال العامل:

القرارات الإدارية الخاصة بإعداد السياسات المرتبطة بإدارة النقدية والمخزون وغيرها، وذلك من خلال تحديد الحجم المناسب للأصول المتداولة وتحديد الأسلوب الذي يجب استخدامه في تمويل كل أصل متداول.

أهمية إدارة رأس المال العامل:

لما يقضيه المدير المالي من وقته في إدارة رأس المال العامل وهذا الوقت له تكلفته بالنسبة للشركة.

الأصول المتداولة تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الأصول، وهي في حالة تغير مستمر، وقرارات الاستثمار فيها تختلف عنها في الأصول الثابتة فضغط الوقت في حالة الأصول المتداولة أكثر منه في حالة الأصول الثابتة.

يعتبر إدارة رأس المال العامل أهم بالنسبة للشركات الصغيرة لأن رأس المال الثابت يستأجر من الغير ولا يحتاج لقرارات يومية تتعلق بإدارته.

أهمية إدارة رأس المال العامل وقت حدوث الطلب الموسمي بالزيادة أو الانخفاض في الطلب.

س: كيف يتم تحقيق التوازن بين المخاطر والعائد على الاستثمار في الأصول المتداولة ؟

إدارة رأس المال العامل يجب أن تستخدم النظم المالية المرتبطة بالمجالات التالية:

١- **تحديد نوع العلاقة بين المبيعات والأصول المتدولة** : فتحديد المستوى المثالي لرأس المال العامل بالنسبة لحجم المبيعات المتوقعة يحتاج إلى شروط خاصة لمنح الائتمان يكون من شأنها تحقيق رقم المبيعات المستهدف مع التنبؤ بسياسات المنافسين في هذا المجال.

٢- **اختيار مصدر تمويل رأس المال** : فإذا تم تمويل رأس المال العامل من الأموال المملوكة لأصحاب المشروع وهي الأسهم العادية والأرباح المحتجزة فإن درجة

المخاطرة تقل في هذه الحالة عنها لو اعتمدت على رأس المال المقترض أو الائتمان الممنوح لها من الموردين.

٣- **تاريخ استحقاق الديون التي على الشركة للغير** : تنشأ المخاطر عندما تختلف مواعيد دفع الديون التي على الشركة عن مواعيد توافر السيولة النقدية.

س: بين ما هي السياسات المتحفظة وغير المتحفظة في إدارة رأس المال العامل؟

١- ظروف التأكد :

ففي حالة التأكد تحقق الشركة دون زيادة أو انخفاض عن التنبؤات، ويكون أمام الشركة ثلاث سياسات تختار منها ما يتفق مع ظروفها وكل سياسة تؤثر على حجم الاستثمار في الأصول المتداولة وفي العائد على الاستثمار في إجمالي الأصول.

السياسة المتحفظة: فالشركة تحتفظ برصيد كبير من النقدية والأوراق المالية حتى تستطيع أن تدفع التزاماتها للغير دون تأخير، وهنا ترتفع المبيعات لأعلى مستوى.

السياسة المغامرة: حيث تحتفظ الشركة بحجم قليل من البضاعة والنقدية والأوراق المالية، وتتبع سياسة متشددة في منح الائتمان، ولذلك يقل حجم المبيعات.

السياسة الوسط: تقع في الوسط بين السياسة المغامرة والسياسة المتحفظة من حيث الاحتفاظ بالأصول المتداولة وحجم المبيعات.

٢- ظروف عدم التأكد :

وهي الأكثر حدوثا مما سبق، وتحتاج إلى اتخاذ القرارات التالية:

التنبؤ بالحد الأدنى من الأرصدة المطلوبة للاستثمار في كل نوع من أنواع الأصول المتداولة لكي تتفق مع حجم المبيعات في ظل الظروف الأكثر احتمالا.

إضافة نسبة معينة إلى رصيد الحد الأدنى لكل أصل متداول وذلك لمواجهة الظروف الغير متوقعة.

فزيادة النقدية عن الحد المطلوب تؤدي إلى تخفيض درجة المخاطر الناجمة عن عدم القدرة عن دفع الالتزامات عندما يحين موعد استحقاقها، ولكنه لا يحقق ربح لأن النقدية عاطلة، بعكس الاستثمار في الأوراق المالية يزيد من درجة المخاطر ولكنه يحقق ربحية.

س: بين مدى انعكاسات التكنولوجيا على حجم الأصول المتداولة ؟

فاستخدام النظم الآلية الحديثة في الإنتاج والتسويق، يعمل على زيادة عدد الوحدات المنتجة وتخفيض وقت الإنتاج والتسويق وزيادة مستوى الجودة وتطبيق نظام تماما في الموعد JIT أي الشراء من أجل الدخول للإنتاج مباشرة بدون تخزين من خلال ربط نظام تخطيط الإنتاج بالموردين بشبكة حاسبات آلية تصدر أوامر إعادة الشراء للمورد، بحيث يكون حجم المخزون يكفي فقط لتصنيع المنتج خلال فترة إعادة الشراء.

وإذا ربطت الشركة مخازن السلع التامة الصنع بمخازن تجار الجملة والتجزئة من خلال شبكة المعلومات لأمكنها أن تخفض حجم الأموال المستثمرة في المخزون السلعي التام الصنع.

كما أن معرفة معدلات الصرف لكل شكل من أشكال العلامة التجارية يساعد في تعديل برامج وخطط الإنتاج وتصميمات المنتج طبقا لحاجة المستهلك.

ويترتب على ذلك تخفيض درجة المخاطر المرتبطة بتقادم المنتج، وزيادة معدل الأرباح على الأموال المستثمرة في المخزون السلعي.

س:تمويل الأصول المتداولة من المصادر الطويلة الأجل أم قصيرة الأجل ؟

يحتاج ذلك لتحليل أثر العوامل التالية: (كما أوضحها وينستون وبريجام)

١- المدى الزمني للحاجة للأموال:

الشركة تحتاج للأموال لفترات قصيرة كلما كان التمويل القصير الأجل أفضل بالنسبة لها على أساس أنها لو اعتمدت على التمويل الطويل الأجل ثم وجدت نفسها ليست في حاجة للأموال لا يكون باستطاعتها أن تلغي الدين دون أن تدفع قيمة الشرط الجزائي.

٢- التكلفة:

لا تختلف تكلفة الديون قصيرة الأجل عن تكلفة الديون طويلة الأجل إذا كانت الشركة تحتاج لتمويل الأصول المتداولة بقروض قصيرة الأجل.

وتأثير عامل التكلفة الخاصة بالحصول على الأموال من أجل تمويل الأصول المتداولة يختلف باختلاف الأساس النظري الذي تطبقه الشركة، **وهنا نجد ثلاث نظريات رئيسية كما يلي:**

مقارنة معدل الفائدة على الديون طويلة الأجل

أ- نظرية التوقعات من وجهة نظر المستثمر والمقترض :

" يكون سعر الفائدة في القروض طويلة الأجل عبارة عن الوسط الهندسي لسعر الفائدة السائد حاليا والمتوقع في المستقبل على القروض قصيرة الأجل ".

ونظرية التوقعات لا تفضل أي نوع على نوع آخر من الاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

ب- نظرية تفضيل السيولة :

" أن المستثمرين ينظرون للمستقبل على أنه يتسم بعدم التأكد، لذا فنظرية تفضيل السيولة تأخذ بمبدأ تحديد معدلات فوائد على السندات طويلة الأجل أعلى من السندات قصيرة الأجل بالنسبة للمستثمر.

ونظرية السيولة توضح أن المقترضين يفضلون القروض طويلة الأجل على القروض قصيرة الأجل حتى لا تواجههم مشكلة العجز عن عدم دفع ما عليهم من قروض لضغوط الوقت.

ج- نظرية تجزئة السوق :

" أن السوق يتكون من مجموعات متنوعة من المقترضين والمستثمرين وأن الافتراض بأن حاجات وأهداف كل المجموعات التي يتكون منها السوق واحدة يمثل افتراض غير واقعي ".

حيث نجد أن هناك شرائح من المقترضين تحتاج للقروض طويلة الأجل وهناك مجموعات أخرى تحتاج للقروض قصيرة الأجل، وفي ضوء ذلك فإن معدل الفائدة تتحدد بواسطة حجم الطلب وحجم المعروض من أموال بكل جزء من السوق.

٣- **التوازن بين العائد والمخاطرة:**

يجب أخذ متغير المخاطرة في الاعتبار عند المقارنة بين التمويل طويل الأجل والتمويل قصير الأجل، ودرجة تحمل المخاطرة بعدم القدرة على دفع التزامات الدائنين عندما يحين موعدها تختلف في حالة إتباع الإدارة للسياسة المتحفظة في إدارة الأصول والخصوم المتداولة عنها في حالة السياسة المغامرة.

إدارة الائتمان :

العوامل المرتبطة بتحديد حجم الأموال المستثمرة في أوراق القبض

أ- مقاييس إعطاء الائتمان:

هي المؤشرات التي تطبقها الشركة لكي تصنف عملائها إلى مجموعة تنطبق عليها اشتراطات الحصول على الائتمان أي الشراء بالأجل من الشركة ومجموعة أخرى لا يسمح لها بالحصول على الائتمان.

السياسة المتشددة: والشركة قد تتشدد جدا في وضع مقاييس منح الائتمان، ويتم ذلك في حالة ما إذا كان المنافسون يطبقون هذه السياسة وترغب الشركة في أن تحذو حذوهم.

السياسة المتساهلة: وقد تتساهل الشركة في وضع مقاييس منح الائتمان إذا كانت لديها طاقة عاطلة أو كان المنافسون يطبقون معايير غير متشددة.

(الإجابة على سؤال ماذا لو)

وعمليا تستطيع الشركة أن تعد اشتراطات واقعية لمنح الائتمان لو طبقت هذا الأسلوب، وهنا تقوم الشركة بالرجوع للخبرة السابقة والنماذج العملية للشركات الأخرى واختيار عينة من العملاء المحتملين ثم اختبار **ثلاث مجموعات من مقاييس منح الائتمان هي:**

مقاييس متشددة جدا.

مقاييس متوسطة من حيث درجة التشدد.

مقاييس متساهلة جدا.

وفي ضوء ذلك تتوصل الشركة إلى درجة التشدد في المقاييس الخاصة بمنح الائتمان التي تسمح بدخول العدد المناسب من العملاء الذين يكفل لها تحقيق حجم المبيعات والأرباح المستهدفة.

الأسلوب الحدي المستخدم في المفاضلة بين بدائل سياسات الائتمان:

هذا الأسلوب ينظر إلى حجم المبيعات التي تتحقق من وراء إعطاء الائتمان لعملاء جدد على أنها مصدرا لإيرادات جديدة، كما أنها تضيف عناصر تكلفة جديدة، **ويمكن تطبيق هذا الأسلوب في الخطوات التالية:**

١- حساب صافي الربح عن المبيعات الإضافية.

٢- حساب التكلفة الإضافية للمبيعات الجديدة.

٣- حساب تكلفة الديون المعدومة.

٤- حساب العائد على الأموال المستثمرة في أوراق القبض.

٥- مقارنة صافي الربح الناتج من المبيعات الإضافية مع العائد على الأموال المستثمرة في البيع بالائتمان.

ب- شروط البيع بالائتمان:

تتضمن شروط البيع بالائتمان إمكانية حصول المشتري على نسبة خصم متفق عليها من قيمة فاتورة الشراء إذا ما قام بالدفع النقدي خلال المهلة المحددة، وإذا لم يقم بالدفع خلال مهلة الدفع النقدي يقوم بدفع قيمة الفاتورة بدون خصم في نهاية المدة التي يطلق عليها فترة الائتمان.

تأثير نسبة الخصم ومهلة السداد النقدي على أوراق القبض:

فكلما زادت نسبة الخصم النقدي كلما أدى ذلك إلى سرعة سداد العملاء لقيمة مشترياتهم خلال مهلة السداد النقدي.

تأثير زيادة فترة الائتمان على أوراق القبض:

زيادة فترة الائتمان يترتب عليها زيادة المبيعات حيث يدخل السوق عملاء جدد يهمهم الحصول على مدى زمني أطول، **ولكن يصاحب هذه السياسة تحمل الشركة لأعباء إضافية تتمثل في الأتي:**

زيادة الديون المعدومة نتيجة لدخول عملاء جدد.

زيادة مصروفات الاستعلام عن العملاء الجدد.

زيادة حجم الأموال المستثمرة في البيع بالائتمان نتيجة لدخول عملاء جدد.

تأثير سياسة التحصيل على الاستثمار في أوراق القبض:

سياسة التحصيل يعني متابعة الموقف الائتماني للعملاء، والاتصال بهم من أجل تحصيل الكمبيالات التي عليهم بكافة وسائل الاتصال المتاحة، وإذا لم يدفع العميل ما عليه من ديون تبدأ الشركة في استخدام وسائل أخرى مكلفة، وقد يترتب على التشدد فيها عدم إقبال العملاء على التعامل مع الشركة.

ولكن من جهة أخرى فإنه كلما زادت درجة التشدد كلما انخفض حجم الديون المعدومة وانخفاض فترة تحصيل أوراق القبض.

تقييم المتقدمين للحصول على الائتمان للتأكد من قدرة العميل على دفع قيمة أوراق القبض عندما يحين موعد استحقاقها، والتقييم يعتمد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة.

عناصر التقرير المعد عن العميل:

ملخص عن قائمة المركز المالي وقائمة الأرباح والخسائر.

بيان بالنسب المالية الرئيسية.

معلومات عن العميل من موردين آخرين يتعامل معهم.

توصيف لعمليات الإنتاج وحالة المصنع والآلات.

توصيف بشرح السيرة الذاتية لأصحاب الشركة وخاصة موقفهم المالي.

درجة تقييم الموقف الائتماني للعميل.

الضمانات التي يكون العميل على استعداد لتقديمها من أجل الشراء بالأجل.

أساليب تقييم المتقدمين للحصول على الائتمان:

١- نظام نقاط الائتمان:

وهو يحسب كالآتي:

مجموع نقاط الائتمان للعميل= ٣,٣ (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ إجمالي الأصول) + (المبيعات / إجمالي الأصول) + ٠,٦ (القيمة السوقية لحصول الملكية / القيمة الدفترية للقروض) + ١,٤ (الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول) + ١,٢ (رأس المال العامل/ إجمالي الأصول)

٢- الأسلوب التتابعي المستخدم في تقييم العملاء :

هذا الأسلوب يجمع بين مرحلة جمع البيانات والمعلومات عن العميل ومرحلة تحليل البيانات، **وبعد تحليل المعلومات يأخذ القرار صيغة واحدة من بين الآتي:**

الموافقة على البيع بالائتمان للعميل بدون الحصول على معلومات إضافية.

رفض طلب العميل بشأن الحصول على الائتمان.

الحصول على معلومات إضافية عن العميل لتحسين جودة القرار الخاص بمنحه أو عدم منحه الائتمان.

وتتلخص مراحل هذا النظام في الآتي :

تقييم الموقف الائتماني للعميل من واقع الخبرة السابقة معه.

الاستفسار عن الموقف الائتماني للعميل بالنسبة للشركات الأخرى التي يشتري منها.

تطلب الشركة من العميل أن يقدم شهادة من البنوك الرئيسية توضح حجم مديونيته أو ودائعه.

أسلوب التطبيق:

والبيانات التي يتم الحصول عليها تستخدم في الحكم على الموقف **الائتماني للعميل بالشكل التالي:**

وضع تعريف لمجموعات العملاء، فعلى سبيل المثال يمكن تقسيم العملاء كما يلي:

المجموعة الجيدة: وهي المجموعة التي تسدد قيمة أوراق القبض خلال مهلة الدفع المحددة في فاتورة البيع، وأن ذلك يتم بانتظام.

المجموعة المتوسطة: وهي التي تسدد بعد مهلة الدفع، وأن ذلك لا يتعدى مدة معينة مع إخطار الشركة بأنها ستتأخر في الدفع.

المجموعة الرديئة: وهي التي تتأخر في الدفع أكثر من شهرين مثلا بعد انقضاء المهلة، وتتهرب من إخطار الشركة بالموعد الذي ستقوم بالدفع خلاله، ولم يحدث أنها انتظمت في الدفع.

العملاء الجدد: وهم الذين يتقدمون للشركة لأول مرة للحصول على الائتمان.

تكلفة التمويل :

تعرف تكلفة التمويل بأنها ما يجب على المنشأة دفعه مقابل حصولها على التمويل من مصادره المختلفة: الدين، الأسهم الممتازة، الأرباح المحتجزة، الأسهم العادية، كما أنها: معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون في الأوراق المالية للشركة والذي يختلف باختلاف نوعية التمويل فتكلفة التمويل بالدين تختلف عن تكلفة التمويل بالملكية.

أولا: تكلفة الدين.

هي الحد الأدنى المطلوب من قبل أصحاب الدين، ويتنوع إلى سندات وقروض، والسبب في حساب تكلفة الدين على أساس خصم الوفر الضريبي هو أن قيمة المنشأة التي تستخدم الدين في هيكل التمويل تعتمد على التدفقات النقدية بعد احتساب الضريبة.

تكلفة الدين بعد الضريبة= معدل الفائدة– الوفر الضريبي

ت د = ف – ف ض = ف (١– ض)

ثانيا: تكلفة الأسهم الممتازة.

وهي جزء من التمويل طويل الأجل الذي تستخدمه المنشأة ضمن مكونات هيكل التمويل، وهي تجمع بين خصائص الدين وخصائص الملكية.

وتحسب تكلفة الأسهم الممتازة بقسمة عوائد الأسهم الممتازة على صافي سعر السهم الممتاز بعد خصم تكاليف طرح بيع الأسهم الممتازة.

= عائد السهم الممتاز
―――――――――
صافي سعر السهم الممتاز

صافي سعر السهم الممتاز= سعر السهم في السوق– تكاليف الإصدار

ثالثا: تكلفة الملكية.

وهي أموال المساهمين وحقوق ملكية أصحاب المنشأة، وتنقسم الملكية من حيث مصدر التمويل إلى نوعين:

١) تكلفة الأرباح المحتجزة:

وهي ذلك الجزء من الأرباح الناتجة بعد أن يتم خصم الضريبة والتي تقرر الإدارة إعادة استثمارها في المنشأة، – وتكلفة هذه الأرباح المحتجزة هي معدل العائد الذي يطلبه المساهمون عن الملكية الناتجة عن الأرباح المحتجزة. **ويمكن حسابها بعدة طرق أهمها ما يلي:-**

أ– نموذج النمو الثابت لجوردن:

يقوم على افتراض أن التوزيعات تنمو دائما بمعدل ثابت، ويتم حساب تكلفة الأرباح المحتجزة بعد الضريبة

= (التوزيعات / سعر السهم) + معدل النمو

ب– نموذج تسعير الأصول الرأسمالية:

وهو نموذج لتحليل العلاقة بين المخاطر والعائد من محفظة الأصول، **ويمكن استخدامه لتقدير تكلفة الأرباح المحتجزة عن طريق الآتي:**

تقدير معدل العائد الخالي من المخاطر وهو يساوي معدل العائد على سندات الحكومة.

تقدير **معامل بيتا** للسهم العادي واستخدام هذا المعامل كمؤشر لمخاطر السهم، وهو مقياس لدرجة تغير عائد السهم نسبة إلى التغير في متوسط عائد السهم في السوق.

الحصول على تكلفة الأرباح المحتجزة باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

تكلفة الأرباح المحتجزة= معدل العائد الخالي من المخاطر+ معامل بيتا X (معدل العائد على السهم – معدل الخالي من المخاطر)

ت ح = خ + ب (ع – خ)

ج- مدخل بدل المخاطر العام:

هو طريقة حكمية تستخدم لتقدير تكلفة الأرباح المحتجزة، والتي هي عبارة عن عائد السند في المنشأة (تكلفة الدين) بالإضافة إلى بدل المخاطر.

تكلفة الأرباح المحتجزة= تكلفة الدين + بدل المخاطر

ت ح = د + ل

د- نسبة المكاسب / السعر:

تعتبر أسهل طريقة لتقدير تكلفة الأرباح المحتجزة عن طريق قسمة المكاسب الحالية للسهم على سعر السهم العادي في السوق.

تكلفة الأرباح المحتجزة ت ح =

مكاسب السهم (ع)

سعر السهم العادي في السوق (س)

٢) تكلفة الأسهم العادية الجديدة:

وهو يساوي = التوزيعات المتوقعة / سعر السهم (١- تكاليف طرح الأسهم) + معدل النمو الثابت.

يطلق عليها أيضا تكلفة الملكية الخارجية، **وعادة ما تكون أكبر من تكلفة الأرباح المحتجزة للأسباب التالية:**

ارتفاع تكاليف طرح الأسهم في السوق.

يجب أن يكون سعر بيع السهم للجمهور أقل من سعر السوق قبل الإعلان عن الإصدار الجديد حتى تتمكن المنشأة من بيع أسهمها في السوق.

المتوسط المرجح لتكلفة التمويل:

وهي التكلفة المرجحة لكل مصادر التمويل طويل الأجل، وتساوي تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل في نسبة هذا المصدر إلى هيكل تمويل المنشأة ثم نقوم بجمع هذه القيمة المرجحة.

المتوسط المرجح لتكلفة التمويل= (نسبة الملكية في هيكل التمويل) (تكلفة الملكية) + (نسبة الدين في هيكل التمويل) (تكلفة الدين) + (نسبة الأسهم الممتازة في هيكل التمويل) (تكلفة الأسهم الممتازة)

ومن طرق حساب المتوسط المرجح لتكلفة التمويل ما يلي:

١- **الأوزان التاريخية**: تقوم على أساس هيكل تمويل المنشأة ولها نوعان **هما:-**

١) **أوزان القيمة الدفترية:** حيث تقيس النسب الفعلية لكل نوع من أنواع التمويل طويل الأجل في المنشأة بناءا على القيم المحاسبية المبينة في الميزانية العمومية.

٢) **أوزان القيمة السوقية:** تقيس النسب الفعلية لكل نوع من أنواع التمويل طويل الأجل في المنشأة حسب أسعار السوق الحالية، وهذه الأوزان غير مستقرة لأن أسعار السوق تتغير باستمرار.

٢- **الأوزان المستهدفة** : تعتمد على هيكل تمويل معين مرغوب من جانب المنشأة، وهو هيكل التمويل الأمثل الذي تريد المنشأة الوصول إليه.

هيكل التمويل:

الهيكل المالي يشمل كل الخصوم الجارية والدين طويل الأجل والأسهم الممتازة والأسهم العادية التي تستخدم في تمويل المنشأة، وتهدف دراسته إلى الوصول إلى هيكل التمويل المثالي الذي يعظم القيمة السوقية للمنشأة لزيادة ثروة الملاك.

نظريات هيكل التمويل:

١- نظرية صافي الدخل:

تقوم برسملة صافي الدخل (**صافي الدخل** = المكاسب قبل الضرائب = المكاسب – مدفوعات الفائدة)

وتقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية:

إن معدل الفائدة على الدين وتكلفة الملكية كلاهما مستقل عن الرافعة المالية.

إن تكلفة الدين أقل من تكلفة الملكية.

وفي ظل هذين الافتراضين فإنه بزيادة نسبة الدين ينخفض متوسط تكلفة الدين ويكون الوضع الأمثل عندما يتكون هيكل التمويل من الدين فقط، ويكون القيمة السوقية للمنشأة مساوية للقيمة السوقية للدين.

نقد نظرية الدخل:

الخلل الأول الذي تعاني منه هذه النظرية أنها أهملت جانب المخاطر المالية المترتبة على استخدام الدين.

لم تنتبه النظرية إلى أنه مع زيادة الدين في هيكل التمويل يطالب المستثمرون بزيادة العائد على أموالهم وهو ما يعني انخفاض القيمة السوقية للمنشأة.

أن تكلفة التمويل لا يمكن أن تأخذ هذا الشكل الذي تفترضه النظرية، لأنه مع زيادة نسبة الدين تبدو مخاطر الفشل، فيطالب المقرضون زيادة أسعار الفائدة لتعويضهم عن تلك المخاطر.

٢- نظرية صافي دخل التشغيل:

تقوم برسملة صافي دخل التشغيل (صافي دخل التشغيل = المكاسب قبل الفوائد)

وتقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية:

أن تكلفة الدين ثابتة.

أن التكلفة الكلية للتمويل ثابتة.

أن استخدام الدين ذي التكلفة الأقل يزيد المخاطر المالية على حملة الأسهم مما يزيد من تكلفة الملكية.

نقد نظرية صافي دخل التشغيل:

أن هذه النظرية ترى أن كل الهياكل التمويلية التي تستخدمها المنشأة تعد مقبولة، فما دامت تكلفة التمويل ثابتة فإن المنشأة يمكنها أن تتجاهل مسألة هيكل التمويل تماما؛ وهذا التأويل لا يمكن أن يحظى بالقبول لأنه أغفل المخاطر المالية كما أنه لا يقدم أي عون للمديرين عند اتخاذ القرارات للاستفادة من التغيرات المالية.

٣- النظرية التقليدية:

وهي نظرية وسط بين نظرية صافي الدخل ونظرية صافي التشغيل وترى أن تكلفة التمويل لن تظل ثابتة مع زيادة نسبة الدين في هيكل التمويل، وطبقا لهذه النظرية فإن المتوسط المرجح لتكلفة التمويل يتفاعل مع التغيرات التي تعتري هيكل التمويل، **ويحدث هذا التفاعل من خلال مراحل ثلاث كما يلي:**

المرحلة الأولى: يظل معدل رسملة الملكية ثابتا أو يرتفع ببطء مع زيادة استخدام الدين كما تظل تكلفة الدين ثابتة وكنتيجة لذلك لأن التكلفة الكلية للتمويل تنخفض مع زيادة استخدام الدين وبالتالي تزداد قيمة المنشأة.

المرحلة الثانية: تزداد نسبة الدين في هيكل التمويل ويزداد حجم المخاطر المالية وبذلك يكون هيكل التمويل خلال هذا المدى هو هيكل التمويل الأمثل.

المرحلة الثالثة: تبدأ تكلفة التمويل في الزيادة كما تبدأ القيمة السوقية للمنشأة في الانخفاض.

نقد النظرية التقليدية:

أن هذه النظرية بديهية في مفاهيمها قامت أساسا على ملاحظات عامة عن سلوك رأس المال في السوق.

تحليل : EPIT – EPS

يقوم بدراسة أثر التغير في هيكل التمويل عند مستويات مختلفة وذلك لاختيار هيكل التمويل الذي يعظم قيم المنشأة، **حيث هي:**

مكاسب السهم الواحد =

صافي الربح – توزيعات الأسهم

عدد الأسهم العادية المتداولة

وبطبيعة الحال إذا لم يكن هناك أسهم ممتازة في هيكل تمويل المنشأة فلن يكون هناك توزيعات أسهم ممتازة.

الرافعة المالية هو مدى استخدام المنشأة للدين في هيكل التمويل ويهتم الملاك والدائنون بدرجة الرافعة المالية في المنشأة بسبب أثرها على المخاطر التي تتعرض لها المنشأة يجعل مكاسب السهم **EPS** حساسة للتغير في المكاسب قبل احتساب الفوائد والضرائب.

وتستخدم خريطة التحليل **EPIT – EPS** لتبين للمدير المالي أثر خطط التمويل المختلفة على مكاسب السهم عند مستويات مختلفة للمكاسب قبل الفوائد والضرائب **EPIT**.

نقطة التعادل حيث تتحدد بطريقتين بيانية وأخرى رياضية بالمعادلة التالية: نقطة التعادل المالي = الفوائد + (توزيعات الأسهم الممتازة / ١- معدل الضريبة).

سياسة التوزيع:

تعرف سياسة التوزيع بأنها كيفية توزيع الأرباح التي حققتها المنشأة من خلال احتجازها وإعادة استثمارها في المنشأة أو توزيعها على المساهمين في شكل نقدي أو في شكل أسهم.

وسياسة التوزيع المثلى هي التي تعظم القيمة السوقية لثروة المساهمين بتحقيق التوازن بين التوزيعات الحالية على المساهمين والنمو في المستقبل.

نظريات سياسة التـوزيع

١- نظرية (M M)

نظرية اللاعلاقة: " **سياسة التوزيع** لا تؤثر على سعر السهم في السوق ولا تؤثر على تكلفة التمويل في المنشأة، وقيمة المنشأة تتأثر فقط بقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح كما تتأثر بمخاطر الأعمال.

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات أهمها :

لا توجد ضرائب شخصية أو ضرائب على دخل المنشأة.

لا توجد تكاليف اكتتاب أو تكاليف معاملات.

أن الرافعة المالية لا تؤثر على تكلفة التمويل.

أن سياسة الميزانية الرأسمالية في المنشأة مستقلة عن سياسة التوزيع فيها.

وكما هو واضح فإن هذه الفروض غير واقعية.

٢- نظرية (Gordon & Lintner)

نظرية عصفور في اليد : إن تكلفة الملكية تتناقص مع زيادة توزيع الأرباح على المساهمين لأن درجة تأكد حصول المستثمرين على المكاسب الرأسمالية التي تتحقق من الأرباح المحتجزة أقل من درجة تأكد حصولهم على التوزيعات.

وأن تقييم المستثمرين للتوزيعات المتوقعة أكبر من تقييمهم للمكاسب الرأسمالية المتوقعة لأن عائد التوزيعات أقل مخاطرة من معدل النمو المتوقع **في المعادلة:**

معدل العائد المتوقع = (عائد توزيع السهم/ سعر السهم) + معدل النمو

٣- نظرية التفضيل الضريبي

حيث يوجد ثلاثة أسباب ترتبط بالضريبة وتؤثر على تفضيل المستثمر لتوزيعات منخفضة عن توزيعات مرتفعة، **وهي:**

إذا كانت الضريبة على المكاسب الرأسمالية أقل من الضريبة على توزيعات الأرباح، فإن المستثمرين قد يفضلون عدم توزيع الأرباح وإعادة استثمارها في المنشأة.

أن الضريبة على المكاسب الرأسمالية لا تدفع إلا بعد أن يتم بيع السهم.

إذا احتفظ المستثمر بالأسهم حتى وفاته فلن تكون هناك ضرائب مستحقة.

وبسبب كل هذه المميزات الضريبية فإن المستثمرين قد يفضلون قيام المنشآت باحتجاز الأرباح أو جزء كبير منها.

أنواع سياسات التوزيع:

سياسات التوزيع التي تنتهجها أي منشأة لا تخرج عن واحدة من ثلاث:

- سياسة التوزيع الثابتة.
- سياسة التوزيع المستقرة.
- سياسة التوزيع العادي زائد إضافة.

١- سياسة التوزيع الثابتة:

تعتبر من أبسط سياسات التوزيع بمجرد أن تختار المنشأة نسبة التوزيع.

٢- سياسة التوزيع المستقرة:

وهي تعني اختيار نسبة توزيع محددة مسبقا، وتتميز سياسة التوزيع المستقرة بعدم الاتجاه نحو تخفيض التوزيعات حتى في أوقات الأزمات المالية.

وتتجه المنشآت نحو سياسة التوزيع المستقرة لعدة أسباب:

يعتقد كثير من المديرين أن سياسات التوزيع المستقرة تؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم.

أن سياسة التوزيع المستقرة تعني تأكد المستثمرين بشأن التوقعات النقدية من التوزيعات.

لا تميل المنشآت إلى تخفيض التوزيعات لأن المستثمرون ينظرون إلى التغيير الذي يحدث في التوزيعات على أنها علامة على تنبؤ الإدارة بالمكاسب في المستقبل.

٣- سياسة التوزيع العادي زائد إضافة:

تقوم على أساس توزيع الأرباح العادية التي توزعها المنشأة عادة بالإضافة إلى توزيع أرباح إضافية في نهاية العام، وتناسب هذه السياسة المنشآت التي تتقلب مكاسبها من عام لآخر.

العوامل المؤثرة على اختيار سياسة التوزيع

س: ما هي أهم العوامل المؤثرة على اختيار سياسة التوزيع ؟

١- قيود توزيع الأرباح :

عقود الحماية : قد يفرض المقترض شرطا بعدم توزيع الأرباح على المساهمين ما لم تكن نسبة السيولة ومعدل تغطية الفوائد تزيد عن حد أدنى معين.

قاعدة إتلاف رأس المال : لأن بعض المنشآت قد تلجأ إلى توزيع رأس المال على المساهمين تاركة للدائنين المنشأة خاوية.

توافر النقدية : فقد تحقق المنشأة مكاسب ولكن لا تتوافر لديها سيولة كافية لتوزيع الأرباح.

٢- **فرص الاستثمار** : فإذا كانت المنشأة في مرحلة النمو فإن حاجتها إلى الأرباح لإعادة استثمارها تكون أكبر من حاجة منشأة أخرى في مرحلة النضج.

٣- بدائل التمويل المتاحة :

تكلفة إصدار أسهم جديدة : إذا احتاجت المنشأة إلى أموال جديدة فإنها يمكن أن تصدر أسهما جديدة بتكلفة معقولة أو تحتجز الأرباح.

إمكانية استبدال الدين : إذا كانت المنشأة في حاجة إلى الأموال لتمويل فرص الاستثمار المتاحة أمامها فإنها إما أن تستخدم الملكية أو تستخدم الدين.

التحكم : من خلال اللجوء إلى الأرباح المحتجزة كمصدر للتمويل مما يخفض نسبة التوزيعات.

٤- **أثر سياسة التوزيع على تكلفة الملكية** : يعتمد ذلك على عدد من العوامل والتي يختلف أثر كل عامل منها على تكلفة الملكية باختلاف المنشآت، **وأهمها:**

رغبة المساهمين في الحصول على التوزيعات حاليا مقابل الدخل المتوقع في المستقبل.

مخاطر توزيع الأرباح مقابل مخاطر المكاسب الرأسمالية.

المزايا الضريبية التي يحصل عليها المساهمون.

مضمون المعلومات عن التوزيعات التي تجريها المنشأة.

الفصل الثالث

علاقة الاستثمار بالعملات العالمية

نشأة أسواق المال:

تعود عملية تبادل العملات لعهد الفراعنة، أي قبل أكثر من خمسة آلاف سنة قبل الميلاد حيث قام تجار منطقة الشرق الأوسط بتبادل العملات المعدنية في العهود القديمة والمتوسطة، ومنذ تلك الحقبة والى عهد قريب كانت أسواق العملات مستقرة ولم يكتنفها أية مضاربا تتذكر.

ابتدأ التحول الجوهري لعمليات المتاجرة بالعملات العالمية منذ اتفاق بريتون وودز عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث تم ربط الدولار الأمريكي بالذهب بواقع ٣٥ دولار لكل أونصة ذهب، كما تم ربط معظم العملات العالمية الرئيسية بالدولار الأمريكي وذلك للحيلولة دون حصول تذبذبات عالية في أسعار تلك العملات.وفي العام ١٩٧١ انهار اتفاق بريتون وودز عقب مطالبة فرنسا للولايات المتحدة باستبدال مخزون الدولارات لديها بالذهب وعجز الولايات المتحدة عن الاكتفاء بذلك. وعقب ذلك تم إبرام عدة اتفاقات أوروبيه لإيجاد تحالفات لتعويم عملات هذه الدول، ولكن هذه الاتفاقات لم تصب نجاحا وانهارت في العام١٩٧٣. وكان ذلك إيذانا ببدء عهد جديد

تتحرر فيه أسعار العملات آخذة قوى السوق بالعرض الطلب .(Abuaf,N&Schoess,S.,1988)

النقد كموجود مالي :

يعتبر النقد من أهم الموجودات المالية في الاقتصاد العالمية والمحلية، والنقود هي من أهم ما أوجده الإنسان منذ بداية تاريخه في هذا العالم.

تم استخدام المصكوكات المعدنية كنقود على مدى دهور عديدة حتى اهتدى الإنسان لفكرة إصدار أوراق النقد والتي بدأ ظهورها في الصين ما بين عامي ٦١٨–٩٠٧ ثم في السويد عام ١٦٦١. أن كافة الموجودات المالية أصبحت تقيم حاليا بالنقود وبالتالي فان النقود تعرف على أنها موجودات مالية.

للنقد مهام ووظائف متعددة أولها أنها تمثل مقياس تقييم الموجودات من بضائع وخدمات وأدوات مالية أخرى، كما أن النقد هو الوسيلة لتبادل الثروات من بضائع وخدمات تسلم للآخرين بحيث تمكن أصحاب الأعمال والمنتجون التخلص من عمليات التبادل المعروفة(bartering) . والنقد هو أفضل وسيلة لعملية تسيل الموجودات عرفها النظام المالي حيث أنه يطلق على المجودات بأنها قابلة للتسبيل أي أنه يمكن تحويلها إلى نقد.أما خصائص النقد المثالي فهي تكمن في ثبات سعر صرفه أمام وحدات النقد المختلفة وقابلية تداوله في الأسواق، وكذلك قابليته للتحويل للأدوات المالية الأخرى.

الاقتصاد العالمي والنظام المالي:

يكمن الدور الأساسي للنظام المالي بقيامه بدور الوسيط الكفؤ بين ذوي الفائض المالي وألئك المحتاجون لهذا الفائض. كما يقوم النظام المالي بتقديم العديد من

الأدوات المالية والاستثمارية لتحفيز ذوي الفائض المالي باختيار ما يناسبهم من الاستثمارات المالية المتعددة وتبعا لطبيعتهم الاستثمارية.

أن المهمة الرئيسية للنظام الاقتصادي هو توجيه المصادر الاقتصادية لوجهتها الصحيحة مثل القوى العاملة – الأراضي – الإدارات المختلفة والمهارات ورأس المال العامل وذلك بهدف تلبية احتياجات المجتمع من لبضائع والخدمات. ويستند النظام الاقتصادي على دعامات المصادر المالية المنوعة وكذلك الصفقات المالية وان كفاءة هذا النظام تعتمد غي جوهرها على كفاءة الأسواق المالية. أن المستوي المعيشي الرغد الذي يعيشه معظم المجتمعات يعتمد على قابلية الاقتصاد العالمي من تزويد المجتمع العالمي بمقومات الحياة المعيشية من مأكل مسكن وتوفير المقومات الأساسية والأخرى للحياة العصرية الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تقوم الأسواق المالية بآلية توزيع مصادر الثروة وعمليات إنتاج البضائع والخدمات . وعلى ذلك فإن الأسواق المالية كما يعرفها الاقتصاديون هي آلية ترتيب مصادر الثروة وتوزيعها حسب الطلب وبناءاً على العروض المتوفرة لها .

الأسواق المالية هي الأماكن والمراكز التي يقوم المشترى باختيار البضائع والخدمات التي يحتاجها والحصول عليها من صاحب المصنع أو المتجر في مقابل كميات من المال يتم الاتفاق عليها بينهما المهام التي قام بانجازها النظام المالي العالمي والأسواق المالية.

يقوم النظام المالي العالمي بالعديد من المهام ويلقى عليه المسؤوليات في المجالات التالية :

١- عملية التوفير وذلك من خلال إيداع الأموال لدى المؤسسات المالية ومن خلال عمليات بيع الأسهم والسندات والأدوات المالية الأخرى كالمستشفيات .

٢- عمليات بناء الثروات وتخزينها حيث تقوم الأسواق المالية بدور الأمن الراعي للأموال والقيام بتخزينها لحين الحاجة لاستهلاكها .

٣- توفير السيولة النقدية : أن النقد هل أقل الموجودات المالية من حيث نسبة تحقيق العائد خصوصاً في حالات التضخم . وبذلك فان العديد من المدخرين للنقد هم أقل المحافظين على ثرواتهم.

أهمية وجود نظام مالي عالمي سليم:

أن الأداء الجيد للأسواق المالية العالمية يعتبر من أهم مقومات التطور والتقدم للاقتصاد العالمي، حيث أن الأسواق المتطورة ينتج عنها ايجابيات مثل زيادة كفاءة رأس المال العامل للمنشآت الصناعية والخدمية وزيادة إنتاجيتها وتطورها. لقد كان لمفهوم العولمة المتمثل في حرية انتقال رؤوس الأموال والبضائع والتكنولوجيا أثر كبير في زيادة الاعتماد على الأسواق المالية في تنظيم التجارة العالمية حيث كان للجهاز المصرفي دور أساسي في مؤازرة الحكومات وصانعي السياسات ومنظمي اقتصاديات الدول لتمويل مشروعاتهم الطموحة،كما كان للقطاع الخاص الدور المؤازر في استيعاب التكنولوجيا الحديثة واستخدامها الأمثل. لقد حظي القطاع المالي بتطورات جذرية بدأت منذ تسعينات القرن الماضي وذلك بإدخال مبدأ خصخصة

المؤسسات العامة إلى شركات خاصة أي بيعها للقطاع الخاص (International Monetary Fund).

دور صندوق النقد الدولي في تطوير النظام المالي العالمي:

يتمثل هذا الدور في تفعيل الرقابة المالية على المستويين الثنائي والجماعي لدول أعضاء الصندوق، وقد تشمل المساعدة في تزويد للأعضاء **بالمشورة الفنية وتفاصيل هذه الرقابة كما يلي:**

١- **الرقابة الثنائية:** والتي تتمثل في برنامج التعاون الثنائي بين الصندوق وكل دولة على حدة ،ويتمثل هذا التعاون في منح إدارة الصندوق حق الرقابة على الأداء المالي وتقييم المؤسسات المالية من حيث أظهار نقاط القوة والضعف في أدائها والعمل على تذليل كافة العقبات التي تعوق عمل هذه المؤسسات بشكل سليم وفعال.

٢-**الرقابة الجماعية:** وهي تتمثل في أيجاد برامج تعاون بين مجموعة معينة من المؤسسات لدول ذات طبيعة مشتركة وإدارة الصندوق، حيث يتم تبادل المعلومات عن العملاء الإقليميين ومجالات الاستثمار المشترك.

٣- **برامج الدعم الفني للمؤسسات المالية:** ويتمثل ذلك في تحديد وتشخيص مشاكل المنشآت البنك، كما يساهم الصندوق في إعادة هيكلة البنوك بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية للأقطار وسياساتها المالية .

٤- **المساعدة الفنية:** وتتمثل في مساهمة الصندوق بمساعدة أعضائه في مجال الالتزام بتطبيق الإجراءات والسياسات التي تخدم وتقوي البنية الأساسية للنظام المالي، ويشمل ذلك عمليات التدريب ووسائل تطوير السياسات المالية والضريبية،أسواق صرف العملات، تطوير أسواق رأس المال وأنظمة الإيداع.

أن مرونة وصحة الأنظمة المالية مهمة لتهيئة الاقتصاد الدولي التكاملي وبالتالي الثبات المالي العالمي والرأسمال المتنامي وكذلك التدفقات النقدية المتعاظمة. يضم النظام المالي العالمي منظومة البنوك التجارية، مراكز تداول الأوراق المالية، صناديق الاستثمار والتقاعد، وشركات التأمين المختلفة. أن عمل هذه المنشات يكون نظاماً مالياً تكاملياً مما يؤدي إلى تبني سياسات نقدية ناجحة.النظام المالي الجيد يعمل على دعم التنمية الاقتصادية العالمية ويزيد من ثقة الممولين والمودعين لفائض أموالهم وقيام الهيئات العالمية الرسمية والخاصة باستثمار هذا الفائض مما يعود بالنفع على الأفراد والجماعات ويحقق رفاهية المجتمعات.

أي خلل يصيب الظلم المالي الدولي سوف يؤثر سلبا على السياسات النقدية للدول وبالتالي تدني عمليات الاستثمار، والنتيجة حصول ركود في اقتصاديات الدول والذي يكون سببا في اضطرار المؤسسات الحكومية لضخ الأموال الهائلة لرأب الصدع وإنقاذ المؤسسات المتهاوية جراء الكوارث الاقتصادية. كما أن هذا الركود المتفشي في بلد ما سوف ينتشر كالوباء في الأقطار ذات العلاقة التجارية أو المالية. أن سلامة النظام المالي تكون أساسا لسلامة الاقتصاديات المرتبطة (Petr Rose,Money and Capital Markets).

يعتمد النظام الاقتصادي العالمي بدرجة أساسية على المصادر المالية والعمليات المالية المتنوعة. وتستند الكفاءة الاقتصادية جزئياً على كفاءة الأسواق المالية والتي تتألف عادة من الوكلاء والسماسرة والمنشآت المالية والوسائط التي تقوم بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية .

أن العديد من الأشخاص والهيئات التي تقوم بالمتاجرة بالأسواق المالية ترتبط فيما بينها بعقود ملزمة وشبكات اتصال تعكس الأوضاع التفصيلية للعملات والأدوات المالية الأخرى وهيكلتها والقوانين التي تحكم عملها (Robert chiller, Yale) .

ايجابيات تعويم أسعار صرف العملة :

آلية عمل الأسواق المالية:

أن المهمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي هو استغلال المصادر الاقتصادية النادرة من مصادر طبيعية وخبرات علمية عملية وإدارية إضافة إلى رأسمال لإنتاج البضائع والخدمات التي يحتاجها المجتمع. وفي هذا السياق فان الأسواق المالية تمثل الآلية التي تمكن الإفراد والمؤسسات من بيع وشراء الأدوات المالية والبضائع برسوم قليلة وبكفاءة عالية (Martin et al ,2001).

كفاءة الأسواق المالية:

أن سلامة القرارات المالية يتطلب توفر المعلومات المالية الصحيحة والكافية، فالجهات المتعاملة بالأموال والأدوات المالية من مقترضين ومودعين فإنهم بحاجة إلى بيانات حول أسعار الأدوات المالية المختلفة نسب الإيرادات منها.كما أن المقترضين بحاجة إلى معرفة كلفة الاقتراض وشروطه والمناخ العام للاستثمار حتى يمكن لأصحاب القرار من اتخاذ القرار الصائب لعملية الاستثمار. وعلى ذلك فإنهم بحاجة لاستطلاع أسعار الفائدة وكذلك أسعار تبديل العملات المستقبلية . وكذلك أسعار الأوراق المالية المختلفة وأوقات اكتتابها وكمياتها وتزويد المستثمرين باستطلاعات قوى العرض والطلب لهذه الأدوات المالية وما يؤثر عليها من أوضاع اقتصادية من حيث حجم التداول وتوفر الفائض لدى أسواق النقد وأسواق رأس المال.

فرضية كفاءة الأسواق المالية:

تقر هذه الفرضية بأن المعلومات ذات العلاقة تجعل من أسعار الإقراض والأوراق المالية واضحة المعالم للجميع ودونما كلفة، وتشمل هذه الفرضية المعلومات عن كافة الأدوات المالية من أسهم وسندات وأية موجودات مالية أخرى،كما تتضمن أية معلومات خارجية مثل قوة الأحوال الاقتصادية وحرية تحويل الأموال وقوانين المتاجرة والتداول بالأوراق المالية.أما المعلومات الداخلية فتشمل قوة الشركة وإنتاجها وأرباحها وإدارتها وأن انتقال هذه المعلومات يتم بحرية وسرعة لكافة المستثمرين بدون كلفة ، وبحيث أن العائد على الاستثمار بأي من هذه الموجودات أو الأدوات المالية يتحدد بنسبة المخاطر.وعليه يقوم المستثمرين بمراجعة محافظهم ويعملون على تقييمها وتعديلها بما تتأثر به من المعلومات المستحدثة. أن أسعار الأدوات المالية تتحدد بناء على المعلومات المتوفرة ، حيث أن أسعار الأدوات المالية هي مرآة للمعلومات الواردة عنها لأي فترة من الفترات.

من أهم الصفات التي تطلق على كفاءة الأسواق المالية هي فرضية السير العشوائي(Random Walk Hypothesis) والتي تقول بأن أي تغير في أسعار الأدوات المالية تأخذ صفة السير العشوائي. والصفة العامة الثانية فهي ارتباط معدل العائد بنسبة المخاطرة.

نماذج كفاءة الأسواق المالية

: Alternative Efficient Market Hypotheses

قام الباحث المالي يوجين فاما (Eugene Fama) بتقسيم فرضيات كفاءة الأسواق المالية إلى ثلاثة نماذج:

١- النموذج الضعيف لفرضية كفاءة السوق:
Weak-Form Efficient Market Hypothesis:

يعكس هذا النموذج المعلومات التاريخية للأدوات المالية ونمط حدوثها (Trend) وكذلك العوائد المرتبطة بها وحجم تداولها.يقر هذا النموذج بان ليس للأسعار التاريخية أي تأثير على أسعار الغدوات المالية المستقبلية.وعلى ذلك فان هذا النموذج يقر بان المستثمرين يجنون القليل باعتمادهم هذا النموذج في متاجرتهم بالأدوات المالية.

٢- النموذج شبه القوي لفرضية كفاءة السوق:
Semistrong-Form Efficient Market Hypothesis:

يقر هذا النموذج بأن أسعار الأدوات المالية تتأثر بسرعة في حال ورود أية معلومات مالية عامة عن الأدوات المالية بحيث تعكس هذه المعلومات بسرعة.

وذلك مثل نسبة الأرباح الموزعة، تغيرات مجالس الإدارة، القيمة الدفترية للأوراق المالية. كما أن هناك معلومات عامة تتعلق بالوضع الاقتصادي والقوانين الحكومية التي قد تؤثر سلبا أو إيجاباً على حجم الاستثمار.

٣-النموذج القوي لفرضية كفاءة السوق:
Strong-Form Efficient Market Hypothesis:

في هذا النموذج تضاف المعلومات الداخلية عن الوضع المالي للمنشأة للنموذج السابق، وبذلك فانه يتوفر للمستثمرين كافة المعلومات التاريخية، المعلومات العامة والخاصة، وبذلك تتحقق كفاءة السوق بالمفهوم القوي.

أنواع الأسواق المالية في النظام المالي:

حيث أن المهمة الأساسية للأسواق المالية هو الحصول على النقد ممن لديهم فائض نقدي ومنح هذا النقد للجهات التي بحاجه له، وهذا ما يطلق عليه التدفقات النقدية للفئات المختلفة والتي تتسم بصفات محددة ، وقد أمكن تجميع هذه الفئات السوقية إلى مجموعتين هما:

١- أسواق النقد (money markets):

هي اكبر الأسواق في النظام المالي وأكثرها ثباتا والمتعاملين الرئيسيين في هذه الأسواق هي البنوك الكبرى وشركات التأمين والمؤسسات المالية المختلفة.يقوم عمل أسواق النقد على مبدأ الإقراض المؤقت (أقل من سنة) للمال الفائض لدى بعض فئات المجتمع والمؤسسات ومنها تمويل احتياجات رأس المال العامل للمنشآت وكذلك تزويد الحكومات بالنقد لآجال قصيرة لتمكينها من الإيفاء بأعبائها ولحين حصولها على إيراداتها من العوائد المختلفة، كما أن هذه الأسواق هي المزود الرئيسي للمضاربين بالأسواق المالية والمتاجرة بالأوراق المالية والأدوات المالي الأخرى مثل العملات العالمية والسلع الإستراتيجية والمشتقات المالية المختلفة. ومن أدواتها الأذونات، شهادات الإيداع، القبولات البنكية والأوراق التجارية وغيرها (Diamond,D.,1997).

٢- أسواق رأس المال (capital markets):

هي الأسواق التي تمول الاستثمارات الطويلة الآجل (أكثر من سنة)، وتشمل كافة المشاريع الحكومية والأفراد والمؤسسات بكافة أنواعها ومن ذلك بناء المنازل والمدارس والمصانع والمزارع والخدمات الخاصة والعامة، والمتعاملون بهذه الأسواق هي الحكومات والأفراد والشركات العامة والخاصة والمؤسسات المالية.أما أدواتها فهي السندات الطويلة الأجل بأنواعها، ألقروض السكنية، الأسهم والبورصات المالية.

ميزات أسواق النقد (money market characteristics):

مقارنة بأسواق رأس المال، فان أسواق النقد تعتبر القناة المستخدمة في تحويل الموجودات المالية إلى وحدات نقدية، وعلى ذلك فان أسواق النقد تختلف عن غيرها من الأسواق المالية الأخرى في كونها تركز على الإقراض النقدي القصير الأمد، مثل حسابات الجاري مدين لدى المصارف، وعلى ذلك فان أسواق النقد هي الآلية التي تحقق أهداف تلك الفئة التي لديها فائض مالي مؤقت وتقابل الفئة التي تكون بحاجة لهذا الفائض، وهذا ما يخلق أداة استثمارية مناسبة للمدى القصير (لأقل من سنة) من ميزات أسواق النقد أنها تتسم بالمرونة في حجوم تعاملاتها حيث أنها تتدرج من بضع مئات أو ألاف الدولارات في عمليات الصرف الفردي إلى الحجوم الكبيرة لمئات الملايين أوالبلايين من الدولارات (Wholesale Markets).كما أنها تتيح الفرصة تبيع وشراء العملات أو الأدوات المالية النقدية بسهولة وسرعة كبيرين.كما يجب التنويه أن أقطاب أسواق النقد على اتصال دائم فيما بينهم وجاهزون لآية تطورات .

لقد أضافت التكنولوجيا الحديثة ميزات كبيرة وخدمات جليلة في ازدهار أسواق النقد مما أثر إيجابا في تسريع عمليات البيع والشراء للوحدات النقدية المختلفة والسلع الإستراتيجية بأي حجم وفي أي وقت ومكان من العالم وذلك بعد انتشار استخدام الانترنت في المتاجرة بالأسواق العالمية، وبالتالي فقد تلاشت حدود الأسواق النقدية مثلما هو الحال في أسواق الأوراق المالية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الأسواق تعتمد في تعاملاتها على الثقة المطلقة فيما بين أقطابها الممثلة بالبنوك التجارية والمركزية وشركات التأمين والمؤسسات المالية الحكومية والشركات المالية الكبيرة حيث تكون

التعاقدات فيما بينها فورية والنقد متوفر (Immediately Available Funds) وذلك على عكس أسواق رأس المال التي تتم فيها التعاقدات بين رجال الأعمال والبنوك،وذلك باستخدام وسائل الدفع التقليدية مثل الشيكات التي تحتاج إلى تحصيل من خلال غرف المقاصة بالبنوك، وربما تكون الشيكات مزورة أو أن أرصدة أصحابها غير كافية مما يعوق عمليات المتاجرة بمثل هذه الأدوات.

الفئات المسيطرة على أسواق النقد هي البنوك الكبيرة والمنتشرة في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، وتؤلف هذه المؤسسات مجتمعة إضافة إلى المؤسسات المالية الحكومية العمود الفقري لأسواق النقد العالمية.أما الأدوات الأساسية المستخدمة في هذه للأسواق فهي أذونات الخزينة للدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة، ولأوراق المالية الفدرالية والعملات العالمية والمشتقات المالية والسلع الإستراتيجية.

لقد ازدهرت أسواق النقد والأدوات المالية العالمية بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة وذلك بسبب النمو الكبير في الاقتصاد العالمي والحاجة المتزايدة للنقد وأشباه النقد مثل الأوراق المالية وذلك بغرض إتمام الصفقات العالمية الضخمة.

التعديل التلقائي لميزان المدفوعات :

من الميزات المهمة لأسواق النقد هو تقويم أي خلل في ميزان المدفوعات للدولة التي تتبع النظام النقدي في تقويم أسعار صرف عملتها. يعمل هذا الميزان على تعديل نفسه تلقائياً من خلال تغير في أسعار صرف عملة البلد . إذا كان هناك فائضاً في ميزان المدفوعات فإن عملة البلد تأخذ بالارتفاع مقابل العملات الأخرى ذات العلاقة أي أن حاجة الدول الأخرى لعملة البلد تأخذ بالزيادة وزيادة الطلب على العملة تعمل على ارتفاع أسعارها .

أما إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات مما يعني أن إجمالي قيمة الاستيراد تزيد عن التصدير فإن توجه عملة البلد تأخذ بالانخفاض مقابل العملات الأخرى ذات العلاقة حيث أن حجم العملة الأجنبية الواردة للبلد تكون أقل من حجم العملة المحلية الصادرة مما يعني قلة العرض للعملة الأجنبية ، وتكون هناك حاجة لهذه العملة لإكمال عمليات الاستيراد مما يؤدي إلى ارتفاع سعر شرائها بالعملة المحلية .

إن لانخفاض عملة أي بلد فائدة تتمثل في زيادة الصادرات عن الواردات ، حيث أن العملة الرخيصة للبلد تزيد من رغبة المستوردون زيادة استيرادهم من هذا البلد بسبب انخفاض سعر صرفها لديهم وعليه فإن الصادرات سوف تزيد على المستوردات .ومثال ذلك دولة الصين التي تحافظ على انخفاض عملتها اليونان عن معظم العملات العالمية وخصوصا الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي وبذلك فان الميزان التجاري يميل لصالحها بناءاً على هذه القوى الغير متزنة ويستمر المال على تساوي حجوم الصادرات بالواردات .

تعمل أسواق النقد على تحرير السياسات الداخلية لتعديل ميزان المدفوعات ، حيث إن الخلل بميزان المدفوعات يتم تصويبه بتغير أسعار صرف العملات في الأسواق الخارجية . وذلك بدون ان تقوم الدولة صاحبة العملة بالتدخل في هذه الأسواق وفي حال تم تدخل الدولة فإن ذلك يعني ختم المزيد من العملات في هذه السيولة .

كما تقوم أسواق النقد على تجنب الأزمات المالية من حيث أنها مهيئة لخدمة المقترضين وأصحاب الفائض النقدي للآجال قصيرة (أي لأقل من سنة). وتمثل أسواق النقد المستودع الآمن للسيولة النقدية المستخدمة في التجارة الدولية كما في تجارة الأوراق والأدوات المالية والأدوات العالمية مثل البترول والذهب ، ويكمن خطر أي الإفلاس وعدم الوفاء بالدفع كمصدر خطر رئيسي لأسواق النقد .

طرق تحديد أسعار صرف العملات العالمية:

عقب انهيار اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٧٣، فقد برزت هناك فجوة في أسعار العملات لدى العديد من دول العالم، وقد توجهت معظم دول أوروبا واليابان إلى تعويم أسعار عملاتها في أسواق الصرف العالمية، بينما لجأت معظم الدول الأقل حظا إلى استراتيجيات مختلفة لتثبيت أسعار **عملاتها وحمايتها من التقلبات السوقية:**

نظام التبعية أو ربط أسعار صرف العملة المحلية بنسبة محددة ومتفق عليها بإحدى العملات العالمية مثل الدولار أو الجنية الإسترليني أو غيرها(Pegged currency) ، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تسهيل عمليات التجارة البينية لبعض الدول النامية والتي تقوم بتصدير محدود للعملات العالمية بهدف تحقيق تنميتها الاقتصادية، وحيث أن أرباب التجارة الدولية يحبذون ثبات أسعار صرف العملات حتى يتسنى لهم تحديد أسعار المنتجات المصدرة والمستوردة من والى هذه البلدان. وعملية ربط العملة المحلية بعملة عالمية فان العملة لا تكون معرضة للصعود والهبوط على مبدأ العرض والطلب وإنما تصعد وتهبط بنفس نسبة صعود وهبوط العملة العالمية المرتبطة بها. ومثال ذلك عملات دول الخليج المصدرة للنفط والمرتبطة بالدولار الأمريكي، وكذلك الدينار الأردني.

الارتباط بسلة من العملات العالمية(Currency Basket) بنسب محددة تعلن عنها الدولة المطبقة لها، وعادة ما تكون هذه العملات ذات تذبذب متعارض مع عملة أو عملات أخرى بحيث أن ارتفاع إحدى العملات يقابله هبوط بالعملة الأخرى وبذلك يتعادل الأثر للعملتين وتكون محصلة التأثير قريبة من الصفر.

ألارتباط بنظام حقوق السحب الخاصة(Spcial Drawing Rights): وهو نظام تم تطويره من قبل صندوق النقد الدولي عام ١٩٦٩ وكن بهدف تزويد بعض الأقطار

باحتياطيات رسمية محددة. وبموجب هذا النظام يتم تحديد عملة البلد المعين بسلة عملات عالمية محددة وبنسب محددة وهذه العملات هي : الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، الين الياباني، والجنيه الإسترليني. وحقوق السب الخاصة ليست عملة متداولة، كما أنها ليست حقوق تترب على صندوق النقد الدولي، ولكنها حقوق بحرية استخدام العملات لأعضاء الصندوق.

تعويم أسعار صرف العملات(Currency Floating Rates): ويتم ذلك بإخضاع أسعار صرف العملة لعوامل قوى العرض والطلب السوقية، وهذه الأسعار تتأرجح في قيمتها مقابل العملات الأخرى معتمدة على القوة المالية والاقتصادية للبلد المصدر لهذه العملة، أضفة لتأثير قوى السوق وسلوكيات المضاربين(Speculators) وقناصي الفرص(Scalpers) ويؤلف سوق أسعار العملات المعومة أو المتحررة(Floating Rates Currency Prices) أكبر سوق مالي في العالم من حيث حجم التداول اليومي الذي يزيد عن ثلاثة تريليونات دولار يوميا (وذلك حسب إحصاءات عام ٢٠٠٩).

أسواق صرف العملات (money exchange markets):هي أحد أسواق النقد الهامة والتي يتم من خلالها بيع وشراء العملات العالمية المختلفة. توجد هذه الأسواق أينما يكون هناك تبادل للعملات ،وهذه الأسواق هي من أكبر الأسواق في النظام المالي العالمي.بدأت تجارة العملات العالمية منذ بدايات القرن التاسع عشر وكانت العملة السائدة هي الجنية الإسترليني حيث كان للمملكة المتحدة علاقات تجارية مع معظم أقطار العالم، وبعيد الحرب العالمية الثانية زاد ازدهار هذه التجارة ولكن بزعامة

الدولار الأمريكي.أن لدى أسواق العملات العالمية القدرة على استحواذ وشل الأنظمة المالية الأخرى، حيث أن استطلاعات الأخيرة لبنك التسويات الدولي(BIS) بأن هذه الأسواق تعتبر من أقدم وأكبر الأسواق العالمية وأكثرها انتشارا. وبرغم سيولتها الهائلة وحجمها الكبير وانتشارها الجغرافي فان هذه الأسواق تنطوي على مخاطر هيكلية كبيرة (Korders,L.,1996).أن الهدف من وجود أسواق صرف العملات هو تقديم المساعدة للمستثمرين في الأسواق العالمية وأرباب التجارة الدولية من حيث تمكينهم من تحويل أية عملة عالمية لأخرى في وقت قصير وبكفاءة عالية مما يحقق أهداف التجار العالميين بالإيفاء بالتزاماتهم بتسديد أثمان البضائع المستوردة من كافة أنحاء العالم.

من ميزات أسواق صرف العملات العالمية أنها أسواق بلا حدود أو مراكز تداول محددة المكان أو ساحات للتداول كما في أسواق الأوراق المالية، بل على العكس فهي مفتوحة الأرجاء لكل المستثمرين في كل مكان من العالم. كما تتضمن هذه الأسواق أكبر شبكة معلومات عن الأوضاع المالية والاقتصادية العالمية. لا يحتاج المستثمرون بأسواق العملات العالمية لعضوية أو اشتراك أو فتح حسابات لدى البنوك للتمكن من التداول، كما أن عمليات التداول مفتوحة على مدى ساعات اليوم الكاملة (أي على مدى ٢٤ ساعة)، وقد تبدأ عملية التداول من خلال سوق معينة بينما تنتهي عملية الإغلاق في سوق أخرى حيث أن وكلاء التداول مرتبطون بالبورصة العالمية للأسعار وليسوا حكرا على سوق محددة. أي يمكن أن يقوم مستثمر بشراء عملة الين الياباني من سوق نيويورك في وقت ما ويبيعها في سوق هونغ كونغ.

تطور أسواق العملات العالمية:
(development of currency markets**)**:

عديدة بقيت أسواق المال حكرا على البنوك المركزية والمؤسسات المالية الكبرى، وبعد تحرر تجارة العملات العالمية في أواخر السبعينات أصبح بإمكان أي مؤسسة أو فرد الدخول في هذه التجارة،ونشطت حركة التداول لتصل إلى ٥ بليون دولار يوميا في العام ١٩٧٧، وقفزت إلى ٦٠٠ بليون يوميا في العام ١٩٨٧.والى تريليون دولار يوميا عام ١٩٩٢، وأكثر من ثلاثة تريليون دولار عام ٢٠٠٩.

وكانت وسائل الاتصال تعتمد على التلفون والتلكس مما يستغرق وقتا لانجاز الصفقات وبالتالي يحد من اغتنام فرص الحصول على أفضل الأسعار.

وكان لتطور تكنولوجيا المعلومات والحاسوب وظهور الانترنت أثر كبير في تطور عمليات التداول ، حيث أصبح بإمكان المستثمرين التداول المباشر ببيع وشراء العملات العالمية،وهو ما أطلق على عملية التداول "بدون حاجز" أو over the counter, or O.T.C. وهذا ما يعني أن عمليات التداول تتم دونما حاجة لوجود قاعات تداول فعلية (Sadwski, R. 2008) .

ومن التطورات التي جعلت أسواق العملات في مقدمة الأسواق المالية:

١-حدوث تغير في النظام النقدي العالمي من أسعار العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي أو الذهب، وهو ما عرف بمعاهدة بريتون وودز بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى الانفتاح وتعويم الأسعار في أوائل السبعينات من القرن الماضي مما جعل أسعار العملات خاضعة لقوى العرض والطلب كما هو معمول به حالياً.

٢- التسهيلات الإدارية وإزالة الضوابط المعيقة لعمليات نقل وتحويل العملات فيما بين أقطار العالم، وكذلك إزالة القيود الحكومية في معظم دول العالم مما كان له أثر في ازدهار التجارة في جميع أنواعها وكذلك سهولة انتقال رؤوس الأموال فيما بين دول العالم.

٣- التحول إلى مؤسسة وتدويل حسابات الادخار والاستثمار مما سمح بزيادة الأموال المستثمرة في أسواق العملات العالمية.

٤- تحرير التجارة العالمية وتداولها بين معظم دول العالم مما شجع تأليف تحالفات تجارية إقليمية مثل اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة(NAFTA).

٥- التقدم التكنولوجي أدى إلى رفع جاهزية المؤسسات المالية لإبرام صفقات مالية بسرعة والقيام بتحويل الأموال من والى أماكنها بسرعة كبيرة،كما أدى التقدم التكنولوجي إلى تحسين وسائل الاتصال عبر دول العالم،وكان أثر ذلك واضحا في رفع حجم التداولات في الأسواق العالمية.

٦- استمرار التطور في أساليب الاستثمار والتمويل واستحداث الأدوات المالية الجديدة شجع العديد من الأفراد والمؤسسات على الاستثمار في الأسواق المالية العالمية.

أن لمجمل هذه التطورات في الأسواق العالمية أدت إلى زيادة في حجوم الاستثمار وزاد من الاعتماد المتبادل والثقة فيما بين أطراف العمليات المالية وزيادة حجم التجارة البينية وخلق نوع من التكامل المالي والتقني وهو ما انعكس على المتعاملين بهذه الأسواق وزيادة كفاءتها.

وعلى الجانب الآخر فان هذه الايجابيات لم تخلو من جوانب سلبية ظهرت للعيان في الفترة الأخيرة من العام ٢٠٠٨ والتي أدت إلى انهيار الأسواق المالية وذلك بسبب الإفراط في التفاؤل والثقة في تعاملات الأقطاب العالمية الكبيرة ،حيث أدى زيادة حجم الاستثمار المالي والعقاري إلى تولد فقاعة مالية عقارية بدأت بالظهورفي٢٠٠٥ في بدايتها وزاد حجمها في الأعوام ٢٠٠٦-٠٧ بعمليات المتاجرة بالمستقبليات(FUTURES) وعمليات التوريق (SECURITIZATION)، وهذا ما فا قم من زيادة حجم الفقاعة وأدى إلى انفجارها وكان من أثر ذلك انهيار العديد من اقتصاديات الدول والمنشآت المالية في معظم دول العالم وعلى رأسها العالم المتقدم مثل الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ومعظم الدول ذات الفائض المالي والمستثمر في الأسواق المالية للبلدان الغنية.

ميزات أسواق العملات العالمية والسلع الإستراتيجية:

تمتاز أسواق العملات العالمية والسلع الإستراتيجية عن غيرها في أنها أسواق عالية السيولة بحيث أن المستثمر يكون مالكا لرصيده في أي وقت،كما أن المستثمرين يستطيعون البدء بمبالغ بسيطة ويحصلون على أرباحا عالية وذلك بالدخول في مضاعفات هذا المبلغ(MARGIN)علما بأن المحللين الماليين ومديري المحافظ الاستثمارية لا ينصحون بالاستثمار بالمضاعفات الكبيرة(HIGH MARGINS) وذلك للحيلولة دون الوقوع في خسارة كبيرة وبالتالي الخروج من السوق.ومن ميزات هذا السوق استمرار العمل على مدار الساعة ،وذلك بعد إدخال ميزات التكنولوجيا الحديثة بعمليات الاستثمار من مواقع الانترنت المنتشرة في كافة بقاع العالم، ومن الميزات الجيدة لسوق العملات العالمية هو أمكان البيع للعملة أو السلعة أو المؤشر

المالي دونما امتلاكه أي البيع على المكشوف، وهذه الإستراتيجية يتبعها المستثمرون المغامرون وبعد عملية استطلاع الأسعار المستقبلية بحيث أنه في حال كانت التوقعات بانخفاض الأسعار في المستقبل ،يقوم المستثمر بعملية بيع على المكشوف، ومن ثم الانتظار لحين حصول هبوط بالأسعار حيث تتم عملية الشراء بكمية مساوية للرصيد المكشوف والعمل على تغطيته بسعر أ قل وبالتالي الحصول على أرباح جيدة.

وقامت معظم بورصات العملات العالمية بإدخال برامج تدريبية مجانية للمتاجرة بالعملات العالمية،بحيث يتم منح العميل الجديد سقفا وهميا --50,000 $) (100,000 مثلا ويقوم هذا المتدرب باستخدام برنامج التدريب للمتاجرة بالعملات العالمية ويتمرن حتى يصل إلى مرحلة الإتقان، كما يشمل التدريب على كافة أساليب التحوط وذلك للاحتفاظ برأس المال سليما والتقليل من المخاطر.

تكامل وعولمة أسواق العملات العالمية:

أن جوهر العولمة هو خلق تكامل بين الأسواق المالية العالمية وذلك اعتمادا على العلاقات المالية والتجارية المتعددة. أن عمليتي العولمة والتكامل مرتبطتين معا (Gonnel,A.,1990) حيث أن عولمة الأسواق تقر بحرية تدفق الأموال بين كافة الدول دونما عوائق وبكلفة قليلة.كما أن تكامل الأسواق هو عملية توحيد للأسواق والعوائد وتحجيم مخاطرها بين كافة الأسواق المالية. شهدت أسواق العملات العالمية ازدهارا وتكاملا على المستويين المحلي والدولي على حد سواء مدعومة بتخفيف وإزالة القيود المحلية والدولية وكذلك انتشار مبدأ عولمة التجارة والأسواق المالية والتقدم الهائل لوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات(Allen,L.,1997).

العوامل المؤثرة على أسعار تداول العملات العالمية:

تتأثر العملات العالمية بعدة عوامل سياسية مثل التأميم أو المصادرة أو التغير الفجائي لقوانين الدولة من حيث ربط سعر العملة بعملة عالمية معينة أو تحديد سعر صرفها،أو سن قوانين ضريبية على الاستثمار وغير ذلك مما يؤثر على العائد المتوقع للمستثمرين والذي قد يسبب أحجاما على التعامل بهذه العملة.وقد تكون هناك بعض القوانين التي تقنن من خروج ودخول العملة لبلد معين.

(Livingston, M., 199)

كما تتأثر العملات بعوامل اقتصادية مثل ارتفاع معدل التضخم أو الإخفاق في أداء الديون بأنواعها ألحكومية أو الأفراد (أزمة القطاع العقاري الأمريكي الاخير٢٠٠٨) وكذلك حدوث الخلل في ميزان مدفوعات البلد،ارتفاع معدلات البطالة. ومن ذلك أيضا استبدال لأحد العملات بواحدة أكثر ثباتا مما يرفع الطلب عليها وبالتالي ارتفاع سعر هذه العملة (Jeanne&Rancier,2005).

الحالة السوقية(Market psychology) وسلوكيات المستثمرين (Flights to Quality) تؤثران على أسعار صرف العملات التي يعتقد المستثمرون إنها أقوى من غيرها وهي بذلك ترتفع عن أسعار العملات الأخرى.

التوجهات طويلة الأمد(long-term trends) وهي أن وتيرة الأسعار للمدى الطويل تعيد نفسها ما لم يكن هناك أثر لعوامل أساسية مفاجئة.

سلوكيات البيع والشراء(Buy the rumer,sell the fact)، وهي أن المستثمرين يتأثرون بالخبر قبل وقوعه.

الحالة السوقية المتخمة بالبيع أو الشراء الزائد (Over bought or oversold) في هذه الحالة يتوجه المستثمرون لعكس عملياتهم بالبيع والشراءcontrarian).
الأرقام الاقتصادية وأثرها على سلوكيات المتعاملين من حيث ايجابيات، أو سلبيات هذه الأرقام مثل: الميزان التجاري، نسبة التضخم.
٣-٢ أهداف تطوير المؤشرات الفنية والأساسية:

أن الممارسة السليمة لعمليات الاستثمار المالي تعمل على توسيع أعمال أسواق المال وتزيد من كفاءة هذه الأسواق، وكذلك رسم الاستراتيجيات السليمة للاستثمار، من ذلك إجراءات التحوط المناسبة لتقليل الإخطار الناجمة عن تقلبات أسعار العملات العالمية التي تتأثر بكافة الأحداث الاقتصادية والسياسية لدول العالم،**وتتحقق هذه الأهداف من خلال:**

تطوير مفهوم المؤشرات الفنية وأثر ذلك على التنبؤ بأسعار العملات العالمية.
زيادة فهم المستثمرين للعوامل الأساسية واثر ذلك على تقلبات الأسعار.
تطوير مفاهيم جديدة لرسم استراتيجيات استثمارية متطورة وذلك بدمج بعض المؤشرات الفنية والأساسية التي من شأنها تطوير مفهوم الاستثمار المالي وزيادة الدقة في التنبؤ بتحركات أسعار العملات والأدوات المالية العالمية (IMF:Public Information Notice, 2003).

تحسين كفاءة استخدام المؤشرات المالية لتحقيق المزيد من الأرباح وجذب المزيد من المستثمرين (Perira,V.F. et al, 2006) .

زيادة فرص العمل بأسواق المال وتدعيم استقرار وكفاءة الأسواق المالية مما يسهم في ازدهار المؤسسات التمويلية للعمليات الاستثمارية.

زيادة ثقة المستثمرين بأسواق المال العالمية.

زيادة استقرار أسعار صرف العملات العالمية(Jarle Bergo, IMF 2002).

٢-٤ الأطراف المعنية بالمؤشرات المالية:

هناك أطراف عديدة معنية بدقة وفاعلية المؤشرات المالية:

فئة المستثمرين: هذه الفئة وعلى تنوعها فهي مصدر الحكم على مدى صلاحية المؤشرات المالية ودقة تنبؤها بأسعار صرف العملات العالمية.

المحللين الماليين:هي الفئة ذات العلاقة المباشرة بأسواق المال والتي تستخدم المؤشرات المالية في تحليل أوضاع أسواق المال ودقة التنبؤ بأسعار العملات والأدوات المالية المستقبلية.

المؤسسات التمويلية:هي الممول الرئيسي للعمليات الاستثمارية،وتهتم هذه الفئة بتوفر عناصر تحقيق أرباح وخفض المخاطر الاستثمارية مما يضمن لها استرداد قروضها الاستثمارية وفوائدها المستحقة مما يشجعها على التوسع في عملياتها الاقراضية لأغراض الاستثمار بأسواق المال العالمية.

المؤسسات الحكومية:وهي مصدر التشريعات والقوانين الاستثمارية، وهذه المؤسسات معنية أن يتوفر لها المعلومات التفصيلية للعمليات الاستثمارية مما يساعدها في سن القوانين والتشريعات المعتمدة على سلوكيات المستثمرين والتي هي انعكاس لمدى فهم واستيعاب المستثمرين للمؤشرات المالية واعتمادهم عليها في وضع استراتيجياتهم الاستثمارية.(Jackson., Article, 2008)

٢-٥ التحليل المالي:

التحليلات المالية تساعد المستثمرين على استطلاع أسعار الأوراق المالية والسلع السفلية ويعتمدون عليها في بناء إستراتيجية الاستثمار للفترات الزمنية المقترحة القصيرة والتي تصل إلى بضع ساعات أو أيام أو قد تصل أسابيع التحليل المالي الأساسي يمثل الركيزة الأساسية في عمليات الاستثمار المالي .

وعليه فإن المستثمرين الذين لا يأبهون المؤثرات الأساسية في الاقتصاد للأقطار الذين يتعاملون لعملاتها فإنما يقومون بعمليات مقامرة فقط تعتمد على ضروب الحظ وارتكاب المخاطر تتركز التحليلات الأساسية لتجارة العملات والأدوات المالية وهي التي بموجبها تتوجه العملات صعوداً وهبوطاً، ومن العوامل الأساسية المهمة هنالك العوامل الاقتصادية مثل نسبة البطالة والتضخم نسبة الفائدة وهناك العوامل الأساسية التي تؤثر على توجهات البلاء وإنفاقها وهناك بسيئة العمل وقوانين العمل مثل قوانين تشجيع الاستثمار وهذه العوامل مجتمعة أو انفرادية تؤثر على قوي العرض والطلب للعملات. أما التحليلات الفنية فهي تساعد المستثمرين على وضع برامجهم الاستثمارية المبنية على منهجية معينة مثل إتباع الوتيرة لحركة أسعار العملات لفترة تاريخية معينة ، إنها قد تعود لمثلها (Trend analysis) وهناك سلوكيات بعض المستثمرين الذين يبيعون ويشترون كغالبيه المستثمرين (Follow the herd) ومن

شأن هذه المؤشرات زيادة معرفة المستثمرين بتوجهات حركة العملات المستقبلية ومن ثم التوجه لأفضل الطريق لتحقيق أعلى عائد ممكن.

الغالبية العظمى من المستثمرين بأسواق العملات والسلع العالمية يستخدمون التحليلات المالية الأساسية والفنية، ولكن نسبة بسيطة منهم تستطيع تحقيق أرباحا ذات معنى (١٠% - ٢٠%).

أن الممارسة التقليدية للمستثمرين بإتباع المؤشرات على حرفيتها أي استخدام المعادلات الرياضية والمؤشرات المبنية على حقائق سابقة أثرت في الأسواق وأدت إلى ارتفاع أو انخفاض تلك العملات . أن العوامل المؤثرة على أسعار صرف العملات والأدوات المالية الأخرى متنوعة وذات آثار مختلفة، وان دور المؤشرات الفنية هو إرشاد إلى توقف المستثمرين عند نقاط معينة لوقف تزيف الخسارة أو الاكتفاء بتحقيق ربح معين .أن الاعتماد الكلي على المؤشرات دون الالتفات إلى وجود عوامل أخرى ومؤثرات قد تحصل بعد إجراء الدراسات الفنية والأساسية مما يعكس أوضاع أسعار العملات من ارتفاع إلي انخفاض وعليه فإنه على المستثمر التحوط لمثل هذه المفاجآت وإعطاء أوامر لتحقيق أثر الانخفاض، وضع أوامر لوقف الخسارة وكذلك عدم الإسهاب والاستمرار في حالة ارتفاع الأسعار لحالاتها لأنه لا يمكن للأسعار الاستمرار بدون توقف وعليه يجب على المستثمر أن يضع حداُ معقولاً للربح وبعض أوامر لتحقيق ذلك والعملية المطلوبة في حالات الاستثمار بالعملات العالية هو إدارة مخاطر هذه التجارة. إن كافة قوى السوق يتم أخذها بالاعتبار لمعرفة توجهات

الأسواق وحركة أسعار العملات. حيث أن هناك عدة مؤثرات أساسية منها الاقتصاد والسياسة والطبيعة وغيرها.

التحليل الفني لا يتدخل في عمل المؤثرات الأساسية حيث أنها هي القوى التي تضع أسعار العملة في نصابها السوقي وعمل التحليل الفني يتبع التحركات النهائية للعملات والأدوات المالية في الأسواق فقط (Stop – loss order)

هناك عدة توجهات ذات وتيرة معينة لتحرك أسعار صرف العملات وهذه النماذج السوقية معروفة للمستثمرين والمحللين الماليين .

الرابطة بين المؤشرات المالية والأداء المالي:

أن الممارسة السليمة لعملية الاستثمار المالي والتي تعتمد على الاستخدام الجيد للمؤشرات المالية والتحليل المالي، تعمل على جذب المزيد من المستثمرين وزيادة حجم الاستثمارات المالية مما يدعم الهيكل المالي والاقتصادي للبلد وذلك من خلال:

أداء استثماري جيد ناجم عن استخدام الأدوات الاستثمارية المناسبة.

خفض المخاطر المالية وذلك بإتباع المستثمرين للطرق العلمية في رسم الاستراتيجيات الاستثمارية والمعتمدة على التحليل المالي السليم واستخدام المؤشرات المالية المناسبة. (Dempster, M.A.H. et al, 2001)

زيادة فرص الاستثمار بالحصول على تمويل جيد للعمليات الاستثمارية وتحقيق أرباح جيدة مما يحقق نموا ماليا واقتصاديا للبلد، والذي يرفع من مستوى الدخل القومي وزيادة العمالة.

تطوير المزيد من علاقات التعاون بين أصحاب المصالح مما ينتج عنه تقوية العلاقات مع المجتمع وتحسين البيئة.

٢-٦ العوامل الفنية والمخاطر المالية:

(Technical Indicators and Financial Risk):

يعتبر تحقيق الربح وتقليل مخاطر الاستثمار من العناصر الأساسية لاستمرار عملية الاستثمار المالي وبقاء المستثمرين أعضاء عاملين في أسواق المال.

أن اعتماد المستثمرين على المؤشرات المالية لوحدها قد تقود لخسارات كارثية ،حيث أنه لابد من ربط الأحداث العالمية على اختلاف أنواعها بعمليات الاستثمار.

أن المؤشرات المالية تعمل بكفاءة ودقة في حال استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية للبلد،كما أن دقة التنبؤ لهذه المؤشرات تبقى محدودة نظرا للأحداث العديدة الغير متوقعة(Coudert,V., &Gex,M., 2008).

المؤشرات المالية تساعد المستثمرين على استطلاع الأسعار المستقبلية للأدوات المالية والسلع الإستراتيجية كم أنهم يعتمدون عليها في بناء إستراتيجية الاستثمار للفترات الزمنية المتفاوتة من بضع دقائق وساعات إلى بضع أيام أو أسابيع.

تتركز التحليلات الأساسية على معرفة الأسباب الموجهة والمؤثرة في أسعار صرف العملات والسلع وبأثر هذه القوى تتوجه الأسعار صعودا أو هبوطاً المؤشرات الأساسية (fundamental)تعطي تنبؤات لأسعار العملات للحاضر والمستقبل المتوسط والبعيد حيث أنها تعتمد على عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية. العوامل الاقتصادية مثل نسبة البطالة ونسبة التضخم وكذلك نسبة الفائدة،هناك أيضا العوامل السياسية التي تؤثر على مجالات الإنفاق والاستقرار السياسي والأمني للبلد، كما أن هناك بيئة العمل والاستثمار والقوانين المتعلقة بذلك وقوانين تشجيع الاستثمار.أن هذه العوامل مجتمعة يكون لها أثر فاعل على قوى العرض والطلب (Chung,J. &Hong,Y., 2007).

المؤشرات الفنية تساعد المستثمرين على ترتيب برامجهم الاستثمارية المبنية على منهجية معينة ومتأثرة بسلوك استثماري مثل إتباع وتيرة الاستثمار (Trend Strategy). فاعلية المؤشرات الفنية(technical) تتركز على التنبؤ بوتيرة تحرك الأسعار للآجال القصيرة (أقل من ثلاثة أشهر). وهذه الإستراتيجية تفترض بأن أسعار العملات والأدوات المالية تعود لوتيرتها التاريخية.

هناك أيضا سوكيات أخرى مثل تقليد مستثمرين آخرين أو ما يسمى بسلوك القطيع (Follow The Herd)، وغير ذلك من الاستراتيجيات وهي عديدة.أن استخدام هذه المؤشرات وغيرها من شأنه زيادة معرفة المستثمرين بتوجهات حركة أسعار العملات المستقبلية والتي تقود المستثمرين لأفضل الطرق لتحقيق أعلى عوائد (www.Easy.Forex.com) .

٢-٧ بيان الخلفية النظرية لموضوع الدراسة وبيان ما أسهم به الباحثون في الدراسات السابقة:

الأدب النظري والدراسات ذات الصلة:

لقد شهدت الفترة من أواخر القرن الماضي ومطلع القرن الحالي العديد من الأبحاث المتعلقة في مجال أسواق العملات العالمية والعوامل المتعددة التي تؤثر في استطلاع الأسعار المستقبلية لأسعار العملات الأجنبية:

1- G. B. Wickremasinghc, 2004 في دراسة Efficiency of foreign Exchange Markets: Developing Country perspective:

قام الباحث بإجراء اختبارات على فرضيات الفرضية الضعيفة وشبة القوية وكفاءة أسواق تبادل العملات والأدوات المالية في سيرايلانكا ، وذلك باستخدام ستة مجموعات من أسعار تبادل العملات الأجنبية .

تم اختبار الفرضية الضعيفة لكفاءة الأسواق باستخدام اختبارات وحدة الجذور والفرضية شبه القوية باستخدام اختبارات Granger ودرجات التكامل المرادفة للأسباب والمسببات وتحليل درجة) الانحراف (Covariance)، وبنيت الدراسة بأن سوق سيريلانكا لتبادل صرف العملات العالمية يتبع النموذج الضعيف لكفاءة الأسواق المالية . واطهرت النتائج وجود أدلة على رفض الفرضية الشبة قوية لكفاءة الأسواق . ولقد كان لنتائج الدراسة أثر في التوجهات المالية للحكومة السيريلانكية وأصحاب العلاقة بأسواق العملات العالمية في سيرلانكا.

٢- Giannellis.N &Papadopoulos A- Jan 2008 **في دراسة أجراها:** تعرف الورقة البحثية بدائل لاختبار كفاءة أسواق صرف العملات العالمية للدول النامية ، من أساسيات كفاءة الأسواق هو توفر تام للمعلومات عن الأوضاع المالية الاقتصادية وابتكارها على أسعار الصرف . وإذا تحقق ذلك فإن أسعار العملات سوق تتمحور حول أسعار التوازن equilibrium rates .

وعليه فإن أسعار الصرف اللحظية (spot rates ينحرف عن سعر التوازن بمقدار مكونات المعلومات اللحظية للفترة الزمنية فقط (وهو ما يسمي بعملية الضجيج الأبيض) أو(white noise process) . وقد تم تطبيق الاختبار على ثلاثة إفطار من وسط أوروبا وثلاثة من أوروبا الشرقيين من أعضاء الاتحاد الأوروبي قام الإخوان باستخدام نموذج

LSTAR(logistic,smooth, transition, auto-regression model) لإيجاد أي دليل على عدم وجود توافق بين التعديلات في مسلسل اللاتوافق . وجد الباحثون أن اختبار وحدة الجذر الخطيlinear Unit root Test توحي بأن سوق تبادل عملة بولندا واليورو هو سوق كفؤ بينما سوق تشيكيا مع اليورو ليس كفؤاً ولكن عملة سلوفاكيا مع اليوروشبة كفؤ.

٣- **في دراسة آجراها الباحثان** Anna serbnento & Sevtlozar T. Rachev, 2008: بعنوان : Intraday spot foreign exchange market, Analysis of efficiency. Liquidity and volatility:.

تركز البحث على كفاءة وسيولة ومخاطر السوق التي يتعرض لها المستثمر اليومي وبالذات فيما يتعلق بتكرار البيانات للمتاجرة اليومية .

وجدت الدراسة أن السوق كفؤاً للفرضية الضعيفة للكفاءة مما يعني أن التحليل الفني للأسواق لا يحقق فوائد فوق الاعتيادية للمضاربة بالأسعار العالمية ولكن وبالتحليل الأساسي أمكن تحقيق عائد فوق المتوسط .

كما اثبت البحث أن السوق الفورية لتجارة العملات يحقق أعلى سيولة وان هذه السيولة ليست معتمدة على أسواق الجوار ، كما اثبت البحث أن هناك خمسة مقاييس للمخاطر تم إظهارها لتبين أن محلية المتاجرة المستندة على قاعدة كبيرة من البيانات مثل البيانات لكل دقيقة، تختلف عن دقة البيانات التي يجمع كل آخر يوم . أن تذبذب السوق اثبت انه يحدث في بداية أول ثلاثون دقيقة من يوم التداول وعند الإغلاق لعملية التداول .

كما أثبتت الدراسة بأن سوق العملات العالمية عالي التذبذب وبالذات عند البيانات ذات التكرار العالي .

٤- Antonis A. Demos and Charles AE. Good hart في **دارسة أجراها بعنوان:** The interaction between the frequency of market quotations, spread and volatility in the foreign exchange market 1996Volatility) ومعدل فارق السعر (spread) أفترض الباحثان وجود علاقة بين التذبذب للبيع والشراء وعدد طلبات التسعير quotations وذلك في أسواق العملات الفورية.

وتضمنت عملية التقدير للعلاقة خطوتان : الخطوة الأولي تتعلق بالعلاقة الناجعة (optimal) بين هذه المتغيرات والتي تحدد بواسطة طريقة تعظيم الانحراف الغير مشروط Unrestricted variance والخطوة الثانية تستخدم طريقة أقل المربعات ذات المرحلتين (Two-stage least squares ، وذلك لتقدير المتغيرات المتحولة بنموذج المعادلات التلقائية Simultaneous equation system frame work كانت نتيجة الدراسة بأن عدد عمليات التسعير quotationsتعمل على تقدير نشاط السوق الفورية. وكذلك فإن عدد التسعيرات وعدد المحاولات الوهمية تعمل على تقليل تأثير حالات الارتداد التلقائي.Heteroskedasticity .

وقام الباحثان بدراسة جوانب النموذج ومداخلاته ومؤشراته على نظريات المعلومات المالية .

كما اثبت الباحثان بأن زيادة عدد المشاهدات لنفس الفترة الزمنية كان لها أثر ايجابي على تحديد نسبة التذبذب ومعدل المسافة بين سعري البيع والشراء (Price spread).

٥- **في دراسة أجراها** Peter G. Szialgyi & Jonathan Batten: Arbitrage, covered interest parity and long – term Dependence between USD and JPY. 2006.

استخدم الباحثان جداول أسعار من عام ١٩٨٣ – ٢٠٠٥ لأسعار الصرف الفورية والآجلة بين الدولار الأمريكي والين الياباني وذلك للفترات القصيرة وأسعار الفائدة لهذه الفترات وجد الباحثان أن حساسية تغير الأسعار المحتسبة وتلك الحقيقة لهذه الفترة عدة نتائج أهمها : وجود فارق ذا أهمية بين الأسعار المحتسبة وتلك الحقيقية . بحيث أن هناك فجوة يفترض خلالها قناصوا الفرص بحيث يتم بافتراض الدولار وإقراض الين وتحقيق عائد جيد بدون مخاطر (Arbitrage) .

ولكن هذه الفروضات أخذت بالنقصان إلى أن انتهت في العام ٢٠٠٠ ويغزو الباحثان ذلك إلى تطور أساليب المتاجرة بالعملات نظراً لطهور وسائل الاتصال السريعة مثل الانترنت والتقدم التكنولوجي لعمليات المتاجرة بالعملات .

يظهر التحليل أن آية تغيرات في أسعار الفائدة خلال يوم التداول بين أسعار الصرف يكون لها أثر اكبر على ازدواجية نسبة الفائدة (Covered Interest parity) من اثر تذبذب أسعار صرف العملات نفسها .

أن بيان اثر انحرافات ازدواجية نسبة الفائدة للمدى الطويل اظهر وضوحاً كبيراً في ازدواجية نسبة الفائدة للمدى الطويل اطهر وضوحاً كبيراً في ازدواجية نسبة الفائدة أكثر من التذبذب السعري(Volatility)

دراسة Oberlechner (2001) بعنوان: "Importance of Technical and Fundamental analysis in the European exchange market":

استخدم الباحث استبانه بحثية وقام بمقابلات إحصائية ، وقد أظهرت البيانات والتحليلات الأساسية للمستثمرين بالعملات الأجنبية في كل من فرانكورت، لندن، فيينا، وزيوريخ أن معظم المتاجرين يقومون باستخدام الرسوم البيانية والتحليلات الأساسية لاستطلاع أسعار العملات الأوروبية.وبحسب الباحث فان الاعتماد على العوامل الفنية والأساسية قد ازدادت في العشر سنوات الأخيرة، وكان التركيز على العوامل الفنية أكثر من الأساسية، وهذا يؤيد الاعتقاد بتأكيد اعتماد المستثمرين على التحليلات المالية الفنية والأساسية لمساعدتهم في استطلاع أسعار العملات الأجنبية.

في مقالة بحثية ل Menkhoff & Gehrig (2006) بعنوان : "Extended evidence on the use of Technical analysis in foreign exchange"

هذه الدراسة هي استكمال لدراسات سابقة حول استخدام التحليل الفني باستخدام التحليل الانسيابي(Flow Analysis) كمصدر لتكوين المعلومات .المشمولون بالدراسة هم فئة المتعاملون بالعملات الأجنبية (Foreign Exchange Dealers) والمدراء الماليون . اكتسب هذا النوع من التحاليل أهمية وأصبح من أكثر أنواع التحليل انتشارا، وأصبح التحليل الفني من أكثر العوامل المالية أهمية بتجارة العملات الأجنبية .استخدم الباحثون الرسوم البيانية لاستطلاع الأسعار للمدى القصير والتحليلات الأساسية للمدى الطويل.واظهر البحث خلافا جدليا حول اختيار العوامل

الفنية أو الأساسية. أكد البحث اهتمام الباحثين بالتركيز على استخدام المؤشرات الفنية لاستطلاع أسعار العملات أكثر من المؤشرات الأساسية.

دراسة Liu &Jia (1991) بعنوان: A variance ratio; Test of Random Walk in Foreign Exchange Rates":

أجرى الباحثان الدراسة باستخدام نسبة الانحراف الأحادية الانتشار (Homo Scedasticity) والعديدة الانتشار (Hetero Scedasticity) أجريت الدراسة على خمسة مجموعات ثنائية لقوائم أسعار العملات الأجنبية للفترة من ١٩٧٤/٨/٧- ١٩٨٩/٣/92، وفي كلا الاختبارين تم رفض مبدأ السير العشوائي لتحرك أسعار العملات الأجنبية. وبذلك ألقيت ظلال من الشك على فرضية السير العشوائي.وهذه دعوة لإجراء أبحاث لتأكيد الفرضيات البديلة، او نقضها .

دراسة Hugnes& Bjorn land بعنوان: "The importance of interest rates in forecasting the exchange (2006) rates of foreign currencies":

قام الباحثان بإجراء دراسة مقارنة بين استطلاع الأسعار المستقبلية للعملات الأجنبية باستخدام ازدواجية نسبة الفائدة (Interest Rate Parity) مع مجموعة أسعار مستقبلية حسبت باستخدام نماذج مختلفة. (أجريت على أسعار صرف الكورون النرويجي). تبين أن الأسعار بينت العلاقة بصورة ضعيفة ولكنها ثابتة لكافة الحالات، وقد فاقت هذه فرضية السير العشوائي لاستقراء الأسعار في بعض آفاقها، وهذا يدل على جدوى استخدام (Interest Rate Parity) في استطلاع الأسعار المستقبلية للعملات الأجنبية.

دراسة Aysoy and Balaban (1996) بعنوان : "Term Structure of Volatility in the Turkish Foreign Market":

قام الباحثان بتطبيق مفهوم تذبذب أسعار العملات في دولة نامية مثل تركيا. تمت مقارنة التذبذب المتحقق (Realized Volatility) والتذبذب الضمني (Implied Volatility) وذلك ضمن فرضية السير العشوائي لأسعار العملة التركية مقابل عملتي الدولار الأمريكي والمارك الألماني، ومقارنة ذلك بالمشاهدة اليومية لتغير هذه الأسعار للفترة من ١٩٨١—١٩٩٥.أثبت البحث ان التذبذب يزداد بنسبة اقل من الجذر التربيعي لعامل الزمن للفترات القصيرة،ويزداد بنسبة تزيد عن الجذر التربيعي لعامل الزمن للفترات الطويلة.هذه النتيجة تتعارض مع فرضية السير العشوائي، كما اعتبر ذلك بمثابة رفض للنموذج الضعيف لكفاءة السوق (EMH, Weak form) ، وهذا يشير بوضوح لوجود تأثيرا ذا معنى لتذبذب حركة أسعار العملات الأجنبية واثر ذلك في الاستطلاع أسعارها المستقبلية. وهذا يضيف عنصرا جديدا لمزيد من البحوث لتأكيد هذه النتائج أودحضها.

دراسة Bonser,etal (1999) بعنوان: "Central Bank Intervention and the Volatility of Foreign Exchange Rates":

تهدف الدراسة لبيان اثر تدخل البنك المركزي حركة تذبذب مرحلي متوقع لأسعار صرف عملتي المارك الألماني والجنية الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي،وذلك للفترة من١٩٨٥-١٩٩١ استخدم الباحثون تقديرات تذبذب ضمنية سابقة استخدمت لخيارات أسعار العملات المذكورة ،وتم تحييد العوامل الأخرى المؤثرة على عملية التذبذب

لحصر النتائج.نتيجة البحث أكدت بأن هناك اثر لتدخل البنك المركزي يعمل على زيادة تذبذب أسعار العملات، وفي أحسن الأحوال لا يكون للبنك المركزي تأثير ذا معنى، وباعتقاد الباحثين فان هده الدراسة لم تقم بدراسة التذبذب المباشر لأسعار العملات مما يعزز الاعتقاد بضرورة إجراء دراسات مباشرة لبيان درجة الأثر الحقيقي للتذبذب الضمني على أسعار العملات الأجنبية.

دراسة Minho and Minchoul (2003) بعنوان : "Implied Volatility Dynamics in the Foreign Exchange Markets":

تهدف الدراسة لاختبار حركة التذبذب الضمني (Dynamics of Implied Volatility) لخيارات العملات الأجنبية. أجريت عدة اختبارات في مجال التذبذب الضمني في أسواق الأوراق المالية وأسواق الفائدة، ولكن القليل من هذه الاختبارات أجريت في أسواق العملات الأجنبية.

أشارت النتائج إلى أن المتعاملين بأسواق العملات يتوقعون وجود ذبذبات ضمنية عالية في حال تأرجح العملات بدرجة عالية، وذلك بغض النظر عن الاتجاه، أي أن هناك تأرجح وحدوث عدم تأكد في الأسعار كنتيجة لذلك(Uncertainty) .ولدى قياس التذبذب الضمني لأسعار العملات ، وجدت الدراسة أن التذبذب الضمني يكون كبيرا بصفة عامة عندما يكون تأرجح الأسعار عاليا.وقد أشارت النتائج أن هناك اتجاها لوجود جيوب نماذج ضعيفة بينها. كما أشارت الدراسة على وجود صعوبة في تحقيق أرباحا استثنائية للمحافظ الاستثمارية المعتمدة على نماذج التذبذب الضمني فقط.وهذا ما حدا بالباحثان القيام بدمج عامل التذبذب الضمني بعامل ازدواجية نسبة الفائدة لاستطلاع أسعار الأوراق المالية واختبار الأثر المزدوج لها.وهذا البحث من

البحوث القليلة التي أمكن الباحث الحالي من الحصول عليها والتي تجمع الأثر المزدوج لازدواجية نسبة الفائدة والتذبذب الضمني لأسعار الأوراق المالية، وهذا يعزز ضرورة البحث في الأثر المزدوج لكلا العاملين السابقين في استطلاع أسعار العملات الأجنبية.

دراسة Sarantis (2006) بعنوان: "Testing the uncovered interest parity using traded volatility, a time-varying risk premium and heterogeneous expectations":

قام الباحث بإجراء دراسة تجريبية(Empirical Testing) على خيارات مجموعة العملات العالمية الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي، ودلك لبيان اثر ازدواجية نسبة الفائدة الغير مغطاة (Uncovered parity) مجتمعة مع المخاطر المستقبلية على أسعار السندات الحكومية تبعا لتغير أسعار الفائدة، وتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية مستخدما نموذج العلاقة ألازدواجي (uncovered interest parity Non linear). وقد دعمت نتيجة البحث النموذج المستخدم، كما اثبت أن التذبذب العالي للعملات ينتج عنة ذبذبة في الأسعار.

في دراسة Evans &Lyons بعنوان : Foreign Exchange Markets; An Overview of Special Issue:

قدم الباحثان ثلاثة أوراق بحثية تتعلق باثرازدواجية نسبة الفائدة الغير مغطاة (Uncovered Interest Prity,UIP) وبالرغم من أن هذه الأبحاث لم تعط أدلة كافية لمفهوم الازدواجية الغير مغطاة (UIP) والتي تزداد أثرا في حالات استخدام بيانات مالية حديثة أو أحاثا لآجال طويلة أو لأسواق نامية. لقد استخدم الباحثون بيانات مالية لقياس أسعار صرف العملات، اثنان منها لدراسة أسعار صرف العملات

العالمية والتي أظهرت أثرا مهما للتدخلات من قبل السلطات المالية في تلك البلدان التي ضمتها الدراسة، وكذلك الأحداث ذات الأثر المالي وذلك بصورة أفضل من السابق. لقد أضافت هذه الدراسة مفاهيم جديدة للجيل الجديد من المستثمرين، وقدمت تفسيرا للعلاقة بين سلوكيات المستثمرين والبيانات الاقتصادية المنشورة في هذا المجال. وهذا ما فتح المجال لمزيد من الدراسة لسلوكيات المستثمرين من خلال تزويدهم بالمؤثرات الاقتصادية الكلية (Macroeconomic Influences) على أسعار صرف العملات للمى القصير.

كم أثبتت الدراسة بأن الزيادة في أسعار صرف العملات الحقيقي يمكن استنباطها من نماذج تسعير بعض الموجودات المالية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بمجال مضاربات العملات،العوامل الأساسية والمؤسسية (Fundamental and Institutional Factors) وكذلك العوامل الاقتصادية ذات الأثر الغير مباشر.

دراسة,Huang, and Guo (2006) بعنوان : "Covered Interest Parity and Market Volatility: Asian Evidence":

تناولت الدراسة إجراء اختبار تجريبي(Empirical test) لقياس اثر ازدواجية الفائدة المغطاة، من خلال نموذج إحصائي معد، على نسبة حركة رؤوس الأموال وتذبذبها في سبعة مراكز اقتصادية شرق آسيوية بينت الدراسة أن كلا من هونج كونغ وسنغافورة اثبتا انسيابا لرؤوس الأموال في أسواقهما الرأسمالية، بينما باقي المراكز الاقتصادية أظهرت انفتاحا محدودا.وبينت الدراسة أن هناك تكاملا ماليا فيما بين هذه

المراكز الاقتصادية نتيجة لتحرر هذه الأسواق. وباستثناء هونج كونغ ، فان نسبة حركة رؤوس الأموال بين هذه الأسواق لم تعد لحالها السابق لازمتها الاقتصادية.وهذه الدراسة ستفيد الباحث من حيث فكرة دمج عاملي ازدواجية نسبة الفائدة مع التذبذب الضمني لأسعار العملات.

دراسة Bhar, etal (2003) بعنوان : "Exchange rate volatility and its impact on the transaction cost of covered interest parity":

قدم الباحثون أدلة تجريبية(Empirical evidences) للعلاقة بين تذبذب أسواق العملات الأجنبية وازدواجية الفائدة المغطاة لمدة ٩٠ يوما (90-day covered interest parity) لسعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي.تم استخدام نموذج ماركوف لأحداث متسلسلة زمنية لاحتمالات ذبذبة العملة، والقيام باستخدام هذه المتسلسلات لبيان الأثر الأساسي والثانوي لكمية الانحراف اليومي لحالات الصرف المغطاة.تم رصد علاقة ايجابية بين كمية الانحراف واحتمالات موجات التذبذب،وقد أشارت النتائج إلى زيادة احتمالية حالة التذبذب المرتبطة بموجات الانحراف(الانحراف الابتدائي والثانوي) عن الحالات الازدواجية.لقد بينت الدراسة أن هناك زيادة في تذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني وهذه الزيادة مرتبطة بدرجة هبوط سعر الدولار أكثر من ارتفاعه، كما بينت الدراسة أن هناك علاقة بين هبوط سعر الدولار مع اتساع مستويات العمليات مما يزيد من عمليات عدم التأكد لحالات هبوط سعر الدولار.

دراسة Yu-Hon Lui &David Mole(١٩٩٨) بعنوان: "The use of fundamental and technical analyses by foreign exchange dealers, Hong Kong Evidence":

تظهر هذه الدراسة نتيجة استبانه أجريت عام ١٩٩٥ حول استخدام متعاملي البورصة في هونج كونغ للتحليلات الأساسية والفنية في استطلاع أسعار العملات العالمية.

بينت الدراسة أن ٨٥% من المتعاملين يعتمدون على كلا التحليلات الأساسية والفنية وذلك للمديين الطويل والمتوسط،وقد بينت الدراسة أن هناك حيودا حول اعتماد المتعاملين على التحليلات الفنية أكثر من الأساسية للمدى القصير، ولكن هذا الحيود يزول في حال تحول المدى القصير إلى متوسط أو طويل.

كما بينت الدراسة بأن التحليل الفني أظهر فائدة أكبر في معرفة توجهات أسعار العملات عن التحليل الأساسي.

كما أثبتت الدراسة أن نسبة الفائدة لها أهمية في التنبؤ بأسعار العملات المستقبلية.

وقد بينت الدراسة أيضا بأن معدل السعر المتحرك(Moving Average) هو من المؤشرات الهامة للتنبؤ بتوجهات أسعار العملات العالمية.

دراسة Alan T. Yong، 2006 ، بعنوان: "Does Implied Volatility of Currency Futures Options Imply Volatility of Exchange Rates?":

ركزت الدراسة على المقارنة بين العلاقة الهيكلية للتذبذب الضمني بين معدلات أسعار العملات العالمية والخيارات المستقبلية لهذه العملات.

لقد بينت الدراسة أن العلاقة بين الخيارات ذات الاستحقاق الطويل المدى وعملية

تذبذب أسعار العملات أقوى من العلاقة بين الخيارات ذات الاستحقاق القصير المدى وعملية تذبذب أسعار العملات العالمية. وأثبتت الدراسة أن معدل تغير التذبذب الضمني للخيارات للمدى القصير أعلى من معدل تغير التذبذب الضمني للمدى الطويل لهذه الخيارات. وهذا بدوره يؤثر على فارق أسعار العرض والطلب لهذه الخيارات للمدى القصير أكبر من تأثيره على فارق أسعار الخيارات للمدى الطويل وبالتالي فهو أقل تأثيرا على تذبذب أسعار العملات للمدى الطويل.

دراسة Keith Gundhus 2006 بعنوان: "Implied Volatility Skews in Foreign Exchange Markets":

أشار الباحث بوجود حيود في مقدار التذبذب الضمني في أسواق صرف العملات العالمية. وفي هذه الدراسة أجري البحث على عملتي الين الياباني والجنية الإسترليني للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢ وقد استخدم الباحث المعامل N(d1) في معادلة Black-Schole للخيارات --- . وقد أثبت البحث وجود ترابط(correlation) بين انحراف مستوى التذبذب الضمني لأسعار صرف العملات المذكورة ومعدل تذبذب أسعارها.كما أثبت الباحث أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع سعر العملات المعنية (الين الياباني والجنية الإسترليني) ومقدار حيود التذبذب الضمني له.

Higher Skew levels for JPY and GBP with their stronger "uptrend".

كما أشار الباحث إلى أن العلاقة الطردية بين حيود التذبذب الضمني للين الياباني كان أعلى منه للجنية الإسترليني.

دراسة : Alexandra Horobet,Sorin Dumitrescu,and Dan G. Dumitrescu (2009) بعنوان : "Uncovred Interest Parity and Financial Market Volatility":

بينت الدراسة العلاقة بين أسعار صرف العملات وفرق نسبة الفائدة وذلك باستخدام نموذج ازدواج نسبة الفائدة الغير مغطى (Uncovred Interest Parity,"UIP") ، وذلك بأخذ درجات تذبذب أسواق الصرف وأسواق رأس المال. استخدم الباحثون ثمانية عملات منها خمسة لبلدان أوروبا الشرقية وهي :رومانيا، تشيكيا، بولندا، روسيا، وتركيا كإضافة إلى عملات ثلاثة دول متقدمة هي : سويسرا، اليابان، وبريطانيا؛ مقابل الدولار الأمريكي. أستخدم الباحثون معادلة الانحدار (Regression) لبيان أثر درجة التذبذب السوقي (Market Volatility) وذلك لاختبار ازدواج نسبة الفائدة (UIP) . توصل الباحثون إلى أن ازدواج نسبة الفائدة ليست ذات فاعلية مطلقة لكامل فترة الدراسة، وذلك بأخذ درجات التذبذب القصوى للأسواق. ووجد الباحثون أن أسعار صرف العملات تتبع نموذج ازدواج نسبة الفائدة، كما وجد الباحثون أن العلاقة بين ازدواج نسبة الفائدة وأسعار صرف العملات تتبع علاقة متغيرة. كما أن هناك علاقة موجبة بين معدل تغير نسبة الفائدة اليومي وأسعار صرف العملات.إضافة إلى ذلك فقد أثبتت الدراسة أن ارتفاع درجة التذبذب السوقي يعمل على أتساع فارق صرف العملات(Bid Ask Spread) كما ويغير سعر الصرف تبعا لذلك ، ومن نتائج البحث أيضا إن ارتفاع درجة تذبذب الأسواق يرفع من أسعار صرف العملات ذات العائد المنخفض ويعمل على انخفاض أسعار صرف العملات ذات العائد العالي.

٢١- دراسة Minho Kim and Minchoul Kim(2003) ، بعنوان: Implied Volatility Dynamics in The Foreign Exchange "Markets":

أثبت الباحثان أن توجهات المستثمرين في أسواق العملات أنهم يتوقعون – ذبذبا مستقبليا عاليا عندما يتأرجح فارق أسعار صرف العملات (Bid-Ask Spreads) بصورة كبيرة وذلك بغض النظر عن توجه هذا التأرجح مما يوحي بزيادة في الشك في ثبات الأسعار (Uncertainty) والتي يمطن قياسها بآلية التذبذب الضمني حيث أن درجة التأرجح ترتفع عندما تكون حركة أسعار الصرف عالية؛ كما وجد الباحثون أن المعلومات العامة(Public Information) والخاصة (Private Information) لهما تأثير كبير على ارتفاع نماذج التذبذب الضمني لحركة أسعار صرف العملات (Volatility Patterns). كما استنتج الباحثون انه من الصعب تحقيق أرباح أعلى من الاعتيادية (Ubnormal Profits) للمحافظ الاستثمارية المعتمدة على قاعدة بيانات ونماذج مبنية على أساس التذبذب الضمني (Observed Patterns of Implied Volatility) .

٢٢- في دراسة : Psaquala Della Corte; Lucio Sarno and Ilias Tsiakas ;2009 بعنوان: Spot and Forward Volatility in Foreign Exchange

تبحث الدراسة في اختبار العلاقة بين درجات التذبذب الضمني الفورية والآجلة لسوق العملات العالمية.

تم اختيار الفرضية الغير منحازة (Volatility Unbiasedness Hypothesis) وهي العلاقة المشابهة لبحث الفرضية الغير منحازة للأسعار العالمية المستقبلية (Forward Exchange Rate) ، وقد قام الباحثان باستخدام بيانات جديدة للتذبذب الضمني تم تخصيصها لتسعير الخيرات الفورية من على الطاولة (Over the Counter) ، ومن ثم تحديد أسعار الخيارات المستقبلية. وباحتساب التذبذب الضمني المقابل للعقود المستقبلية الفورية المعروفة باتفاقية التذبذب الضمني.

وقد وجد الباحثان أن هناك أثرا ذو دلالة على أن التذبذب الضمني المستقبلي هو أداة استطلاع نظامية منحازة (Systematically Biased Predictor) ، والتي تعمل على تضخيم التذبذب الضمني المستقبلي الفوري . (Future Spot Implied Volatility).

وهذا الانحراف للتذبذب المستقبلي يولد مؤثرات اقتصادية عالية الأثر في تقديرات وتوجهات المستثمرين وتوقعاتهم لمجرى الأسعار في مقابل رهانات التذبذب والتي تدل فيما تدل على وجود علاوة أو زيادة في قيمة التذبذب الضمني المستقبلي في صرف العملات العالمية.

المساهمة العلمية لهذه الدراسة :

قامت الدراسات السابقة ببيان مفهوم العوامل الفنية المختلفة وأثرها في التنبؤ بأسعار صرف العملات العالمية المستقبلية مما ساعد في ازدهار أسواق صرف العملات.

تقوم هذه الدراسة لبيان الأثر الإجمالي لثلاث عوامل مجتمعة ، منها عاملان فنيان هما المتوسط المتحرك والتذبذب الضمني العامل الأساسي وهو ازدواج نسبة الفائدة، في أسعار صرف العملات العالمية مما يعزز الثقة لدى المستثمرين وزيادة قدراتهم

لاتخاذ قرارات استثمارية صائبة ، والعمل على رفع كفاءة أسواق صرف العملات العالمية. وحيث أنه وبحسب علم الباحث فان هذه الصيغة لم يتم تناولها سابقا. ولذا فان هذه هي الدراسة الأولى التي تختبر الأثر الجماعي لعوامل فنية وأساسية مما سيكون له أثر ايجابي على بناء استراتيجيات استثمارية سليم.

الفصل الرابع
المسئولية الاجتماعية تجاه أثر الإفصاح المحاسبي على القرارات الاستثمارية

تناولت الورقة البحثية تحديد انعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المتعاملين في الأوراق المالية ببورصة فلسطين، ولأغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ووزعت استبانة على عينة عشوائية بسيطة من المستثمرين والمضاربين المتعاملين في الأوراق المالية من خلال شركات الوساطة أعضاء بورصة فلسطين. وبلغ حجم الاستبيانات الموزعة (٣٠) استبانة واسترجع منها (٣٠) استبانة بما نسبته ١٠٠%. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، التزام الشركات المساهمة العامة

المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.

١-١ مقدمة البحث:

المسؤولية الاجتماعية في فلسطين وغيرها من الدول ليس مجرد قرار أو مِنة أو فضل تتخذها هذه الشركة أو البنك وبالأخص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. باتت من أهم عناصر المنافسة الخدماتية والتجارية والمصرفية أمام تساوي الخدمات والمزايا عبر شبكات الانترنت والتواصل الاجتماعي. من هنا فإن المنافسة على اختلاف أنواعها وأشكالها تجارية أو مصرفية أو خدماتية باتت مرتبطة إلى حد كبير بمدى انغماس هذه الشركة أو تلك في المجتمع ولم تعد محصورة في المفهوم التقليدي الذي كان سائداً قبل نحو عقدين من الزمان. فالنقلة النوعية الهائلة التي حدثت في عالم الاتصالات ساوت بين الشركة المساهمة العامة والخاصة الناجحة والفاشلة، فالتميز وتوسيع الأعمال واتساع نطاقها وتحقيق المزيد من الأرباح بات مرتبطاً بشكل أساسي بمدى ما تقدمة الشركات والبنوك من خدمات ومساعدات ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية. فالمساهمة المباشرة في تنمية المجتمع في كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية باتت حقاً للمجتمع وواجباً على الشركات والبنوك، فالفائدة التي تحققها الشركات المساهمة العامة في فلسطين من أبناء المجتمع كبيرة جداً. لذا لا بد أن تعيد الشركات ضخ جزءا من الأرباح إلى المجتمع نظير كونه أحد العناصر الرئيسة التي ساهمت في توليد الأرباح والتي لولاه لما تحققت، فكما يتم في نهاية كل عام توزيع الأرباح على المساهمين ودفع الالتزامات الأخرى على العاملين في الشركات فيجب والحالة هذه تحديد حصة المجتمع أسوة بالأطراف المشاركة الأخرى. (قرش، ٢٠١٤)

أما من الناحية المحاسبية يجب أن تقاس البرامج والأنشطة الاجتماعية التي تقدمها الشركات والبنوك نقداً، وأن يتم الإفصاح المحاسبي الكامل عن مساهمات الشركة المجتمعية وهذا الإفصاح يتمثل في الأسلوب أو الطريقة التي بموجبها تستطيع الشركة إعلام المجتمع المالي بأطرافه المختلفة عن أنشطتها المتنوعة ذات الأبعاد الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية والإيضاحات المرفقة أداة ملائمة لذلك (خلف، ٢٠٠٩). فأداء الشركة الاجتماعي ينعكس على بيانات مالية هامة في القوائم المالية منها صافي الأرباح وهذه البيانات يسترشد بها فئات المجتمع المالي في اتخاذ القرارات ومن هذه الفئات المستثمرين الحاليين والمستقبلين في الأوراق المالية، حيث قد تلعب البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركة دور هام في تحديد نوع القرار الاستثماري الذي يعد من أهم القرارات الاقتصادية. وفي دراستنا الحالية تم تحديد انعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين والمضاربين المتعاملين مع بورصة فلسطين.

١-٢ مشكلة البحث:

التزام الشركات المساهمة العامة بممارسة عدد من المسؤوليات الاجتماعية اتجاه كل أصحاب المصلحة من الأمور الهامة، خصوصاً الذين تربطهم بها مصالح مباشرة ويؤثرون ويتأثرون بنشاطاتها والمجتمع الذي تمارس نشاطها فيه، فقد أصبحت الشركات بالذات المدرجة بالبورصة مطالبة بتقديم المعلومات حول إسهامها ودورها في خدمة المجتمع، لذا بات الأداء الاجتماعي للشركة لا يقل عن أهمية أدائها الاقتصادي فهي تنجز أعمالها باستخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع لذا عليها أن تعوضه عن هذه الموارد من خلال توفير خدمات اجتماعية شاملة كجزء من تفاعله

مع البيئة الاجتماعية. مما سبق تبرز مشكلة البحث والتي يمكن صياغتها بالأسئلة التالية:

هل يوجد أثر للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه (المجتمع، العملاء، الموارد البشرية، البيئة، المساهمين) على اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

هل توجد فروقات بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/المضارب، حجم الأموال المستثمرة)؟

١-٣ أهداف البحث:

التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأهميته ومقوماته.

حصر القوائم المالية التي يتم من خلالها تحديد الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال.

تحديد مدى إدراك المستثمرين في بورصة فلسطين لأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

بيان أثر التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن مسؤوليتها الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

١-٤ فرضيات البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث، وإجابةً على أسئلته، ومشكلته، فقد تم صياغة العلاقات التالية بين المتغيرات ذات الصلة، في شكل فروض علمية كما يلي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية (الموظفين) على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/المضارب، حجم الأموال المستثمرة).

١-٥ متغيرات البحث:

المتغير المستقل: الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويتكون من عدة متغيرات فرعية تتمثل في التالي: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموارد البشرية (الموظفين)، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المساهمين.

المتغير التابع: القرارات الاستثمارية.

١-٦ أهمية البحث:

يأتي هذا البحث ليمثل إضافة نوعية في البيئة الفلسطينية من خلال ربطه بين الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية واتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين والمضاربين في بورصة فلسطين.

متابعة الإدارات التنفيذية للشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين لآخر المستجدات والتطورات في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

لفت انتباه المستثمرين والمضاربين في بورصة فلسطين إلى ضرورة الاطلاع على البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في البورصة، لما لذلك من أثر كبير في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

زيادة وعي المجتمع والجهات الإشرافية والرقابية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، بأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.

١-٧ حدود البحث:

حدود موضوعية: اقتصر البحث على معرفة انعكاسات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية بالتطبيق على المتعاملين في بورصة فلسطين.

حدود مكانية: يطبق البحث على الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين وتشمل الأجنبية والمحلية سواء مقرها في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو القدس الشرقية.

حدود بشرية: يطبق البحث على المستثمرين والمضاربين المتعاملين مع بورصة فلسطين من خلال شركات الوساطة للأوراق المالية العاملة في محافظة غزة.

حدود زمنية: وزعت استبانة البحث على عينة من زائري فروع شركات الوساطة للأوراق المالية العاملة في محافظة غزة خلال الفترة من ٢٠١٦/٠١/١٧ حتى ٢٠١٦/٠١/٢١.

١-٨ الدراسات السابقة:

١:٨:١ الدراسات باللغة العربية:

دراسة (بامزاحم، ٢٠٠٣)

هدفت الدراسة إلى تحليل واختبار أثر الإفصاح المحاسبي الاجتماعي البيئي في الشركات المساهمة العامة الأردنية التي تتداول أسهمها في سوق عمان المالي. وقد تم قراءة وتحليل القوائم المالية لاثنتي عشرة شركة من الشركات المساهمة التي نشاطها يضر بالبيئة، وكذلك من خلال تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة المكونة من شركات الخدمات المالية العاملة في سوق الأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي لم يكن إفصاحاً مرضياً، وأن ما يتم الإفصاح عنه لا يزيد عن كونه إفصاحاً نوعياً وصفياً، وما زال يحتاج إلى تطوير كبير، وعينة الدراسة ترى أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي للشركات التي يساهمون أو يستثمرون فيها يعد إفصاحاً غير كاف، حيث كان المتوسط الحسابي لردود الأفراد على هذه الفرضية (٢.٦) وقد تم رفض الفرضية، بخصوص أهمية المعلومات التي يقدمها هذا الإفصاح فقد كانت إجابات أفراد الدراسة إيجابية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٩) مما يعني قبول الفرضية التي

تقول أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي يقدم معلومات مهمة لأغراض اتخاذ قرار الاستثمار.

دراسة (الفرح والهنداوي، ٢٠١١)

هدفت الدراسة إلى تحديد نسبة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية، وبيان أثر حجم الموجودات وحجم المبيعات على مستوى الإفصاح الاجتماعي. وذلك من خلال تطبيق الدراسة على عينة مكونة من ٧٢ شركة من الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في عامي (٢٠٠٨،٢٠٠٧). وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوت في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات، وأن الإفصاح دون مستوى المطلوب حيث لم يتجاوز ٤٣% لعامي (٢٠٠٨،٢٠٠٧)، وعدم وجود أثر لحجم الموجودات وحجم المبيعات على مستوى الإفصاح المطلوب.

دراسة (عسيرى، ٢٠١١)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافر معلومات عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة السعودية، وطبقت الدراسة بتحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة مكونة ١٢٧ شركة للعام المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن ٦٠% من الشركات قد أفصحت عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية، وكان في تقرير مجلس الادارة، واغلب هذه الشركات أفصحت في صورة وصفية أو وصفية وكمية معا.

دراسة (الفحماء، ٢٠١٢)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استقصاء آراء عينة مكونة من (٢٠٦) من المديرين الماليين العاملين في هذه الشركات. وتوصلت

الدراسة إلى أن الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة ،وحماية المستهلك، ونوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي، وكذلك المتعلقة بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة.

دراسة (صبح، ٢٠١٤)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام شركات المساهمة السعودية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال التقارير المالية المنشورة للعام المالي ٢٠١٢ م، وبيان علاقة الإفصاح الاجتماعي ببعض المتغيرات كحجم رأس المال والأصول والأرباح. وتوصلت الدراسة إلى أن إفصاح الشركات المساهمة كان متدنيا بشكل عام، وأن هناك علاقة طردية ضعيفة بين إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية وتلك المتغيرات.

دراسة (الزامل، ٢٠١٥)

الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة السعودية، ودراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وبعض خصائص الشركات وآليات الحوكمة. وطبقت الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة السعودية في قطاعي البتروكيماويات والاسمنت والمدرجة في السوق المالي السعودي لعام ٢٠١٣، والبالغ عددها ٢٧ شركة. وتوصلت الدراسة إلى تباين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الصناعية المساهمة السعودية محل الدراسة، ووجود علاقة ايجابية بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكل من إجمالي الأصول وإجمالي المبيعات.

١:٨:٢ الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة (Mahoney al Poberts, 2007)

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين الأداء الاجتماعي للشركات والأداء المالي وسلوك المساهمين. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي، ووجود علاقة بين الأداء الاجتماعي وعدد المستثمرين في أسهم الشركات.

دراسة (Guthrie et. al, 2008)

هدفت الدراسة إلى تطوير إطار لإعداد التقارير الاجتماعية والبيئية الفاصلة في صناعة الأغذية والمشروبات في استراليا، وتقييم التقارير الاجتماعية والبيئية للشركات داخل الصناعة. وطبقت الدراسة على (١٩) شركة من شركات الأغذية والمشروبات الأسترالية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تقارير للشركات أكثر إفصاحا في صناعة معينة في مجال التقارير الاجتماعية والبيئية عنها في الصناعات الأخرى، هناك حاجة لإضافة بنود للإفساح تخص القطاع الصناعي التابعة له الشركة.

دراسة (Ndemanga & Koffi, 2009)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية للقطاع الصناعي التابعة له الشركة على أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وطبقت الدراسة على (٤٩) شركة وتوصلت الدراسة أن الحكومة ومؤسسات الاستثمار تؤيدان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن هناك علاقة طردية قوية بين قطاعات صناعية معينة وبعض مؤشرات الأداء البيئي.

دراسة (Macarulla & Talalweh, 2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح للمسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات السعودية المدرجة في السوق الرياض المالي، التعرف على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وخصائص هذه الشركات. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح في الشركات السعودية منخفض بشكل واضح، ووجود علاقة بين حجم الشركة والقطاع الاقتصادي والربحية مع مستوى الإفصاح لجميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

دراسة (Muttakim & Khan, 2014)

هدفت الدراسة إلى بيان علاقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ببعض المحددات مثل: ملكية الاسرة، وحجم الشركة، والصناعة الموجهة نحو التصدير، ونوع الصناعة. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (١١٦) شركة من الشركات الصناعية المدرجة ببورصة دكا بدولة بنغلادش على تقاريرها من عام ٢٠٠٥م وحتى ٢٠٠٩م. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية وهامة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكل من حجم الشركة والصناعة الموجهة نحو التصدير، ونوع الصناعة. وأن هناك علاقة سلبية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وملكية الأسرة.

دراسة (Lu & Abeysekera, 2014)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر كل من أصحاب المصلحة وبعض خصائص الشركات. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (١٠٠) شركة من الشركات المدرجة في سوق

الأسهم الصيني لعام ٢٠٠٨م. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح الاجتماعي والبيئي وكل من: حجم الشركة، والربحية، ونوع الصناعة، ودور المساهمين كان مؤثراً بشكل أكبر في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتأثير الدائنين كان واضحاً في الإفصاح عن المسؤولية البيئية بشكل كبير.

الإطار النظري:

١-٩ محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

١:٩:١ تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

هي فرع من فروع المحاسبة، يختص بتحليل وقياس العمليات المتعلقة بقيام منظمة الأعمال بمواجهة مسؤولياتها الاجتماعية، سواء كانت هذه المسؤوليات تطوعية أو إلزامية وقياس تكلفة البرامج والأنشطة الاجتماعية التي تم القيام بها، بالإضافة إلى قياس المنافع الاقتصادية الناجمة عنه الصالح منظمة الأعمال، وإظهار نتيجة القياس في التقارير المحاسبية التقليدية والمقترحة بصفة دورية، بما يساعد جهات عديدة– داخلية وخارجية - في اتخاذ القرارات المناسبة. (أحمد، ٢٠٠٥)

ويعرفها الباحثان بأنها منهج محاسبي له قواعده وأسسه وإجراءاته الخاصة بقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة التنفيذية بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه مختلف الفئات المستفيدة داخل المجتمع من مساهمين وعملاء وموظفين ومجتمع وغيرهم، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وبالتالي الأداء الكلي.

١:٩:٢ مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

عبارة عن عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي بشكل يمكن من خلاله تقييم الأداء الاجتماعي لمنظمة الأعمال وتقويمه. (Jennifer and John, 1997)

١:٩:٣ أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

لقد تزايد الاهتمام بالإفصاح عن بيانات الأداء الاجتماعي التي تتحملها منظمة الأعمال، وذلك للأسباب التالية:

أسباب تتعلق بتحسين المستوى الإعلامي للتقارير المالية، منها: إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في معالجة القصور بشأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركات والمشاريع الاقتصادية، وتضمين القوائم المالية عن الأنشطة الاجتماعية يساهم بشكل أفضل في تقيم أداء المشروع اجتماعياً وتقويمه، لم يقتصر المستثمرون على الجانب الاقتصادي فقط لاتخاذ قرار الاستثمار، بل تعدى ذلك إلى الجوانب والمعايير الأخرى مثل الدينية والسياسية والاجتماعية، وهذا ما نتج عنه ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي، ازدياد ضغط الرأي العام بالنسبة للمشكلات البيئية والاجتماعية التي قد تسببها منظمات الأعمال، مما دفع الحكومات لإصدار القوانين وتحقيق نوع من الإشراف وفرض العقوبات والغرامات على المشروعات المخالفة الأمر الذي أدى إلى حث المشروعات على إعطاء قدر أكبر من الاهتمام ببيانات التكلفة الاجتماعية لتتجنب العقوبات والإجراءات القانونية، التحديد السليم للوعاء الخاضع للضريبة يتم بالمقابلة السليمة بين الإيرادات والتكاليف التي قد تكون غير موضوعية بسبب عدم أخذ التكلفة الاجتماعية بعين الاعتبار (Kandola, 2004).

أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة، منها: إن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية هي ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول منظمة الأعمال ونفقاتها والتزاماتها وهي من طبيعة عمل المحاسب، إن التغير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل المشروع لتكاليف المحافظة على البيئة يؤدي إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في المشروعات(AAA, 1976).

٤:٩:١ طرق عرض البيانات المالية للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها:

تميز عقد السبعينيات من القرن الماضي بعدد من المحاولات النظرية والعملية للإفصاح عن البعد الاجتماعي لمنظمة الأعمال (القاضي، حمدان،٢٠٠١) بحيث تعددت وجهات النظر بين الباحثين فيما يتعلق بأساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومن بين الأساليب المقترحة للإفصاح عن النشاطات الاجتماعية التالي: (الشرايري،المومني، ٢٠٠٦)

أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير من فصل عن التقارير المالية، ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامناً مع القوائم المالية، ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.

أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة، ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم تبوب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات، العاملين أو الموارد البشرية، البيئة، المجتمع، والمستهلكين.

أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.

أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية بشكل من فصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع الأنشطة الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.

١:٩:٥ التقارير والقوائم المالية الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: تتمثل في التالي:

أولاً: تقارير اجتماعية من فصلة: وتأخذ تقارير المسؤولية الاجتماعية **حسب هذه الطريقة أحد أشكال ثلاثة**، وهي: (حنان، ٢٠٠٣)

التقارير الوصفية: حيث تصف بطريقة سردية أو روائية أو قصصية الأنشطة الاجتماعية التي قام بها المشروع، وهي تتضمن وصفاً لتلك الأنشطة وفاء لالتزامات المشروع الاجتماعية، وهي عادة أنشطة الالتزام الاختياري للمشروع، دون محاولة تقويم وتحليل التكاليف والمنافع المترتبة على هذه الأنشطة.

تقارير القياس النقدي لعناصر التكاليف: وهي تقارير تفصح عن جانب التكاليف لتأثيرات أنشطة المشروع الاجتماعية دون التعرض لقيمة المنافع التي حققتها تلك الأنشطة، فلا يتم الإفصاح عن المنافع في هذه التقارير نظراً لصعوبة قياسها.

ويمكن عرض نوعين من القوائم لهذا النوع من التقارير كالتالي:

قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية: تتضمن هذه القائمة كل المبالغ التي قامت المشروع بإنفاقها على رقابة تلوث وحماية البيئة والتبرعات الخيرية والفوائد الإضافية الأخرى للعاملين. حيث ينظر إلى كل المبالغ التي أنفقها المشروع من هذا القبيل على أنها من افعل لمجتمع وفي نهاية القائمة يتم إظهار إجمالي التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية كنسبة من قيمة المبيعات أو من نفقات الإعلان مثلاً لمعرفة إلى أي مدى اتجه المشروع في المساهمة بالأنشطة الاجتماعية.

قائمة النشاط الاجتماعي– الاقتصادي: يتم إعداد هذه القائمة دورياً مع القوائم المالية التقليدية لتوفير المعلومات الاجتماعية التي تحتاجها المجموعات المختلفة المهتمة بالبعد الاجتماعي والاقتصادي للمشروع. كما يتم تبويب الأنشطة الاجتماعية في قائمة النشاط الاجتماعي- الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات كل مجموعة تمثل مجالاً رئيسياً من مجالات المسؤولية الاجتماعية وهي: الأنشطة الخاصة بالأفراد، الأنشطة الخاصة بالبيئة، الأنشطة الخاصة بالمنتج من سلعة أو خدمة. ويتم تقسيم عناصر هذه المجالات الثلاث من حيث تأثيراتها كلاً على حدة إلى تكلفة تحسينات وتطرح منها تكلفة الأضرار.

تقارير القياس النقدي لعناصر التكاليف والمنافع: وهي تقارير تفصح عن كل من تكاليف ومنافع أنشطة المشروع الاجتماعية، وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات والمخرجات. وتتميز في أنها تعد أكثر شمولاً حيث إنها تتضمن كلاً من التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والمنافع الناتجة عن هذه الأنشطة، بحيث يمكن للمطلع على هذه التقارير أن يحصل على صورة كافية إلى حد ما عن الأداء الاجتماعي للمشروع، وإن كان قياس المنافع صعباً كما سبقت الإشارة، حيث إن معظمها لا

يتحقق للمشروع ذاته وإنما للمجتمع عامة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تحديد قيم نقدية لمعظم هذه المنافع، إلا إذا تم اللجوء إلى التقدير الشخصي، وبالتالي قد لا يعتمد على النتائج بشكل كبير، ويمكن أن نميز في هذه التقارير بين قائمة الدخل الاجتماعي وقائمة التأثير الاجتماعي على النحو التالي: (القاضي، حمدان، ٢٠٠١)

قائمة الدخل الاجتماعي: تبين هذه القائمة صافي الربح أو الخسارة الاجتماعية، الأمر الذي يعكس صافي مساهمة المشروع للمجتمع ويتم التوصل إلى صافي الربح أو الخسارة الاجتماعية بإضافة مبلغ على القيمة المضافة التي حققها المشروع، ويمثل هذا المبلغ ما يعرف بالوفورات الاقتصادية الخارجية أوالمنافع الاجتماعية، وتخصم من الناتج التكاليف التي يفرضها المشروع على المجتمع، أي قيمة الأضرار التي تصيب المجتمع نتيجة قيام المشروع بنشاطه الاقتصادي وتعرف هذه الأضرار بالآثار السلبية الخارجية أو التكاليف الاجتماعية. وهذه القائمة تبدأ من حيث ينتهي النشاط الاقتصادي حيث إن نقطة البداية في هذه القائمة هي القيمة المضافة (افي الربح المحاسبي) وتتصف هذه القائمة بالشمول.

قائمة التأثير الاجتماعي: حسب هذه القائمة فإن المنافع تحدد على أساس قيمة الفوائد التي تحققت للمجتمع، بينما التكاليف تمثل قيمة التضحيات التي قام بها المجتمع للمشروع أو الأضرار التي سببها المشروع للمجتمع.

والمنافع الاجتماعية طبقاً لهذه القائمة تتضمن كل المنافع التي قام المشروع بتوفيرها للمجتمع وحصل على مقابل لها.

وكذلك كل المنافع التي لم يحصل في مقابلها إيراد أو التي حصل في مقابلها على تعويض لكنه غير كاف. أما التكاليف الاجتماعية فهي أي تضحية أو أضرار يقع عبؤها على المجتمع أو على أحد عناصره، أي تتضمن جميعا لتضحيات التي يقدمها المجتمع للمشروع ويقوم المشروع بسداد مقابلها وتشكل التكاليف الاجتماعية أيضاً قيمة الأضرار التي يسببها المشروع للمجتمع

ثانياً: تقارير مالية واجتماعية مدمجة: يقوم هذا الاتجاه على أساس إعطاء صورة شاملة عن الأداء الكلي للمشروع، بحيث يتم إدماج كل من المعلومات الاجتماعية والمالية في تقرير واحد، وأن يكون هذا الإدماج ضمن إطار التقارير المالية التقليدية، بحيث تصبح المعلومات الاجتماعية جزء من المعلومات المالية. ويعتمد مؤيد وهذا الاتجاه على مبررين أساسيين: (بدوي، ٢٠٠٠)

الأنشطة الاجتماعية تؤثر بالفعل في نتائج النشاط الاقتصادي ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة.

إن المشروع وحدة واحدة لا تتجزأ، ومن ثم فإن كلاً من أهدافه الاقتصادية والاجتماعية تعد متكاملة وتمثل معًا الأهداف الكلية للمشروع.

ويمكن عرض نوعين من التقارير المدمجة كالتالي: (بدوي، ٢٠٠٠)

قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية: وتهدف هذه القائمة إلى إظهار تأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع على صافي الربح. فتوضح أثر المساهمات البيئية والاجتماعية المفروضة بقرارات سيادية على هذا الربح، وكذلك أثر المساهمات البيئية والاجتماعية الاختيارية.

قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية: تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجال الأداء البيئي والاجتماعي وما يقابلها من حقوق للغير. ويفيد هذا في التعرف على عناصر الثروة التي يتولد عنها مساهمات بيئية واجتماعية في المستقبل. وما يقابلها من أموال خصصها المشروع لاقتنائها.

٦:٩:١ واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات **المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين:**

قبل التعرف عن مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح عن أنشطتها ومسؤوليتها الاجتماعية، لابد من التعرف على أنه حدث تطورات معقولة في مفهوم وآليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية عند بعض الشركات الفلسطينية لكنها لم ترتقي بعد إلى مستويات مؤسسية متخصصة في المجال المجتمعي. فباستثناء مجموعة الاتصالات الفلسطينية التي أنشأت مؤسسة متخصصة غير ربحية في مجال المسؤولية المجتمعية عام ٢٠٠٨م يتم تمويلها مباشرة من مجموعة الاتصالات بنسبة ٢% سنوياً من إيراداتها السنوية. فالشركات والبنوك الأخرى بدأت تشارك على استحياء وبشكل غير منظم دون أن تنتقل خطوة فعلية ملموسة نحو مؤسسة العمل المجتمعي أسوة بما فعلت الاتصالات الفلسطينية. فالتميز بين الشركات والمجموعات الاقتصادية يكون بمدى قيامها بالمسؤولية الاجتماعية باعتبارها تشكل عنصر المنافسة الأهم. (قرش، ٢٠١٤)

وبالنسبة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (٤٩) **شركة موزعة على القطاعات التالية:**

قطاع البنوك والخدمات المالية (٨) شركات.

قطاع الصناعة (١٣) شركة.

قطاع التأمين (٧) شركات.

قطاع الاستثمار (٩) شركات.

قطاع الخدمات (١٢) شركة.

فالجدول التالي يوضح مدى التزامها بالإفصاح بالرجوع إلى التقرير السنوي لها الصادر عن عام ٢٠١٤ م، وطريقة الإفصاح المحاسبي المتبعة **عن المسؤولية الاجتماعية:**

جدول رقم (١)

واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

في الشركات المساهمة العامة المحدودة

المدرجة في بورصة فلسطين

.م	سم الشركة	وافر الإفصاح محاسبي	لريقة الإفصاح محاسبي
طاع الخدمات:			
	ركة أبراج الوطنية	عم	نفصلة
	مؤسسة العربية للفنادق	عم	نفصلة
	مؤسسة العقارية العربية	عم	نفصلة
	شركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	عم	نفصلة
	ركة جلوبال كوم للاتصالات	عم	نفصلة
	ركة مركز نابلس التخصصي	عم	نفصلة
	ركة بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	عم	نفصلة
	ركة الاتصالات الفلسطينية	عم	نفصلة

	شركة الفلسطينية للكهرباء	عم	نفصلة
	ركة مصايف رام الله	عم	نفصلة
	شركة الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	لا	-
	ركة موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	عم	نفصلة
طاع البنوك والخدمات المالية:			
	بنك الإسلامي العربي	عم	نفصلة
	ك فلسطين	عم	نفصلة
	بنك الإسلامي الفلسطيني	عم	نفصلة
	بنك التجاري الفلسطيني	عم	نفصلة
	ك الاستثمار الفلسطيني	عم	نفصلة
	وق فلسطين للأوراق المالية	عم	نفصلة
	ك القدس	عم	نفصلة
	بنك الوطني	عم	نفصلة
طاع التأمين:			
	مجموعة الأهلية للتأمين	عم	نفصلة
	شركة العالمية المتحدة للتأمين	عم	نفصلة
	ركة المشرق للتأمين	عم	نفصلة
	ركة التأمين الوطنية	عم	نفصلة
	ركة فلسطين للتأمين	عم	نفصلة
	ركة التكافل الفلسطينية للتأمين	عم	نفصلة
	ركة ترست العالمية للتأمين	عم	نفصلة
طاع الصناعة:			
	شركة العربية لصناعة الدهانات	عم	نفصلة
	ركة دواجن فلسطين	عم	نفصلة
	ركة بيت جالا لصناعة الأدوية	لا	-

	ركة بيرزيت للأدوية	عم	نفصلة
	ركة مصنع الشرق للإلكترونيات	عم	نفصلة
	ركة مطاحن القمح الذهبي	عم	نفصلة
	ركة سجاير القدس	عم	نفصلة
	ركة القدس للمستحضرات الطبية	عم	نفصلة
	ركة فلسطين لصناعة اللدائن	عم	نفصلة
	شركة الوطنية لصناعة الألومنيوم والبروفيلات	عم	نفصلة
	شركة الوطنية لصناعة الكرتون	عم	نفصلة
	ركة دار الشفاء لصناعة الأدوية	عم	نفصلة
	ركة مصانع الزيوت النباتية	عم	نفصلة
طاع الاستثمار:			
	شركة العربية الفلسطينية للاستثمار	ا	-
	ركة المستثمرون العرب	عم	نفصلة
	شركة العقارية التجارية للاستثمار	ا	-
	شركة الفلسطينية للتنمية والاستثمار	عم	نفصلة
	شركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء	عم	نفصلة
	ركة فلسطين للاستثمار الصناعي	عم	نفصلة
	ركة فلسطين للاستثمار العقاري	عم	نفصلة
	ركة الاتحاد للإعمار والاستثمار	عم	نفصلة
	ركة القدس للاستثمارات العقارية	ا	

المصدر: (إعداد الباحثان – من بيانات أساسية – التقارير السنوية لعام ٢٠١٥م).

بعد الاطلاع على التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين والخاص بعام ٢٠١٥م لـ (٤٩) شركة، **تبين بالإضافة إلى ما سبق توضيحه في الجدول التالي:**

بعض الشركات تدرج مسؤوليتها الاجتماعية ضمن بند واحد فقط، والبعض الآخر ضمن بندين الأول: مساهمة الشركة تجاه المجتمع المحلي، والثاني: مساهمة الشركة تجاه حماية البيئة.

جميع الشركات التي أفصحت عن مسؤوليتها الاجتماعية وهي (٤٤) شركة من أصل (٤٩) شركة، والبالغ نسبتها ٩٠% من الشركات، تتبع طريقة عرض البيانات المالية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بشكل منفصل عن القوائم المالية الأساسية، وبعضها يتبع الطريقة الوصفية (السردية)، وبعضها الآخر يتبع طريقة القياس النقدي لعناصر الأنشطة والمساهمات الاجتماعية والتبرعات وغيرها حيث يتم الإفصاح عن التكاليف فقط من خلال قائمة مخصصة لهذا الشأن.

اتضح أن التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين تجاه المسؤولية الاجتماعية اختياري وغير إلزامي، وأن الكثير منها لا يولي اهتماماً في تحديد المبلغ المدفوع مقابل المساهمات المجتمعية أو أنه يحدد المبلغ الإجمالي دون تفاصيل.

الكثير من الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين ورغم أنها تحقق أرباح إلا أنها تبين في بند المسؤولية الاجتماعية أنها لم تقدم شيء اتجاه المجتمع أو حماية البيئة.

عدد محدود من الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين تركز على الإيضاح الكافي لمسؤوليتها الاجتماعية بطريقة منفصلة مثل: شركة باديكو القابضة ومجموعة الاتصالات الفلسطينية والمجموعة الأهلية للتأمين، والعدد الآخر لا يوليها أي اهتمام كبير على صعيد الإيضاح كسائر البنود في التقرير السنوي.

١–10 القرارات الاستثمارية:

١:١٠:١ تعريف القرار الاستثماري:

قبل تعريف القرار الاستثماري لابد أن نحدد مفهوم الاستثمار وهو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذا العائد. بينما القرار الاستثماري يتمثل في مجموع القرارات المتعلقة بالحصول على الأصول الرأسمالية مثل الأوراق المالية كالأسهم والسندات حيث تهتم هذه القرارات بأوجه الإنفاق التي يتعدى العائد المتحصل عليه منها مدة عام واحد. (مطر، ٢٠١٥)

٢:١٠:١ أنواع القرارات الاستثمارية:

يعتبر القرار الاستثماري خطوة أولية لاختيار البدائل المتاحة بغية تحقيق أكبر عائد ممكن وبأقل مخاطرة، وهو من أهم القرارات المؤثرة على صعيد الاقتصاد الجزئي الذي يهتم بدراسة سلوك الفرد أو صعيد الاقتصاد الكلي الذي يهتم بدراسة الوضع الاقتصادي على صعيد الدولة. في دراستنا الحالية القرار الاستثماري هو قرار يترتب عليه نقل أموال من طرف أول وهو المستثمر الذي يبحث عن فرصة استثمارية مجدية ومربحة ليوظف فيها أمواله بالأوراق المالية إلى طرف ثاني وهو مستثمر يبحث عن فرصة يقوم من خلالها ببيع أوراقه المالية وهذا يتم من خلال وسيط متمثل في بورصة فلسطين التي تعمل بهذا المجال من شركات الوساطة بالأوراق المالية.

ويواجه المستثمر ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية تتمثل في التالي: (مصيبح ، ٢٠٠٢)

قرار الشراء: يتمثل في الرغبة بحيازة ورقة مالية، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية، أكبر من القيمة السوقية الحالية للورقة المالية المتداولة في البورصة، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار شراء الورقة المالية، بالإضافة إلى العوامل الأخرى المؤثرة على قرار شراء الأوراق المالية.

قرار البيع: يتمثل في الرغبة بالتخلص من الورقة المالية، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية، أقل من القيمة السوقية الحالية للورقة المالية المتداولة في البورصة، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار بيع الورقة المالية، بالإضافة إلى العوامل الأخرى المؤثرة على قرار بيع الأوراق المالية.

قرار عدم التداول: يتمثل في الرغبة بعدم التداول بالورقة المالية شراءً أو بيعاً، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية، مساوية للقيمة السوقية الحالية للورقة المالية المتداولة في البورصة، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار عدم تداول الورقة المالية، بالإضافة إلى العوامل الأخرى المؤثرة على قرار بيع الأوراق المالية.

١:١٠:٣ المبادئ التي يقومها عليها القرار الاستثماري:

يجب أن يراعي المستثمر الرشيد المبادئ والقواعد التالية في مرحلة صنع القرار الاستثماري، قبل اتخاذه ليصل إلى القرار الرشيد، وهي كالتالي: (زياد، ٢٠٠٧)

مبدأ الاختيار: لابد أن يتصف المستثمر الرشيد بالقدرة على الاختيار المنطقي بين الفرص المتاحة بدلاً من أن يتسرع في قراره صوب أول فرصة ويتجاهل باقي الفرص، ولابد أن تكون البورصة كفؤه لتحقيق هذه المبدأ.

مبدأ المقارنة: عندما تكون الفرص المتاحة متعددة ومتباينة من حيث النوع والمخاطرة وحجم العوائد والمدد الزمنية للاستثمار فيجب في هذه الحالة الاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.

مبدأ الملائمة: كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثل فيما يلي: معدل العائد على الاستثمار، درجة المخاطر التي يتصف بها، مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

مبدأ التنويع: تختلف الأوراق المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع من هذه الأوراق المالية، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

١:١٠:٤ أنواع المستثمرين: (مطر، ٢٠١٥)

المستثمر المتحفظ: وهذا النوع يخاف المخاطرة، ولا يقبل الدخول في استثمارات ذات مخاطرة عالية، ولكن يقبل باستثمارات ذات مخاطرة متدنية بالرغم من عوائدها

المنخفضة بمعنى أنه يفضل عنصر الأمان على المخاطرة ويعود ذلك إلى محدودية الموارد المالية لدى المستثمر.

المستثمر المضارب: وهذا النوع لا يهاب المخاطرة، فيفضل الاستثمار بالأوراق المالية ذات المخاطرة المرتفعة وذلك قصد الحصول على عوائد مرتفعة، فالألوية للعائد مهما كانت المخاطرة.

المستثمر المتوازن: وهذا النوع يفضل أن يكون رشيد ويقبل بالحل الوسط، حيث يوجه اهتمامه لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن، فلا يقبل بالربحية على حساب الأمان ولا العكس، وهكذا يكون قراره الاستثماري في أوراق مالية ذات عائد ومخاطرة معقولين.

يتضح مما سبق أن عنصر الربحية وعنصر السيولة وعنصر المخاطرة من العوامل والعناصر التي تحدد نوع المستثمر وطبيعة القرار الاستثماري.

١-11المنهجية واختبار الفرضيات:

١:١١:١ منهجية البحث:

لجأ الباحثان لاستخدام المنهج العلمي المعاصر، وهو المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام الاستبانة في جمع البيانات وتحليلها للإجابة على فرضيات البحث، إذ أن هذا المنهج يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة، لذلك يعتبر المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب للدراسة الحالية، حيث أنه منهج يسعى للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق لها. وقد تم جمع البيانات من المصادر الثانوية، لإنجاز الجانب النظري، والمصادر الأولية، لإنجاز الجانب الميداني كما يلي:

المصادر الثانوية: لجأ الباحثان إلى مصادر البيانات الثانوية، بهدف بناء إطار علمي لأبعاد مشكلة البحث وأهدافه، وذلك بالاعتماد على الكتب العلمية، المقالات، الأبحاث، المؤتمرات، الدوريات المنشورة والرسائل العلمية العربية والأجنبية، وكذلك تحليل الدراسات السابقة التي تناولت محاسبة المسؤولية الاجتماعية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

المصادر الأولية: تم استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء كوسيلة أساسية، وللتغلب على أهم عيوبها وهو انخفاض نسبة الردود. فقد عمل الباحثان على إعطاء رقم لكل فرد من أفراد مجتمع البحث ومراجعته في حالة عدم الرد، أو وجود قوائم استقصاء مستردة غير صالحة للتحليل الإحصائي.

١:١١:٢ مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث في المستثمرين والمضاربين المتعاملين بالأوراق المالية (الأسهم والسندات) التي يتم تداولها من خلال بورصة فلسطين. ولكن التداول لا يتم مباشرة بل من خلال شركات الوساطة المالية أعضاء البورصة. ونظراً لكون المستثمرين والمضاربين أعدادهم كبيرة ولا يمكن الوصول إليهم بسهولة منهم الفلسطينيين والعرب والأجانب ولكون أغلبهم إستراتيجيتهم الاستثمارية طويلة الأجل وهناك طرق حديثة للتداول بخلاف زيارة مقر شركة الوساطة تتمثل بالاتصال الهاتفي أو التداول الإلكتروني[١].

---

(١) بلغ عدد المستثمرين في الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة ببورصة فلسطين والبالغ عددها (٤٩) شركة موزعة على خمس قطاعات اقتصادية وهي: قطاع البنوك والخدمات المالية، وقطاع الصناعة، وقطاع التأمين، وقطاع الاستثمار، وقطاع الخدمات وذلك حسب سجل المساهمين حتى تاريخ ٢٠١٦/٠١/١٥ (103,407) مستثمر، متمثلين في المستثمرين الأفراد المحليين والشركات المحلية والأفراد الأجانب والشركات الأجنبية وأفراد غير متوفرة بياناتهم والمستثمرين من السابقين يمتلكون 1,672,744,881 سهم عادي.
www.pex.ps

فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من خلال الحصر التقديري للمستثمرين والمضاربين زائري فروع شركات الوساطة المالية العاملة في محافظة غزة خلال الفترة من ٢٠١٦/٠١/١٧ حتى ٢٠١٦/٠١/٢١ حيث وزعت **(٣٠)** استبانة عليهم وتم الحرص على أن تكون ممثلة لمجتمع البحث، **والجدول رقم (٢) يوضح عدد مفردات مجتمع البحث خلال تلك الفترة الزمنية:**

جدول رقم (٢)

عدد الزائرين التقديري لفروع شركات الوساطة المالية العاملة في محافظة غزة

م.	اسم الشركة	عدد الزائرين
	الشركة المتحدة للأوراق المالية	٢٥
	الشركة الوطنية للأوراق المالية	١٥
	شركة الوساطة للأوراق المالية	٤
المجموع		٨

المصدر:

مقابلة هاتفية مع السيد/ عمر شعث بتاريخ ٢٠١٦/٠١/٢٤، الموظف في الشركة المتحدة للأوراق المالية، فرع غزة.

مقابلة هاتفية مع السيد/ فادي الداية بتاريخ ٢٠١٦/٠١/٢٤، الموظف في الشركة الوطنية للأوراق المالية، فرع غزة.

مقابلة هاتفية مع السيدة/ ريم الطويل بتاريخ ٢٠١٦/٠١/٢٤، الموظفة في شركة الوساطة للأوراق المالية، فرع غزة.

٣:١١:١ أداة البحث:

اعتمد الباحثان في الحصول على بيانات الدراسة الميدانية على قائمة الاستقصاء، والتي تم توزيعها على عينة البحث، وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

درجات مقياس ليكرت

لاستجابة	حدود للغاية	حدود	توسط	وي	وي للغاية
درجة	١	٢	٣	٤	٥

لتحديد الأوزان النسبية للإجابة على قائمة الاستقصاء وتتراوح الأوزان من (١ إلى ٥). وقد اختار الباحثان الدرجة (١) للاستجابة "محدود للغاية" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو (٢٠%) وهو يتناسب مع هذه الاستجابة، والوزن النسبي لدرجة (٣) "متوسط" هو (٦٠%).

٤:١١:١ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحثان بتفريغ وتحليل قائمة الاستقصاء من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، الإصدار الثامن عشر، ونظراً لأن البيانات الواردة في قائمة الاستقصاء بيانات وصفية، وترتيبية فقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك بسبب أن مقياس ليكرت هو مقياس **ترتيبي وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:**

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة الأهمية النسبية لكل عنصر: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي، لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحثان في وصف مجتمع الدراسة.

اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة ومدي اتساق الردود المجمعة من المستقصي منهم مع بعضها البعض، بالإضافة لمدي إمكانية الاعتماد علي نتائج الدراسة في تعميم النتائج، بالإضافة لحساب معامل الصدق.

معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي لقائمة الاستقصاء .

اختبار كروسكال – والاس(Kruskal – Wallis Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.

استخدام معامل الانحدار المتعدد ويتم استخدام معامل الانحدار بطريقة الانحدار المتعدد بطريقة (Enter)، لتحديد أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع، وكذلك حساب معامل التحديد المعدل لقياس قدرة المتغير المستقل على تفسير التغيرات الكلية في المتغير التابع.

١:١١:٥ الوصف الإحصائي لعينة البحث وفقاً للمعلومات العامة:

فيما يلي عرض لخصائص عينة البحث وفقاً للمعلومات العامة:

(أ) توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (٤)

توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
جستير		3.
الوريوس	1	33.
وم	1	36.
وية عامة		2
ن		6.
جموع	3	١٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير من المستثمرين ٣.٣%، ونسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس ٣٣.٣%، ونسبة الحاصلين على شهادة الدبلوم ٣٦.٧%، ونسبة الحاصلين على الثانوية العامة ٢٠%، ونسبة غير الحاصلين على شهادة علمية ٦.٧%، وهذا يدلل على كون الاستثمار في البورصة لا يركز على استقطاب حملة الشهادات العليا فقط بل جميع فئات المجتمع.

(ب) توزيع عينة البحث حسب سنوات الاستثمار في الأوراق المالية:

جدول رقم (٥)

توزيع عينة البحث حسب سنوات الاستثمار في الأوراق المالية

نوات الاستثمار في الأوراق المالية	عدد	سبة المئوية %
ن ١–٥ سنوات	١	٤٦.
ن ٦ – ١٠ سنوات	١	٥
ن ١١–٢٠ سنة		٣.
جموع	٣	١٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة من استثمروا أموالهم ما بين (١–٥) سنوات ٤٦.٧%، ونسبة من استثمروا أموالهم ما بين (٦–١٠) سنوات ٥٠%، ونسبة من استثمروا أموالهم ما بين (١١–٢٠) سنة ٣.٣%، وهذا يدلل على كونه وبالرغم من أن عمر بورصة فلسطين يفوق ١٩ سنة إلى أنه عدد كبير من المستثمرين اتجهوا لتوظيف أموالهم فيها من فترة قريبة ازا ما قورن ذلك بعمرها.

(ج) توزيع عينة البحث حسب نوع توظيف الأموال:

جدول رقم (٦)

توزيع عينة البحث حسب نوع توظيف الأموال

ع توظيف الأموال	ـدد	سبة المئوية %
تثمار		26.
ضاربة		13.
تثمار + مضاربة	1	6
جموع	3	١٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة من يوظفون أموالهم لغرض الاستثمار ٢٦.٧%، ونسبة من يوظفون أموالهم لغرض المضاربة ١٣.٣%، ونسبة من يوظفون أموالهم لغرض الاستثمار والمضاربة معاً ٦٠%، وهذا يدلل على أنه هناك توجه نحو إستراتيجية في توظيف الأموال تجمع بين الاستثمار طويل الأجل والمضاربة قصيرة الأجل للاستفادة من مزاياهما.

(د) توزيع عينة البحث حسب البورصة التي تتعامل معها:

جدول رقم (٧)

توزيع عينة البحث حسب البورصة التي تتعامل معها

م البورصة	دد	سبة المئوية
رصة فلسطين		2
ق دبي للأوراق المالية		1
رصة فلسطين + سوق دبي + بورصتي القاهرة والإسكندرية		16.
رصة فلسطين + بورصتي القاهرة والإسكندرية		13.
ق دبي + بورصتي القاهرة والإسكندرية		6.
رصة فلسطين + سوق دبي للأوراق المالية		2
رصة فلسطين + سوق دبي + سوق أبو ظبي للأوراق المالية		6.
رصة فلسطين + بورصتي القاهرة والإسكندرية + سوق دبي + ق أبو ظبي		6.
جموع	3	١٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المستثمرين في بورصة فلسطين ٢٠%، ونسبة المستثمرين في سوق دبي للأوراق المالية ١٠%، ونسبة المستثمرين في بورصة فلسطين وسوق دبي للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية ١٦.٧%، ونسبة المستثمرين في بورصة فلسطين وبورصتي القاهرة والإسكندرية ١٣.٣%، ونسبة المستثمرين في سوق دبي للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية ٦.٧%، ونسبة المستثمرين في بورصة فلسطين وسوق دبي للأوراق المالية ٢٠%، ونسبة المستثمرين في بورصة فلسطين وسوق دبي للأوراق المالية وسوق أبو ظبي للأوراق

المالية ٦.٧%، ونسبة المستثمرين في بورصة فلسطين وبورصتي القاهرة والإسكندرية وسوق دبي للأوراق المالية وسوق أبو ظبي للأوراق المالية ٦.٧%، وهذا يدلل على أن معظم المستثمرين يوجهون أموالهم للاستثمار في الأسهم العادية المدرجة في بورصة فلسطين لكون التقلبات في أسعار الأسهم ببورصة فلسطين أقل حِدةً من البورصات العربية الأخرى.

(هـ) توزيع عينة البحث حسب نوع المستثمر/المضارب:

جدول رقم (٨)

توزيع عينة البحث حسب نوع المستثمر/المضارب

ع توظيف الأموال	عدد	سبة المئوية %
د	3	10
جموع	3	١٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المستثمرين الأفراد من العينة ١٠٠%، ولا يوجد في العينة مستثمرين من الشخصيات الاعتبارية، وهذا يدلل على مدى اهتمام الأفراد الطبيعيين بتوظيف أموالهم في البورصة للاستفادة من الفرص الاستثمارية الموجود وتحقيق الأرباح، بدلاً من اللجوء إلى تأسيس المشاريع الاستثمارية غير المدروسة.

(و) توزيع عينة البحث حسب حجم الأموال المستثمرة:

جدول رقم (٩)

توزيع عينة البحث حسب حجم الأموال المستثمرة

جم الأموال المستثمرة	دد	سبة المئوية %
ل من ٥٠٠٠٠$	١	٦٣.
بين (٥٠٠٠٠$–١٠٠٠٠٠$)		٢
بين (١٠٠٠٠١$–١٥٠٠٠٠$)		13.
ثر من ١٥٠٠٠٠$		3.
جموع	٠	١٠

يتضح من الجدول السابق أن من بلغ حجم أموالهم المستثمرة أقل من ٥٠٠٠٠$ نسبتهم ٦٣.٣%، ومن لهم أموال مستثمرة ما بين (٥٠٠٠٠$–١٠٠٠٠٠$) نسبتهم ٢٠%، ومن لهم أموال مستثمرة ما بين (١٠٠٠٠١$–١٥٠٠٠٠$) نسبتهم ١٣.٣%، ونسبة من كان حجم أموالهم المستثمرة أكثر من ١٥٠٠٠٠$ بلغ ٣.٣%، وهذا يدلل على أن معظم المستثمرين في البورصة من الصغار.

(ر) توزيع عينة البحث حسب القطاع المستثمر فيه:

جدول رقم (١٠)

توزيع عينة البحث حسب القطاع المستثمر فيه

طاع المستثمر فيه	دد	سبة المئوية %
ستثمار		٦
نوك والخدمات المالية		٦
صناعة + الخدمات		٦
صناعة + الاستثمار		٦
ستثمار + الخدمات		١٦
نوكوالخدمات المالية + الخدمات		٣
نوكوالخدمات المالية + الصناعة + الخدمات		١٣
نوك والخدمات المالية + الاستثمار + الخدمات		٢٣
صناعة + الاستثمار + الخدمات		٣
نوكوالخدمات المالية + الصناعة + الاستثمار + الخدمات		٦
أمين + الاستثمار + الصناعة + الخدمات		٣
نوكوالخدمات المالية + الصناعة + التأمين + الاستثمار + الخدمات		٣
جموع	٣	١٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المستثمرين في قطاع الاستثمار ٦.٧%، ونسبة المستثمرين في قطاع البنوك والخدمات المالية ٦.٧%، ونسبة المستثمرين في قطاعي الصناعة والخدمات ٦.٧%، ونسبة المستثمرين في قطاعي الصناعة والاستثمار ٦.٧%، ونسبة المستثمرين في قطاعي الاستثمار والخدمات ١٦.٧%، ونسبة

المستثمرين في قطاعي البنوك والخدمات المالية والخدمات ٣.٣%، ونسبة المستثمرين في قطاعات البنوك والخدمات المالية والصناعة والخدمات ١٣.٣%، ونسبة المستثمرين في قطاعات البنوك والخدمات المالية والاستثمار والخدمات ٢٣.٣%، ونسبة المستثمرين في قطاعات الصناعة والاستثمار والخدمات ٣.٣%، ونسبة المستثمرين قطاعات البنوك والخدمات المالية والصناعة والاستثمار والخدمات ٦.٧%، ونسبة المستثمرين في قطاعات التأمين والاستثمار والصناعة والخدمات ٣.٣%، ونسبة المستثمرين في قطاعات البنوك والخدمات المالية والصناعة والتأمين والاستثمار والخدمات ٣.٣%، وهذا يدلل على أن هناك تنوع في الوجهة الاستثمارية للمستثمرين والمضاربين نحو جميع القطاعات الاقتصادية وهذا يتوافق مع فلسفة المحافظ الاستثمارية والتنويع الاستثماري.

١:١١:٦ معامل الثبات والصدق:

يقصد بثبات قائمة الاستقصاء أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغيرها بشكل جوهري، فيما لو تم إعادة توزيعها على فئات مجتمع البحث عدة مرات خلال فترة زمنية معينة، وقد تحقق الباحثان من ثبات استبانة البحث وذلك بحساب معامل الثبات (معامل ألفا كرونباخ)المعبر عنه (Alpha) لأسئلة الاستقصاء (وهو ما يسمى بمعامل الاعتمادية)، ويستخدم لبحث مدي إمكانية الاعتماد علي نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج. واتضح أن قيم معامل الثبات مقبولة لجميع الفقرات، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء خمسة محاور، وتراوحت قيمة

معامل الثبات في قائمة الاستقصاء بكل محاورها بين (٠.٧٣٤) لمحور الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، و(٠.٩٢٥) لمحور الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة، وكانت قيم معامل الثبات لجميع مجالات قائمة الاستقصاء (٠.٩٩٧)، وهذا يعني أن قيمة الثبات مرتفعة لجميع مجالات قائمة الاستقصاء.

وبحساب قيم معامل الصدق (معامل الصدق = الجذر التربيعي لمعامل الثبات). فأنها تتراوح بين (٠.٩٤٦) لمحور الالتزام بالإفصاح عن لمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، و(٠.٨٥٧) لمحور الالتزام بالإفصاح عن لمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، وكانت قيم معامل الثبات لجميع مجالات قائمة الاستقصاء (٠.٩٩٨)، وهذا يعني أن قيمة الصدق مرتفعة لجميع مجالات قائمة الاستقصاء.

٧:١١:١ صدق المقياس:

أ- الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل سؤال من أسئلة قائمة الاستقصاء مع المحور الذي ينتمي إليه هذا السؤال، وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء، للتأكد من مدى ارتباط فقرات قائمة الاستقصاء، وذلك من خلال فحص ارتباط فقرات كل مجموعة على حدة، وتم ذلك من خلال فحص ارتباط كل فقرة من الفقرات مع المجموع الكلي لنفس المجموعة، وذلك باستخدام معامل الارتباط سبيرمان، واتضح أن جميع فقرات قائمة الاستقصاء كل فقرة مرتبطة بالمجموعة التي تمثلها ارتباطاً ايجابياً. وهي دالة عند مستوى٠.٠٠٥، لأن مستوى الدلالة أقل من٥%، حيث

يتراوح معامل الارتباط بين (0.424) للفقرة التي رقم (1) المنتمية لمحور الالتزام بالإفصاح عن لمسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين، و(٠.٩١١) للفقرة رقم (٣) المنتمية لمحور اتخاذ القرارات الاستثمارية. ويتضح أن هناك ارتباطاً باتجاه علاقة طردية، وقوة العلاقة بمستوى من (متوسط إلى قوي للغاية).

ب- الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات قائمة الاستقصاء. وتم استخدام معامل الارتباط سبيرمان لقياس الصدق البنائي لمجالات قائمة الاستقصاء. واتضح أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور ومجالات قائمة الاستقصاء دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥، لأن مستوى الدلالة أقل من٥%، حيث تراوح معامل الارتباط بين (٠.٧١٣ إلى ٠.٩٢٩)، والمتوسط الكلي لمجال الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية معامل ارتباطه (٠.994) بمستوى قوي للغاية. ويتضح أن هناك ارتباطاً باتجاه علاقة طردية، وقوة العلاقة بمستوى من (قوي إلى قوي للغاية)، وبذلك تعتبر جميع محاور قائمة الاستقصاء صادقة لما وضعت لقياسه.

٨:١١:١ الإحصاء الوصفي لمجالات قائمة الاستقصاء:

يتضح بناءً على الإحصاء الوصفي لمحاور قائمة الاستقصاء، أن الوسط الحسابي لفقرات قائمة الاستقصاء يتجه نحو الإجابة بمستوى قوي على معظم فقرات قائمة الاستقصاء، حيث يتراوح بين وسط حسابي قدره (3.5333) وانحراف معياري قدره (0.7303) في الفقرة رقم (٣) بمستوى (قوي) والمنتمية لمحورالالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين، ووسط حسابي قدره (4.2333) وانحراف معياري قدره (0.85836) في الفقرة رقم (٣) بمستوى (قوي للغاية) والمنتمية لمحور الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء.

واتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات جميع المبحوثين في كل المحاور والمتوسط الحسابي الكلي لقائمة الاستقصاء يتراوح من (3.7611 إلى 4.0444) وهو بمستوى يتراوح من (قوي إلى قوي للغاية)، كما تجدر الاشارة إلى أن المتوسط الكلي لقائمة الاستقصاء (٣.٨٩١٠)، وذلك يدل على أن المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين في كل محاور قائمة الاستقصاء بمستوى قوي وهذا مؤشر إيجابي لصالح فقرات قائمة الاستقصاء.

٩:١١:١ الاختبار الإحصائي لفرضيات البحث:

جدول رقم (١١)

تقديرات نموذج الانحدار المتعدد بطريقة (Enter)

معامل التحديد معدل (R)	(sig.	F	تقديرات			
			معادلة الانحدار بطريقة Ente	B	T	Sig
(٠.678)	(٠.٠٠٠	١٠.١٠	Constan	١.٦٠	3.00	٠.٠٠٠
			الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.	0.19	١.١٦	٠.٠٠٠
			الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء.	٠.12	٠.70	٠.٠٠٠
			الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.	٠.١٥	0.71	٠.٠٠٠
			الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.	٠.٤٠	١.٩١	٠.٠٠٠
			الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين.	٠.١٣	٠.٩٩	٠.٠٠٠

يوضح الجدول رقم (٨) تقديرات نموذج الانحدار المتعدد بطريقة (Enter) بهدف تحديد محاور الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

(المتغيرات المستقلة)، التي تؤثر في المتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية)، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار المتعدد، وأن المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع بدرجات متفاوتة هي كما في معادلة الانحدار.

(أ) معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$Y= a + \beta_1X_1+ + \beta_2X_2 + \beta_3X_3+ ... + \beta_kX_k+E$$

المتغير التابع Y = الجزء الثابت a + المتغير المستقل الأول X_1 + المتغير المستقل الثاني X_2 + المتغير المستقل الثالث X_3+ المتغير المستقل الرابع X_4+ المتغير المستقل الخامس X_5+E (تمثل الخطأ العشوائي).

المعادلة:

اتخاذ القرارات الاستثمارية = ١.٦٠٨ (الجزء الثابت) + 0.193 (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع) + ٠.١٢٨ (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء + ٠.١٥١ (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين) + ٠.٤٠١ (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة)+ ٠.١٣٩ (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين)

وفق معادلة الانحدار السابقة يتضح ما يلي:

كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار ٠.١٩٣ درجة.

كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار ٠.١٢٨ درجة.

كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار ٠.١٥١ درجة.

كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار ٠.٤٠١ درجة.

كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار ٠.١٣٩ درجة.

(ب) تفسير المتغيرات المستقلة للتغير في المتغير التابع:

وتفسر المتغيرات المستقلة (٦٧.٨%) من التغيرات التي تحدث في **المتغير التابع**

ويتضح ذلك من خلال:

معامل التحديد المعدل (R^{-2}):

أن المتغيرات المستقلة، وهي متغيرات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، تفسر (٦٧.٨%) من التغير الكلي في المتغير التابع، وهو اتخاذ القرارات الاستثمارية، وباقي النسبة (٣٢.٢%) ترجع لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج، أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

اختبار معنوية المتغيرات المستقلة:

باستخدام اختبار (T.Test) فإن المتغيرات المستقلة وهي متغيرات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٥.

وبناءً على ما سبق يتضح التالي:

١- عدم صحة الفرضية العدمية الأولى والتي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع على اتخاذ القرارات الاستثمارية."، لذلك ترفض.

وصحة الفرضية البديلة والتي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، لذلك يقبل:

حيث كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية

الاجتماعية تجاه المجتمع يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار ٠.١٩٣ درجة.

٢- عدم صحة الفرضية العدمية الثانية والتي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء على اتخاذ القرارات الاستثمارية "، لذلك ترفض.

وصحة الفرضية البديلة والتي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، لذلك تقبل.

كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الجمهور يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار ٠.٤٠١ درجة.

٣- عدم صحة الفرضية العدمية الثالثة والتي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، لذلك ترفض.

وصحة الفرضية البديلة والتي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، لذلك تقبل.

كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية

الاجتماعية تجاه الموظفين يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار ٠.٠١٦ درجة. ويتضح أن الأثر ضعيف جداً ويمكن إهماله.

٤- عدم صحة الفرضية العدمية الرابعة والتي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة على اتخاذ القرارات الاستثمارية "، لذلك ترفض.

وصحة الفرضية البديلة والتي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، لذلك تقبل.

كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار ٠.١٨٨ درجة.

٥- عدم صحة الفرضية العدمية الخامسة والتي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، لذلك ترفض.

وصحة الفرضية البديلة والتي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين على اتخاذ القرارات الاستثمارية "، لذلك تقبل.

كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح عن لمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار ٠.١٨٨ درجة.

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار كروسكال – والاس للفرق بين المتوسطات

بيانات العامة	Chi- square	P-value	معنوية
ع توظيف الأموال	٠.٢٣٨	٠.٨٨٨	ير معنوي
ع المستثمر/المضارب	6.885	0.142	ير معنوي
جم الأموال المستثمرة	١٤.٥٦٦	٠.009	ير معنوي

يتضح من نتائج الجدول رقم (٩) لا معنوية بنود المعلومات الشخصية (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/المضارب) عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥، حيث أن قيمة P-value أكبر من مستوى معنوية (٥%)، ويدل على عدم وجود اختلاف بين متوسط استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى تلك البيانات، بينما يوجد اختلاف بين متوسط استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى (حجم الأموال المستثمرة).

ومما سبق من نتائج الجدول رقم(٩) يتضح صحة الفرضية السادسة بالنسبة للبيانات العامة (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/ المضارب) **والتي تنص على:**

"لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات

المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/المضارب)"، لذلك تقبل.

ونقبل بالفرض البديل بالنسبة لـ (حجم الأموال المستثمرة)، كالتالي:

"توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (حجم الأموال المستثمرة)". لذلك تقبل.

١:١١:١٠ مناقشة النتائج:

بالنظر إلى اختبار الفرضيات ومعرفة واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين، اتفقت نتائج الدراسة والمتمثلة في أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه أبعاد (المجتمع، العملاء، الموارد البشرية، البيئة، المساهمين) على اتخاذ القرارات الاستثمارية مع دراسة (بامزاحم، ٢٠٠٣)، واتفقت نتائج الدراسة والمتمثلة في إتباع بعض الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند إفصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية الطريقة الوصفية دون التطرق أحياناً إلى البيانات المالية ذات العلاقة مع دراسات (الفرح والهنداوي، ٢٠١١)، و(عسيري، ٢٠١١)، (الفحماء، ٢٠١٢)، (صبح، ٢٠١٤)، (الزامل، ٢٠١٥)، (Mahoney al Poberts, 2007).

١-١٢ نتائج وتوصيات البحث:

١:١٢:١ نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى ٠.٠٥ على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.

التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى ٠.٠٥ على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.

التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى ٠.٠٥ على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.

التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى ٠.٠٥ على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.

التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى ٠.٠٥ على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/المضارب)".

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (حجم الأموال المستثمرة).

جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والتي قامت بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وهي (٤٤) شركة من أصل (٤٩) شركة، تتبع الطريقة المنفصلة حيث تعرض البيانات المالية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية الأساسية.

تتبع بعض الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند إفصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية الطريقة الوصفية (السردية) دون التطرق أحياناً إلى البيانات المالية ذات العلاقة.

بعض الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند إفصاحها محاسبياً عن مسؤوليتها الاجتماعية تتبع طريقة القياس النقدي لعناصر الأنشطة والمساهمات الاجتماعية والتبرعات وغيرها، حيث يتم الإفصاح عن التكاليف فقط من خلال قائمة مخصصة لهذا الشأن.

اتضح أن التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين تجاه المسؤولية الاجتماعية اختياري وغير إلزامي، وأن الكثير منها لا يولي اهتماماً في تحديد المبلغ المدفوع مقابل المساهمات المجتمعية أو أنه يحدد المبلغ الإجمالي دون تفاصيل.

العديد من الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين ورغم أنها تحقق أرباح إلا أنها تبين في بند المسؤولية الاجتماعية أنها لم تقدم شيء اتجاه المجتمع أو حماية البيئة.

عدد محدود من الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين تركز على الإيضاح الكافي لمسؤوليتها الاجتماعية بطريقة منفصلة مثل: شركة باديكو القابضة ومجموعة الاتصالات الفلسطينية والمجموعة الأهلية للتأمين، والعدد الآخر لا يوليها أي اهتمام كبير على صعيد الإيضاح كسائر البنود في التقرير السنوي.

١:١٢:٢ توصيات البحث:

في ظل ما سبق من نتائج يوصي الباحثان بالنقاط التالية:

حث بورصة فلسطين وهيئة سوق رأس المال الفلسطيني ووزارة الاقتصادي الوطني وسلطة النقد الفلسطينية وجميع الجهات الإشرافية والرقابية على الشركات المساهمة العامة المحدودة، على إصدار دليل إجرائي إداري ومحاسبي يوضح كيفية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ضرورة أن يكون الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية إلزامي وغير اختياري.

قيام بورصة فلسطين بعقد ملتقى سنوي لها بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وضرورات الإفصاح.

عقد ورش عمل وندوات يحضرها المسئولين وأصحاب القرار في الشركات والجهات الإشرافية والرقابية حول المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي.

إتباع طريقة التقارير الاجتماعية المنفصلة التي تركز على القوائم المالية للأداء الاجتماعي للشركات، أو طريقة التقارير المالية والاجتماعية المدمجة بحيث تكون البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركة معروضة بشكل مناسب مع وجود إفصاح وإيضاح كافي.

زيادة وعي وثقافة المساهمين الحاليين والمرتقبين حول أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

إقناع الإدارة العليا للشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين ممثلة في مجالس الإدارة والإدارات العليا بتبني إستراتيجية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالطرق الأكثر إفصاحاً وإيضاحاً وفهماً للمستخدمين.

استفادة الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين من تجارب الشركات الأخرى الإقليمية والدولية في مجال الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

قيام المجموعات المتجانسة من الشركات المساهمة العامة المحدودة بتأسيس صناديق متخصصة للمسؤولية الاجتماعية، والتزام الجهات الإشرافية والرقابية بإصدار التعليمات الناظمة لنسب المساهمة والمشاركة دون التدخل في آليات الصرف والإنفاق الذي يبقى من مسؤولية المساهمين أو الممولين أنفسهم.

الفصل الخامس
الخطوات العلمية اللازمة في التكاليف الملائمة لترشيد القرارات التشغيلية

يهدف هذا البحث إلى مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات التشغيلية وفق الأسس العلمية من خلال إجراء التحليل التفاضلي للتكاليف بهدف التمييز بين العناصر الملائمة وغير الملائمة لأثرها في قرارات المنظمة وبما يحقق الأهداف المرجوة من القرار.

إذ أن مشكلة البحث تكمن في عدم وجود فهم واضح من قبل محاسبي التكاليف في منظمات الإعمال للتكاليف الملائمة وغير الملائمة وذلك لغياب معايير التمييز بينهما لأهمية ذلك في اتخاذ القرارات غير الروتينية التي تتخذها المنظمة.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يفيد بعدم قيام الشركة عينة البحث بإتباع الخطوات العلمية لعملية اتخاذ القرار المتعلق بقبول طلبيه خاصة مع عدم قيامها بإجراء التحليل التفاضلي للتكاليف لما له من دور في مساعدة المدير في اتخاذ مثل هذه القرارات .

المقدمة:

عادة ما تتخذ منظمات الأعمال العديد من القرارات العادية خلال ممارسة نشاطها، ولكن عندما ترغب منظمة ما في اتخاذ قرار تشغيلي معين مثل إضافة خط إنتاجي جديد أو إلغاءه، صنع منتج (أو خدمة) معين أو شراءه، قبول أو رفض أمر إنتاجي خاص وغير ذلك من القرارات، فان هذا يتطلب ضرورة التمييز بين عناصر التكلفة

الملائمة لقرار إداري معين وعناصر التكلفة غير الملائمة لكي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الذكية والحكيمة والوصول إلى نتائج صحيحة ورشيدة في هذا المجال ، إذ تعد إحدى خطوات عملية اتخاذ القرار هو مقارنة تكاليف بديل معين مع تكاليف البدائل الأخرى . ومن المشاكل التي تظهر عند تحقيق ذلك هو أن بعض التكاليف الخاصة ببديل معين قد تكون غير ملائمة لاتخاذ القرار . وعليه، فأن هذا يستلزم ضرورة توفير بعض الأدوات المهمة التي تستخدم في هذا المجال ومنها إجراء التحليل التفاضلي ، حيث انه يساعد في التمييز بين التكاليف الملائمة والتكاليف غير الملائمة من اجل استبعاد الأخيرة عن إطار التحليل.

منهجية البحث:

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم قيام بعض إدارات الوحدات الاقتصادية بالتمييز بين التكاليف الملائمة وغير الملائمة عند اتخاذ بعض القرارات التشغيلية لأهمية ذلك في اتخاذ القرارات غير الروتينية التي تتخذها المنظمة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات التشغيلية وفق الأسس العلمية من خلال التمييز بين الكلف الملائمة والكلف غير الملائمة لأثرها في قرارات المنظمة وبما يحقق الأهداف والغايات المرجوة من القرار.

فرضية البحث:

أن التمييز الجيد بين التكاليف الملائمة والتكاليف غير الملائمة يعتبر أداة جيدة تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات غير الروتينية بشكل صائب ورشيد وانعكاس ذلك بالتالي في الوصول إلى نتائج صحيحة ورشيدة.

عينة البحث:

تم اختيار شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية عينة البحث لاستعدادها في توفير المعلومات الضرورية لانجاز البحث، ولقيامها بإنتاج منتجات مهمة تدخل في جميع مفاصل الحياة إضافة إلى قيامها باتخاذ كثير من القرارات غير الروتينية بشكل غير دقيق معتمدة على الخبرة الشخصية للقائمين بعملية اتخاذ القرار.

مصادر الحصول على البيانات والمعلومات:

لإعداد الدراسة وانجازها، اعتمد الباحثان على مصادر جمع المعلومات والبيانات الآتية:

الجانب النظري: المصادر العربية والأجنبية.

الجانب العملي: سجلات الشركة ، تقارير الإنتاج ، حسابات التكاليف، المقابلات الشخصية لبعض المسئولين في الشركة.

منهج البحث:

لقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي لغرض اختبار الفرضية الموضوعة للبحث.

المبحث الأول
مفهوم التكلفة وتصنيفاتها

أولا-مفهوم التكلفة Cost

تعريف (Pandey,1995:129) التكلفة بأنها تضحية اقتصادية تقاس بوحدة النقد، حدثت أو يتوقع حدوثها ، لانجاز غرض محدد.

وهنالك ثلاث خصائص مترادفة في هذا التعريف وهي:

التضحية Sacrifice: يجب أن تقاس التكلفة كتضحية تقدم هذه التضحية الآن أو في المستقبل لتخفيض في النقدية أو الموجودات الأخرى أو زيادة في المطلوبات الحالية أو المستقبلية.

القيمة النقدية Money value: أن استخدام الموارد يتم قياسه في إطار وحدة النقد ، وقد تكون هذه الموارد مواد ، أجور، والخدمات الأخرى.

هدف محدد Stated objective: عند وقوع التضحية الاقتصادية لابد أن تكون مقترنة بالحصول على المنفعة . لذا يجب ان تكون التكلفة مقترنة بهدف حدد.

ثانيا:تصنيفات التكلفة:

أن نظام محاسبة التكاليف التقليدي يحقق هدف واحد من أهداف التكلفة وهو تقويم المخزون لتحديد الدخل.هذا المفهوم يستخدم مع مفهوم التكلفة التاريخية. ولكن النظرات الحديثة للنظام تتجه إلى المستقبل ، للتنبؤ بالتكلفة وهو بذلك يحقق أهداف التكلفة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات (Pandey,1995:129).

أن اختلاف تصنيفات التكلفة يعتمد في المجال الذي تستخدم فيه.فبيانات التكاليف المسجلة وفق أسلوب محدد ولغرض محدد ربما لا تكون مناسبة لغرض أخر. وعليه

فالتصنيفات تساعد المحاسب الإداري لتقديم بيانات تكلفة ملائمة للمديرين الذين يطلبونها(Hilton,1999:32).

ومن هنا سيتم تصنيف التكلفة حسب الأغراض التالية:

مفاهيم التكلفة لأغراض تحديد تكلفة المنتج:

تكلفة مباشرة Direct cost هي تلك التكلفة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بوحدات الإنتاج. وتتمثل في عناصر التكاليف التي يسهل تمييزها وتحديدها وربطها بوحدات إنتاج معين فهي عناصر مباشرة صرفت خصيصا على وحدات إنتاج معينة بذاتها(عبد الرحيم وآخرون، ١٩٩٠: ٦٧).

تكلفة غير مباشرة Indirect cost:هي تلك التكلفة التي لا ترتبط بوحدات إنتاج معينة بذاتها وإنما تتفق على المصنع ككل مثل إيجار المصنع، رواتب مديري المصنع ، والقوى المحركة . فهذه المصروفات عامة أي إنها تصرف على المصنع ككل ولا تصرف خصيصا على وحدة إنتاج معينة بذاتها لذلك عرفت بالتكلفة غير المباشرة(عبد الرحيم وآخرون،١٩٩٠: ٦٧).

2. مفاهيم التكلفة لأغراض التخطيط والرقابة :

التكلفة التقديرية والتكلفة المعيارية: أن عدم إمكانية استخدام التكلفة الفعلية لأغراض التخطيط والرقابة كونها تكلفة أنفقت في فترة سابقة ، جعل نظم التكاليف تتجه نحو التكلفة التقديرية أو المعيارية لغرض مقارنتها مع التكلفة الفعلية . وتعرف التكلفة التقديرية بأنها عملية تعيين مستوى سلوك التكلفة من خلال استخدام أساليب تقوم على أساس تقدير العلاقة بين التكلفة والنشاط (Hilton,1999:276).إما التكلفة المعيارية

فإنها أداة تستخدم من قبل الإدارة لأغراض التخطيط والرقابة على التكاليف عن طريق تحديد تكلفة المواد المباشرة، الأجور المباشرة، والتكاليف الصناعية وذلك على أساس تكلفة الوحدة الواحدة التامة من المنتج . مع الإشارة إلى أن التكلفة المعيارية تركز على التكلفة الكلية لوحدة المنتج.

التكلفة القابلة للرقابة والتكلفة غير القابلة للرقابة Controllable and unconttrollable cost تعرف التكلفة القابلة للرقابة على أنها التكلفة التي يستطيع مدير مستوى إداري معين مراقبتها والتأثير عليها . إما التكلفة التي لا يستطيع المدير من التأثير فيها بقراراته فتصنف بأنها تكلفة غير قابلة للرقابة.

التكلفة الثابتة والتكلفة المتغيرة Variable cost & Fixed cost تعرف التكلفة المتغيرة بأنها التكلفة التي تتغير زيادة أو نقصا وبنفس النسبة مع تغير حجم النشاط مثل المواد المباشرة والأجور المباشرة.

إما التكاليف الثابتة فتعرف بأنها التكلفة التي لا تتغير في الآجل القصير على الرغم من تغير حجم النشاط مثل اندثار الموجودات الثابتة.

٣-مفاهيم التكلفة لأغراض اتخاذ القرارات:

تقسم التكلفة في مجال اتخاذ القرارات إلى تكاليف ملائمة Relerant cost وتكاليف غير ملائمة (غارقة Sunk).

تكلفة ملائمة Relerant cost: هي التكلفة المتوقعة مستقبلا التي تختلف أو تتفاوت من بديل لآخر من بدائل القرار.

وتتميز التكلفة الملائمة بخاصتين أساسيتين واللتان تعدان كمعياري **للتمييز بينها وبين التكاليف غير الملائمة:**

إنها تكلفة مستقبلية Future cost:أي تكلفة يتوقع حدوثها مستقبلا ولم تحدث بالفعل بعد.

إنها تكلفة تفاضلية: أي تكلفة تختلف وتتفاوت من بديل لآخر من بدائل القرار. وتشمل التكلفة التفاضلية على كافة بنود التكلفة التي يتأثر تحديدها بالبديل الذي يتم اختياره سواء كانت بنود متغيرة أو ثابتة. إما التكلفة التي لا تختلف ولا تتفاوت أي متساوية تحت البدائل المختلفة فهي غير تفاضلية وبالتالي فهي غير ملائمة لاتخاذ القرار .

وتصنف التكاليف الملائمة إلى :

- **تكاليف يمكن تجنبها** avoidable costs

وهي التكاليف المباشرة والمرتبطة بوحدة تحليل فرعية والتي قد تكون قسم إنتاجي ، خط إنتاجي ، كما يمكن التخلص منها إذا تم التخلص من الوحدة الفرعية moscove (& wright , 1990: 750).

كما يعرفها (Kaplan, Atkinson, 1998: 375) بأنها التكاليف التي يمكن التخلص منها عند توقف خط إنتاجي معين .

- **تكاليف الفرصة البديلة** operation costs

يعرف (horngren , eth ,2000: 388) تكاليف الفرصة البديلة بأنها هامش المساهمة المفقود تو المضحى به نتيجة تبني بديل معين .

كما عرفها(عبد الرحيم وآخرون،١٩٩٠:٩٦) بأنها أقصى عائد مساهمة تفقده الشركة نتيجة اختيارها بديلا معينا ورفض بديل أو بدائل أخرى.

تكلفة غير ملائمة: أي التكلفة التي لا تتأثر بأي بديل من بدائل القرار، أي إنها متساوية بالنسبة لكل البدائل. وعلى ذلك فهي لا تؤثر على تفضيل بديل معين وترك بديل آخر.

وتصنف التكاليف غير الملائمة إلى:

- **تكاليف لا يمكن تجنبها** unavoidable costs

وهي التكاليف التي تتحملها الشركة بغض النظر عن قرار الاستمرار في نشاط معين أو إيقافه (horngren , eth ,2000: 386) كما عرفها (ray burn, 1996: 556) بأنها تكاليف لا يمكن تجنبها نتيجة لتوقف نشاط أو خط إنتاجي معين فهي تبقى ثابتة بالإجمالي وضمن المدى الملائم بغض النظر عن القرار المتخذ .

- **التكاليف الغارقة** sunk costs

يعرف (oscove & wright , 1990: 750) التكاليف الغارقة بأنها تكاليف تاريخية لأنها حصلت نتيجة لقرارات في الماضي ولا يمكن التراجع عنها بأي حال من الأحوال .

فهذا النوع من التكاليف سبق التضحية به ولا يمكن لأي قرار مستقبلي أن يتأثر به لذلك فهو يصنف ضمن التكاليف غير الملائمة .

المبحث الثاني
القرارات التشغيلية
ماهيتها،خطوات إعدادها، وأنواعها

أولا–القرارات التشغيلية، ماهيتها:

عادة ما تتخذ يوميا الكثير من القرارات بصورة تلقائية سواء من قبل مدير عام المنظمة أو من قبل باقي مديرو الوحدات الفرعية في المنظمة.

ويرى (بدر،١٩٨٢: ١٩٣) أن اتخاذ القرار ما هو إلا التحريك الفعلي لوظائف المدير الأخرى من تخطيط، تنظيم ، قيادة ورقابة في صورة قرارات إدارية كتصميمية لهيكل المنظمة ، وقيادته للأفراد ، وتحقيق الرقابة عليهم وعلى العمليات التشغيلية التي يقوموا بها.

أما (الكعبي،٢٠٠٣: ٩٧) فترى أن عملية اتخاذ القرار تتطلب امتلاك تصور واضح ومتكامل عن مجموعة بدائل باستخدام المعلومات المتاحة والتقديرات الممكنة في ظل البيئة السائدة وبما يتلائم وأهداف المنظمة.

وكان للثورة الصناعية والعلمية والتكنولوجية المعاصرة الأثر البالغ في حاجة المنظمة إلى القرارات المبينة على الطرائق العلمية بدلا من الاعتماد على مهارات وخبرة القائمين بعملية اتخاذ القرار.لذلك فان القرار يمثل أهم المرتكزات الفاعلة التي تمكن الإدارة من تأدية وظائفها بالشكل الذي يساعدها في تحقيق أهداف المنظمة.

ويرى (حريم وآخرون،١٤٤:١٩٨) أن القرارات عادة ما تتخذ تسلسل هرمي وحسب مستويات السلطة، فالقرارات التي تتخذها مستويات الأشراف في المنظمة غالبا ما تكون ضمن الإطار الذي تحدده المستويات الإدارية العليا، فقرارات الإدارة العليا على سبيل المثال تكون أكثر شمولية وأهمية نظرا لان أثارها تمتد لزمن بعيد وأنها تكون

ذات طابع استراتيجي ، على العكس من القرارات التي تتخذ من قبل مستويات الإشراف ، حيث تتسم هذه القرارات بالطابع التشغيلي والروتيني والتي تمتد آثارها لمدة قصيرة.

ثانيا- أنواع القرارات :

ترى (الكعبي، ٢٠٠٣ :١٩٩) آن القرارات قد صنفت إلى تصنيفات مختلفة ومتعددة من قبل كتاب عديدين وكالاتي :

حسب مجال الأعمال : قرارات (إنتاج ، توزيع ، أفراد، تمويل، .... وغيرها)

حسب المستوى الإداري : قرارات (الإدارة العليا ، التنفيذية والإشرافية)

حسب علاقتها بالمنتج : قرارات خاصة(بالتكلفة ، المبيعات ، الأجور ،... وغيرها)

حسب إمكانية برمجتها : قرارات (مبرمجة أو روتينية ، غير مبرمجة أو فريدة ، شبة مبرمجة وشبة غير مبرمجة)

حسب درجة شموليتها : قرارات (شاملة أو تنظيمية ، جزئية أو لقسم واحد)

حسب دقة المعلومات : قرارات في حالة (تأكد ، مخاطرة ، عدم التأكد)

حسب شكلها القانوني : قرارات (بسيطة ومركبة)

حسب اثر القرار في الأفراد : قرارات (ملزمة واختيارية)

كما أن اتخاذ أي صنف من التصنيفات أعلاه فان الأمر يتطلب الخطوات اللازمة التي تساعد في نجاح عملية اتخاذ القرارات والتي سيتم تناولها في الجزء القادم من البحث .

ثالثا- خطوات اتخاذ القرارات التشغيلي:

لابد أن يرافق كل عملية يراد فيها اتخاذ قرار معين إتباع مجموعة من الخطوات التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات . **وبصورة عامة يمكن تلخيص خطوات اتخاذ**

القرار بما يأتي (الكعبي،٢٠٠٣:١١٠):

تحديد المشكلة: أن تحديد وتعريف المشكلة المهمة الأولى في عملية اتخاذ القرار الإداري. ويعني تعريف المشكلة أن تكون هنالك مشكلة ، وان يتم تشخيصها وإبعادها(زويلف والقطامين،١٩٩٥:٣٨).

أما مفهوم المشكلة فيعني وجود فارق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون وتحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك الفارق (الشماع وحمود، ٢٥٤ : ٢٠٠٠).

بعد ذلك يتم تعريف المشكلة من قبل متخذ القرار ، حيث تتضمن هذه المهمة التمديد الواضح للأهداف ، وعناصر المشكلة الأساسية ، وافتراضاتها(Wilkinson,1986:207).

تحديد هدف ومعيار القرار: بموجب هذه الخطوة،يحدد المدير النتائج المطلوب تحقيقها من جراء أداء معين والتي يجب أن تتحقق بواسطة قرار معين . فهذه تمثل أهدافا تسعى الإدارة نحو تحقيقها (Daft,2001:404).

ويرى(مشرقي،١٩٩٧: ٢٤-٢٥) انه لابد من المعرفة التامة لأنواع الأهداف العامة والخاصة التي يسعى متخذ القرار لتحقيقها، من اجل مساعدة المديرون في إجراء المفاضلة بين الحلول البديلة المقترحة لمشكلة قرار معين.

تطوير البدائل: يرى(مشرقي،١٩٩٧:٢٥) أن هذه الخطوة تمثل التفتيش والتحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلات التي يمكن تشخيصها بدقة. وهذه تعتمد على قدرة الإدارة على التحليل والابتكار لإيجاد حلول جديدة بالاعتماد على التجارب والسجلات السابقة.

تحليل وتقويم البدائل: بموجب هذه الخطوة ، يرى (Wilkinson,1986:208) أن على الإدارة أن تقارن البدائل كافة في ظل كل الظروف ، وهذا يتطلب إجراء تنظيم لكل البدائل المتاحة بالشكل الذي يسمح بمقارنة كافة البدائل باستخدام منهجية القرار.

وفي هذا الصدد يؤكد (Moorbead&griffin,1995:242) على حقيقة مهمة ، وهي أن متخذ القرار لا يمتلك المعلومات الكاملة عن البدائل المتاحة لديه حتى ولو كان في أحسن الظروف. إذ لابد أن تسود ظروف عدم تأكد حول البدائل المتاحة والنتائج المترتبة عليها.

٥-**اختيار البديل:** يرى(حريم وآخرون،١٩٩٨:١٥١-١٥٢) أن عملية تقويم البدائل تؤدي إلى اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة والتي تمت المفاضلة بينها.وهنالك أكثر من إستراتيجية للتحليل والمفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل.مع الإشارة إلى أن اختيار المنهج الملائم ، **إنما يتوقف على محصله تفاعل مجموعتين من الخصائص وكالآتي:**

- **الأولى**- خصائص تتعلق بموضوع القرار مثل كون المشكلة غير مألوفة ومعقدة ، والى أي مدى يمكن العدول عن القرار وما أهمية القرار.
- **الثانية**- خصائص تتعلق بمتخذ القرار مثل المعرفة والقدرة والإدراك والدافعية.

وعلى العموم ، يجب اختيار البديل الذي يتوقع أن يحقق الهدف مراعيا في ذلك كافة الظروف ، فهذه بحد ذاتها تعتبر الحد الفاصل بين المدير الناجح والمدير الفاشل (Mondy & Permeaux, 1995 :112).

٦- **تنفيذ البديل:** تعتبر خطوة تنفيذ البديل الذي يتم اختياره الخطوة الفعالة في طريق نجاح القرار وفشله، وهذا يعتمد على الفريق الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف القرار (Robbins&Coulter,1999:187).

وحتى يكون التنفيذ ناجحا، فأن يستلزم الاستخدام المناسب للموارد مع وجود إدارة فعالة وناضجة وذات مهارات عالية ، ونظام فعال للاتصال، وفاعلية جيدة للفريق العمل المخول بعملية اتخاذ القرار (Moorbead&griffin,1995:243).

٧- **تقويم البديل المختار:** تمثل الخطوة الأخيرة معرفة ما إذا كانت المشكلة قد تم حلها، ويتم ذلك من خلال معرفة، هل أن القرار حقق النتائج المرغوبة؟ وماذا سيحصل إذا كانت نتائج التقويم تشير إلى إن المشكلة ما زالت موجودة؟ فهذه الأسئلة ، يجب أن يكون لها أجوبة مثالية من قبل المدير قبل اتخاذ القرار النهائي بتبني بديل معين(Robbins & Coulter,1999:187).

رابعا- دور التحليل التفاضلي في اتخاذ القرارات :

يرى (Edmonds, et. 2000: 153) أن أسلوب التحليل التفاضلي يعد كوسيلة ملائمة لمعالجة المشاكل التي تواجهها إدارة أية شركة وذلك لاستنادها على أساس تحديد ومقارنة عناصر بديل معين مع عناصر بديل آخر .

كما أن المعلومات التي يعتمدها التحليل إنما تشتمل على الإيرادات والتكاليف الملائمة التي تختلف أو تتفاوت بين البدائل.

كما يرى (morse,et,2003:128) **أن من فوائد التحليل التفاضلي في مجال اتخاذ القرار ما يلي:**

١- يركز التحليل التفاضلي على عناصر الإيرادات والتكاليف الملائمة التي تكون مختلفة بين البدائل المتاحة.

٢- يسهل من عملية إعداد الكشوفات التحليلية وذلك لتضمينه على فقرات قليلة من الإيرادات والتكاليف الملائمة.

٣- يساعد على تسهيل وتبسيط وحل المشاكل التي تواجه الشركة في الظروف التي يتوفر فيها بديلين أو أكثر .

٤- المساعدة في قياس التكاليف لأغراض اتخاذ القرار.

المبحث الثالث
تقويم بعض القرارات التشغيلية
في شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية

أولا:- نبذة مختصرة عن الشركة عينة البحث

منذ عام ١٩٦٨ م أصبحت هذه الشركة احد المصانع التابعة للشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة وباسم (مصانع حرير السدة) . إما في سنة ١٩٩٥ فقد أصبحت شركة مستقلة تعرف باسم شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية بموجب الأمر الوزاري المرقم ٢٦٩٢ في ١٩٩٥/٦/٢٠ وتقع ي محافظة بابل/ سدة الهندية.

وتضم الشركة ثلاث مصانع رئيسية هي:-

١- المصنع الكيمياوي:-

تم إنشاء هذا المصنع في مدينة سدة الهندية سنة ١٩٦٨، حيث يهدف إلى إنتاج الألياف، كما انه يتكون من معملين هما:.

معمل رقم١، ينتج هذا المعمل حامض الكبريتيك المركز والمخفف.

معمل رقم ٢، ينتج هذا المعمل (الصودا الكاوية، الكلور السائل ، حامض الهيدروكلوريك ، هايبوكلورات الصوديم ، كلوريد الحديديك)

٢- مصنع الأكياس البلاستيكية :-

تم تأسيس هذا المصنع في سنة ١٩٧٩ في مدينة تكريت . وفي سنة ١٩٨٩ تم إضافة خط نسيجي نمساوي المنشأ. أما في سنة ١٩٩٥ فقد صدر أمر بنقل المصنع إلى مدينة سدة الهندية ، علما أن المنتج الأساسي لهذا المصنع هو الأكياس البلاستيكية.

٣. مصنع النشأ الدكسترين:-

تم تأسيس هذا المصنع سنة ١٩٨٢ في مدينة الهاشمية التابعة لمحافظة بابل، وتم ربطه بمصانع تعليب كربلاء لغاية ١٩٨٥ ليتم بيعه إلى القطاع الخاص . وفي سنة ١٩٩٥ صدر قرار بنزع ملكيته من القطاع الخاص واعتادت امتلاكه من قبل الدولة ليتم ربطه بالشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة ومن ثم ربطه بشركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية ، حيث يقوم هذا المصنع بإنتاج النشأ الغذائي.

ثانيا:- اتخاذ القرارات التشغيلية في الشركة عينة البحث باستخدام مفهوم التكلفة الملائمة

عادة ما تتخذ داخل الشركة عينة البحث العديد من القرارات التشغيلية وبشكل روتيني، بحيث انه لا توجد معالم واضحة لعملية اتخاذ القرارات كونها تتم من قبل موظف منحت له من الصلاحيات والمسؤوليات ما جعلته مخولا للقيام بهذه المهام ، وبالتعاون مع قسم التكاليف دون إجراء الدراسة العلمية والتقويم الصحيح للبدائل المتاحة. ومن

القرارات التشغيلية التي لاحظاها الباحثان هو ما يتعلق بقرار قبول الطلبيات الخاصة وطرق تسعيرها، لذلك فان الأجزاء القادمة من البحث ستتناول اتخاذ قرارات قبول طلبية خاصة في الشركة عينة البحث ومن ثم اقتراح الباحثان إجراء التحليل التفاضلي من اجل إعطاء القرار المناسب المتعلق بقبول أو رفض الطلبية.

١- اتخاذ قرارات قبول طلبية خاصة في الشركة عينة البحث:

عادة ما تتسلم الشركة عينة البحث طلبات خاصة لإنتاج بعض منتجاتها من قبل جهات مختلفة قد تكون قطاع عام أو قطاع خاص وبأسعار اقل من الأسعار المحددة من قبل الشركة ، ولكن لم يرى الباحثان أي محاولة لإجراء دراسة علمية تتعلق بقبول أو رفض هذه الطلبيات لقد تم اختيار طلبيه خاصة عرضت على الشركة عينية البحث والمتعلقة بإنتاج وبيع منتج الصودا الكاوية الذي يعد احد منتجات معمل رقم ٢ التابع إلى المصنع الكيمياوي للشركة .

وبالرغم من أن هذا المنتج لم يبلغ أي مستوى من مستويات الطاقة في عام ٢٠٠٦ أي بمعنى آخر وجود طاقة فائضة ، فان الشركة اتخذت قرار برفض عرض تقدمت به إحدى شركات القطاع الخاص تطلب فيه شراء ٤٠٠ طن من منتج الصودا الكاوية وبسعر ٧٠٠ ألف دينار للطن الواحد لان هذا السعر سيحقق لها صافي خسارة مقدارها ٣٩١٨٤٨٠٠ دينار أي ما يعادل ٩٧٩٦٢ دينار للطن الواحد وكما هو مبين في كشف الدخل الآتي الموضح بالجدول رقم (١) والمعد من قبل قسم التكاليف في الشركة .

جدول رقم (١) : كشف الدخل لطلبية خاصة من منتج الصودا الكاوية لعام ٢٠٠٦

تفاصيل	بالغ	بالغ
راد المبيعات		٢٨٠٠٠٠٠٠
_ تكاليف الإنتاج المباع:		
واد مباشرة	٧٩٠٩٢٠٠	
جور مباشرة	٩٢٩٤٠٠	
ت ص غ م متغيرة	١٨٥٤٤٠	
ت ص غ م ثابتة	٢٢٣٩١٦٤٠	٣١٤١٥٦٨٠
جمالي تكاليف الإنتاج المباع		
جمل خسارة		(٣٤١٥٦٨٠٠
_ تكاليف تسويقية متغيرة		
كاليف تسويقية ثابتة	١٥٦٨٠	
كاليف إدارية	٣٣٣٦٠	(٥٠٢٨٠٠٠
جمالي التكاليف الإدارية والتسويقية	٤٥٣٧٦٠	(٣٩١٨٤٨٠٠
سافي خسارة		
سافي الخسارة للطن الواحد		٩٧٩٦١
٣٩١٨٤٨٠٠ \ ٤٠٠ طن		

المصدر :إعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات التكاليف

يلاحظ من نتائج الكشف أعلاه ، عدم وجود تمييز أو فصل لعناصر التكاليف الملائمة والتكاليف غير الملائمة لغرض اتخاذ قرار قبول أو رفض الطلبية الخاصة المتعلقة بإنتاج وبيع الصودا الكاوية ، أي بمعنى آخر عدم وجودا سس علمية مستندة على إجراء التحليل التفاضلي لحسم مثل هذه القرارات ، فضلا عن ذلك فان الكشف أعلاه قد اعد على أساس التكاليف الكلية وهذا ما ينعكس على عدم سلامة النتائج

التي سيسفر عنها تطبيق هذا الأساس وذلك لان الشركة ستتحمل بعض من عناصر التكاليف الثابتة في جميع الأحوال في الأجل القصير أي هي غير ملائمة.

على آية حالة فان عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بقبول أو رفض طلبيه خاصة يجب أن تركز على الإيرادات والتكاليف الملائمة والتي يتوقع تفاوتها في ضل البدائل المتاحة أمام الشركة وهذا ما سيتم تناوله في الجزء القادم .

اتخاذ قرارات قبول طلبية خاصة في ظل التحليل التفاضلي

عادة ما تتم عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بقبول طلبية خاصة بالاعتماد على إجراء التحليل التفاضلي الذي يحاول معالجة جميع المشاكل التي تواجه الشركة وذلك لاعتماده على الإيرادات والتكاليف الملائمة والتي تكون مختلفة مابين البدائل المتاحة ، لأنه يوفر صورة واضحة عن موقف الشركة عند اتخاذ القرارات ، وقد تنقلب النتائج عند تطبق مثل هذا التحليل وهذا ما يبدو واضحا من نتائج كشف الدخل الموضح في جدول رقم (٢) الذي يبين أن على الشركة أن تقبل الطلبية الخاصة لأنها ستحقق ربح إضافي مقداره ١٨٩٦٠٢٨٠٠ دينار، أي أن حصة الطن الواحد من الربح بمقدار ٤٧٤٠٠٧ دينار

جدول رقم(٢): كشف الدخل في ظل مفهوم التحليل التفاضلي لقرار قبول أو رفض طلبيه خاصة من منتج الصودا الكاوية لعام ٢٠٠٦

بيان	رار رفض الطلبية الخاصة الاستمرار بالنشاط الحالي ذي يتضمن بيع ٥١٠٠ ن بسعر(١) مليون دينار	رار قبول الطلبية خاصة إضافة إلى لاستمرار بالنشاط حالي	فرق
براد المبيعات كلفة المبيعات	٥١٠٠٠٠٠٠٠ (١١٥٢٥٦٤٣٠٠	٥٣٨٠٠٠٠٠٠ (١٢٤٢٩٦١٥٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠ (٩٠٣٩٧٢٠٠
امش المساهمة	٣٩٤٧٤٣٥٧٠٠	٤١٣٧٠٣٨٥٠٠	18960280

*** المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات التكاليف .**

يلاحظ من الكشف أعلاه انه تضمن عناصر التكاليف المتغيرة والتي عدت ملائمة لغرض اتخاذ قرار قبول أو رفض طلبية تنفيذ منتج الصودا الكاوية والتي تتمثل بالمواد المباشرة ، الأجور المباشرة، ت ص غ م المتغيرة ، التكاليف التسويقية المتغيرة وذلك لتوفر خصائص التكاليف الملائمة التي تم استعراضها في الجانب النظري .

إما التكاليف غير الملائمة فتمثلت بعناصر التكاليف الثابتة التي تم استبعادها من التحليل أعلاه ، لان الشركة ستتحملها سواء تم قبول الطلبية أو رفضها .

وعلية يمكن القول ، أن النتائج التي أسفر عنها التحليل التفاضلي تبين أن على الشركة قبول هذه الطلبية لان إيراد مبيعات الطلبية يغطي التكاليف الملائمة المتمثلة بعناصر التكاليف المتغيرة للطلبية .

كما أن عملية تحديد التكاليف الملائمة لها من الأهمية التي تساعد إدارة شركة الفرات بشكل خاص والشركات الأخرى بشكل عام في ترشيد قراراتها بالشكل الذي يؤدي إلى استغلال الطاقة الفائضة لديها وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق الأرباح .

كما يمكن التوصل إلى النتائج نفسها لتقيم الطلبية الخاصة بتنفيذ منتج الصودا الكاوية من خلال التركيز على الإيرادات والتكاليف الملائمة التي تتفاوت بين البديلين المتاحين لشركة الفرات إذ يمكن لمحاسب التكاليف أن يتجاهل التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة والتكاليف التسويقية الثابتة والتكاليف الإدارية لأنها تكاليف غير ملائمة ولا تؤثر على نتيجة القرار وكما مبين في الجدول رقم(٣)

جدول رقم (٣) :الإيرادات والتكاليف الملائمة لطلبيه الصودا الكاوية

تفاصيل	بالغ	بالغ
راد المبيعات		٢٨٠٠٠٠٠٠
_ تكاليف الإنتاج المباع المتغيرة		
واد مباشرة		
جور مباشرة	٧٩٠٩٢٠٠	
ت ص غ م متغيرة	٩٢٩٤٠٠	
كاليف تسويقية متغيرة	١٨٥٤٤٠	
جمالي تكاليف الإنتاج المباع المتغيرة	١٥٦٨٠	(٩٠٣٩٧٢٠٠
الزيادة في أرباح الشركة نتيجة قبول الطلبية		١٨٩٦٠٢٨٠

المصدر إعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات التكاليف.

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

عدم وجود تمييز واضح في حسابات تكاليف الشركة عينة البحث للتكاليف الملائمة وغير الملائمة لما لها من دور بارز في عملية اتخاذ القرار.

2- عدم قيام الشركة بإتباع الخطوات العلمية لعملية اتخاذ القرار مع عدم قيامها بإجراء التحليل التفاضلي للتكاليف لما له من دور في مساعدة المدير في اتخاذ قرارات صائبة ورشيدة.

٣- قيام الشركة برفض الطلبية الخاصة بشراء ٤٠٠ طن من الصودا الكاوية بسعر البيع ٧٠٠ ألف دينار للطن الواحد بحجة إنها ستحقق خسارة مقدارها ٩٧٩٦٢ دينار عن كل طن وذلك لأنها لم تعتمد على مفهوم التكاليف الملائمة عند اتخاذ هذا القرار.

٤- عند قيام الشركة عينة البحث بتحديد التكاليف الملائمة والتكاليف غير الملائمة لهذا القرار (الطلبية) فأن الشركة ستحقق ربح إضافي مقداره ١٨٩٦٠٢٨٠٠ دينار.

ثانيا : التوصيات

ينبغي على محاسبي الكلفة في الشركة أن يكونوا على فهم واضح لتصنيفات التكاليف بشكل جيد ليتمكنوا من تحديد التكاليف الملائمة وغير الملائمة،وذلك من خلال الدورات التدريبية والتطويرية التي تتعلق بهذا الموضوع.

ينبغي على إدارة الشركة عينة البحث إتباع الخطوات العلمية اللازمة عند اتخاذ القرارات التشغيلية لتتمكن من اتخاذ القرار الصحيح والسليم.

ضرورة قيام الشركة عينة البحث بقبول مثل هذه الطلبية لان ذلك سيحقق ربح إضافي مقداره ١٨٩٦٠٢٨٠٠ دينار.

ضرورة بذل الجهود من قبل الشركة لغرض معرفة الأسباب التي تقع خلف انخفاض كميات الإنتاج قياسا بمستويات الطاقة المخطط لها.

ضرورة قيام الشركة بدراسة الطلبات التي تقدم لها مع ضرورة إجراء التحليل التفاضلي للتكاليف بغية أن تكون نتائج القرار دقيقة.

الفصل السادس
تأثر الاستثمار الزراعي بظاهرة التضخم الإنتاجي

يقصد بالتضخم الارتفاع العام والمستمر للأسعار، ينتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. وينشأ التضخم نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الصادرات والواردات وبين الادخار والاستثمار وبين الأرض الزراعية والسكان وبين الإيرادات الحكومية والنفقات العامة، بالإضافة إلى ضعف الطاقات الإنتاجية وانخفاض معدلات تكوين رؤوس الأموال ، أو قد يكون تضخم مستورد. وتعتمد بعض الدول النامية على التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يؤدى إلى تورط اقتصادها في السياسات التضخمية التي تؤدى إلى انهيار خطط التنمية من ناحية وانتشار ظاهرة التفضيل السلعي والتخلي عن التفضيل النقدي أو إحجام الأفراد عن الادخار خشية من انخفاض القوة الشرائية لمدخراتهم من ناحية أخرى .

ومن المعروف أن الدولة اهتمت بتنمية القطاع الزراعي وذلك بإتباع عدة سياسات للدعم منها سياسة تقديم القروض الزراعية بدون فوائد والإعانات وشراء بعض المحاصيل بأسعار تشجيعية وتوزيع الأراضي البور مجاناً على الأفراد والمشاريع والشركات. وبصفة عامة ازدادت الإعانات الحكومية من ١٧ مليون ريال عام ١٩٧٠، إلى ٥٢٨٧.٥ مليون ريال عام ٢٠٠٠م، كما حدث توسع كبير في الإنفاق الحكومي، إذ أزداد من ٨٦.٩٨ مليار ريال عام ١٩٨٠، إلى ١٨١.٤٩ مليار ريال عام ٢٠٠٢م. وفى ظل الإيرادات الحكومية الراهنة ظهر العجز في الموازنة العامة للدولة بداية من عام ١٩٩٢م. وبالرغم من انخفاض قيمة الدعم الحكومي بشكل عام، إلا أن القطاع الزراعي حظي بنصيب لا يستهان به من الدعم الحكومي بلغ ٦٠.٥٣%، في حين

استحوذت القطاعات الأخرى على حوالي ٣٩.٤٧% من جملة قيمة الدعم الحكومي خلال الفترة ١٩٧٩-٢٠٠٠م

كما أن أنظمة إعانة المدخلات التي يقدمها البنك الزراعي العربي السعودي كنسبة معينة من تكاليف المدخلات المستوردة (المكائن والآلات الزراعية)، أدت إلى التوسع في شراء تلك الآلات وبقدرات عالية لا تتمشى مع المساحات المستغلة فعلياً للحيازات الزراعية في مختلف المناطق الإنتاجية ومن ثم فهناك طاقات رأسمالية عاطلة أو استثمارات زراعية غير منتجه، أدت إلى زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي نظراً لزيادة إهلاكات تلك الأصول كجزء من التكاليف الثابتة للإنتاج الزراعي. وفى ظل وجود التضخم ترتفع أسعار السلع الزراعية وتنخفض قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية والداخلية الأمر الذي يؤدى إلى تحول الاستثمارات إلى القطاعات الأخرى غير الزراعية وانخفاض إنتاجيتها.

الأهداف البحثية:

يستهدف هذا البحث دراسة أثر التضخم على الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية في المملكة العربية السعودية. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر دراسة الأهداف الفرعية التالية:

قياس معدل التضخم والفجوة التضخمية في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٣م.

دراسة العلاقة بين التضخم والإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية في المدى الطويل وذلك من خلال توصيف وتقدير نموذج قياسي يعكس العلاقة الديناميكية بينهما في المدى القصير مع تقدير معالم حالة التوازن في المدى الطويل.

الأسلوب البحثي:

اعتمدت هذه الدراسة في قياس معدل التضخم على المعايير المستخدمة في الفكر الاقتصادي وأهمها ما يلي:

الرقم القياسي الضمني number Implicit index لاستبعاد أثر الأسعار على الناتج المحلي الإجمالي ويهتم صندوق النقد الدولي بحساب هذا الرقم كمؤشر للاتجاهات التضخمية. **ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:**

الناتج المحلي الإجمالي النقدي في الفترة ت

الرقم القياسي الضمني = ــــــ × ١٠٠

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة ت

فإذا كان الرقم القياسي الضمني = ١٠٠ دل ذلك على وجود استقرار تام في المستوى العام للأسعار، أما إذا زاد عن ١٠٠ دل ذلك على ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويعتبر الرقم القياسي الضمني أدق المعايير في قياس حركة الأسعار وذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات، كما أنه يضم أسعار كل من الجملة والتجزئة على السواء.

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة Cost of living index ويقيس هذا الرقم التغيرات في الأسعار التي تمس مختلف فئات المجتمع. وتقوم مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط بحساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ويتضمن عدة سلع وخدمات أهمها الأطعمة والمشروبات ، إيجارات المساكن، الأقمشة والملابس، الأثاث والتجهيزات المنزلية، الخدمات الصحية، النقل والمواصلات، التعليم والترفيه، والخدمات الأخرى.

معامل الاستقرار النقدي Coefficient of monetary stability ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\beta = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن : β تمثل معامل الاستقرار النقدي، $\frac{\Delta M}{M}$ تمثل معدل التغير في كمية وسائل الدفع، $\frac{\Delta Y}{Y}$ تمثل معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية في الفترة ت.

فإذا كانت β = صفر فهذا يعنى أن هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، أما إذا كانت β موجبة فهذا يدل على أن هناك ضغطاً تضخمياً يدفع الأسعار نحو الارتفاع، في حين إذا كانت β سالبة فهذا يعنى أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض.

فائض الطلب Excess Demand ويستند هذا المعيار على نظرية كينز في الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار. ويتم حساب فائض الطلب من المعادلة التالية:

$$D_x = (C_p + C_g + I + E) - Y$$

حيث أن: D_x تمثل إجمالي فائض الطلب في الفترة ت،C_p تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية في الفترة ت، C_g تمثل الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية في الفترة ت، I تمثل الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية، E تمثل الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية في الفترة ت، Y تمثل الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة في الفترة ت.

فإذا زاد مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن هذا الفرق يمثل إجمالي فائض الطلب والذي يعكس نفسه في شكل ارتفاع في الأسعار الجارية للسلع والخدمات المنتجة.

صافي فائض الطلب Net Excess Demand وهو ذلك الجزء من فائض الطلب الذي لم يقابله عجزاً في ميزان العمليات الجارية وهو يمثل ضغطاً تضخمياً يدفع الأسعار نحو الارتفاع. ويتم حساب صافي فائض الطلب من المعادلة التالية:

$$D_{xn} = (D_x - F)$$

حيث أن : D_{xn} تمثل صافي فائض الطلب في الفترة ت، D_x تمثل إجمالي فائض الطلب في الفترة ت، F تمثل مقدار العجز في العمليات الجارية بميزان المدفوعات.

نسبة الفجوة التضخمية Inflation Gap ويتم حسابها عن طريق قسمة صافي فائض الطلب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. والفجوة التضخمية تمثل ضغط صافي فائض الطلب على القدرة الفعلية للإنتاج المحلي وللطاقة الاستيرادية للاقتصاد السعودي.

الإفراط النقدي Excess money ويستند هذا المعيار على الاتجاهات المعاصرة في نظرية كمية النقود. ويتم حسابه من المعادلة التالية:

$$Mext = \varnothing_o\ Y_t - M_t$$

حيث أن: Mext تمثل حجم الإفراط النقدي الذي يزيد عن المستوى الأمثل لكمية النقود،$\varnothing_o$ تمثل متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس. ويمكن الحصول على $\varnothing$ عن طريق قسمة كمية النقود المتداولة M على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، Y_t تمثل حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة M_t, t تمثل كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة t.

كما تعتمد هذه الدراسة في تقدير العلاقة الانحدارية بين الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية وبعض العوامل المحددة لها خلال الفترة ١٩٨٥ –٢٠٠٣م على تحليل السلاسل الزمنية والكشف عن استقرارها باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأهمها اختبار ديكي – فوللر الموسع (ADF) واختبار فيليبس – بيرون (P.P)، حيث تتفق هذه الاختبارات في معالجتها لمعلمة القاطع (μ). ولأهمية تحديد الفجوة الزمنية المستخدمة في اختبارات جذر الوحدة، فقد تمت الاستفادة من معيار Akiake information Criterition في اختبار ديكي – فوللر الموسعDickey - Fuller، كما تم استخدام أسلوب نيوي– وست Newey-west في اختبار فيليبس – بيرون Phillips – Perron للتصحيح في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي. وفى حالة قبول فرضية العدم (عدم استقرار متغيرات النموذج) يتم تحديد درجة التكامل للمتغيرات التي يتضمنها النموذج. فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى تكون السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى وبالتالي يصعب الوصول إلى علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

وقد تمكن Engle and Granger من إثبات أنه يمكن استخدام سلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى دون التضحية بالعلاقة طويلة الأجل وذلك من خلال تحليلات التكامل المشترك Co-integration. وتتم تحيلات التكامل المشترك بطريقتين هما: (١) اختبار استقرار بواقي معادلة التكامل المشترك ذو المرحلتين ، فإذا كانت البواقي متكاملة من الدرجة صفر، أي ساكنة فإن السلسلة الزمنية تكون متكاملة تكاملاً مشتركاً، أي يوجد علاقة طويلة الأجل بينهما. وفى حالة النماذج المتعددة

(أكثر من متغيرين) فيتم استخدام اختبار Johansen - Juselius وينطوي هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive model (VAR)، باستخدام دالة الإمكانية العظمى Maximum Likelihood Function، ويفترض اختبار Johansen - Juselius(J – J) وجود P من المتغيرات الاقتصادية في متجه الانحدار الذاتي من الدرجة K كما يلي:

$$X_t = \mu + \pi_1 \; X_{t-1} + \ldots\ldots\ldots\ldots \; \pi_k \; X_{t-k} + e_t$$

حيث أن : μ تمثل الجزء الثابت ، π تمثل مصفوفة من الدرجة P ويمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك باستخدام الاختبارات التالية:

١- اختبار الأثر Trace (مجموع عناصر قطر المصفوفة) ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{P} \ln(1-\lambda_i)$$

٢- اختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Values Test ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{max} = -T \ln(1-\lambda_{r+1})$$

ومن خلال مقارنة نسبة الإمكانية بالقيم الحرجة عند المستوى الاحتمالي ١%، ٥% يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك وبالتالي يفضل استخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction model (ECM) . ويمكن صياغة هذا النموذج على النحو التالي:

$$\Delta y_t = a \, \Delta X_t + \theta \, (y_{t-1} - B \, X_{t-1}) + \mu_t$$

حيث أن: $\Delta\ y_t$ تساوى $(y_t - y_{t-1})$. ويبين نموذج تصحيح الخطأ أن التغير في y_t لا يعتمد على التغير في X_t فقط، بل يعتمد أيضاً على مدى البعد عن التوازن بين y_t, X_t. ويتميز نموذج تصحيح الخطأ بأنه يعكس التغيرات الحركية في النموذج، كما يعكس العلاقة طويلة الأجل دون فقدان خصائصها.

مصادر البيانات البحثية:

تعتمد هذه الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة في كل من:

منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام التي تصدرها وزارة الاقتصاد والتخطيط للفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٣م.

التقرير السنوي الثامن والثلاثون الذي أصدرته مؤسسة النقد العربي السعودي عام ٢٠٠٢م.

التقارير السنوية التي أصدرتها إدارة الإحصاء التابعة للبنك الزراعي العربي السعودي للفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٣م.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي تصدره الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي ،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،سبتمبر ، ٢٠٠٤م .

النتائج البحثية:

أولاً: الضغوط التضخمية في الاقتصاد السعودي

يتضح من نتائج المعايير الاقتصادية المستخدمة في قياس الضغوط التضخمية في الاقتصاد السعودي والواردة بجدول (١) أن معدلات التضخم النقدي (الظاهر) استمرت عند مستويات منخفضة خلال الفترة ١٩٨٥–٢٠٠٣م، نتيجة تطبيق

السياسات النقدية والمالية التي من شأنها السيطرة على الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار النسبي للأسعار. ويوصف التضخم في المملكة العربية السعودية بأنه تضخم مكبوت وقد يسميه البعض بالتضخم المقيد أو الحبيس Suppressed inflation وهو نوع من التضخم المستتر وفى ظله لا ترتفع الأسعار نظراً لوجود الدعم الحكومي، حيث بلغت قيمة القروض المقدمة من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة نحو ١٩.٨ مليار ريال عام ١٩٧٩م، ثم تراجعت حتى بلغت نحو ٦.٣ مليار ريال عام ٢٠٠٠م. كما بلغت قيمة الإعانات الحكومية في المجالات المختلفة (المواد الغذائية والقمح والشعير المحلي والمستورد والأعلاف والضمان الاجتماعي والشئون الاجتماعية والكهرباء والنقل والمواصلات) نحو ٣.٩ مليار ريال عام ١٩٧٩م، ازدادت إلى ١٢.٩ مليار ريال عام ١٩٨٨م، ثم تراجعت حتى بلغت نحو ٥.٣ مليار ريال عام ٢٠٠٠م

وبمقارنة معدلات النمو السنوية في كل من كمية النقود المعروضة والدخل المحلي الإجمالي، يتضح أن معاملات الاستقرار النقدي أخذت قيم موجبة فيما عدا عام ١٩٩٠م. وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٠.٩ عام ٢٠٠٠ م وحد أعلى بلغ ٧.٠ عام ١٩٨٥م وهذا يعنى أن هناك اتجاهات تضخمية تدفع الأسعار نحو الارتفاع ويعزى السبب في ذلك إلى تفوق معدلات النمو السنوية في كمية النقود المعروضة على نظيرتها المقدرة للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الواردة بجدول (١).

وقد تضاعف الطلب المحلي الإجمالي (الإنفاق القومي)، إذ بلغ نحو ٦٢٠.٨ مليار ريال عام ٢٠٠٣م ،يمثل ١٨٥% مثل قيمته في عام ١٩٨٥م. وفى ضوء زيادة الدخل

المحلي الإجمالي الحقيقي يتضح أن هناك فائض في الطلب يقدر بنحو ١٢ مليار ريال، يمثل ٢.١% من الناتج المحلي الحقيقي عام ٢٠٠٠م. ومع الأخذ في الاعتبار مقدار الفائض والعجز في الموازنة العامة، يتضح أن كل من صافي فائض الطلب ونسبة الفجوة التضخمية أخذ قيما سالبة وبالتالي فإن الطلب الكلى لا يؤدى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ويعزى ذلك إلى السياسات الانكماشية التي انتهجتها المملكة، بالإضافة إلى القدرة الذاتية للاقتصاد السعودي المتمثلة في استمرار زيادة الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي، المعتمد على القطاع البترولي بنسبة ٣١.٧% عام ٢٠٠٠م.

ويقدر متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية السيولة المحلية (عرض النقود) بنحو ٠.٣٨٢ عام ١٩٨٥م. وبافتراض ثبات هذه النسبة من ناحية وثبات سرعة تداول النقود من ناحية أخرى، يتضح أن كمية النقود المثلى المقابلة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ازدادت من ١٥٠.٢٤ مليار ريال عام ١٩٨٥م، إلى ٢٣٧.٢٦ مليار ريال عام ٢٠٠٣م. وفى ضوء كمية النقود المعروضة (السيولة المحلية)، يتضح أن حجم الإفراط النقدي الزائد عن كمية النقود المثلى، ازداد من ٩.٠٧ مليار ريال، يمثل ١.٩٣% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ١٩٩٠م، إلى ١٧٤.٥٥ مليار ريال، بنسبة ٢٨.١% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠٠٣م. ويمثل الإفراط النقدي قوة شرائية في السوق دون أن يقابلها معروض مادي من السلع والخدمات وبالتالي تتجه الأسعار نحو الارتفاع.

ثانياً: التكامل المشترك بين الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية والعوامل المحددة لها

المتغيرات المستخدمة في التقدير:

يعتبر معدل التضخم السائد في المملكة من العوامل الاقتصادية الهامة المحددة للإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية، بالإضافة إلى جملة قيمة القروض التي يقدمها البنك الزراعي العربي السعودي. وقد تراوحت الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية بين حد أدنى بلغ ١٠.٥٣ مليون ريال خلال الفترة ١٩٩٥–١٩٩٩م وحد أعلى بلغ ١١.٩٠ مليون ريال خلال الفترة ١٩٨٥–١٩٨٩م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١١.٢٥ مليون ريال وبمعامل اختلاف يبلغ ٤.٧٣% خلال الفترة ١٩٨٥–٢٠٠٣م وبصفة عامة تراجعت الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية بمعدل ضئيل بلغ ٠.٠٤% سنوياً خلال فترة الدراسة (جدول ٢). أما فيما يتعلق بمعدل التضخم السائد في المملكة معبراً عنه بالرقم القياسي الضمنيnumber Implicit index فقد تراوح بين حد أدنى بلغ ٧٣.٧٢ عام ١٩٨٨م وحد أعلى بلغ ١١٧.٨ عام ٢٠٠٣م، بمتوسط يقدر بنحو ٩٤.٤١ وبمعامل اختلاف يبلغ ١٣.٤%. وقد أزداد الرقم القياسي الضمني بمعدل بلغ ٢.١% سنوياً خلال فترة الدراسة. كما تراوحت جملة قيمة القروض الزراعية بين حد أدنى بلغ ٤١٢.٦ مليون ريال عام ١٩٩٥م وحد أعلى بلغ ١٥٥١.٢ مليون ريال عام ١٩٨٥م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٩٣٨.١٥ مليون ريال وبمعامل اختلاف يبلغ ٣٥.١% خلال فترة الدراسة. وقد تناقصت جملة قيمة القروض الزراعية بمعدل بلغ ٧.٣% سنوياً خلال الفترة ١٩٨٥–١٩٩٥م، ثم اتخذت اتجاهاً عاماً صعودياً وازدادت بمعدل بلغ ١٥.٦% سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥–٢٠٠٣م (جدول ٢).

اختبارات استقرار وسكون المتغيرات (اختبارات جذر الوحدة):

تم استخدام الاختبارات الكمية ومنها اختبار ديكي فوللر الموسع Dickey - Fuller(ADF) واختبار فليبس وبيرون Phillips – Perron (P.P) في الكشف عن استقرار وسكون المتغيرات أو السلاسل الزمنية. وقد تم الاستغناء عن اختبار ديكي فوللر البسيط نظراً لعدم أخذه أو تجاهله الارتباط الذاتي في الخطأ العشوائي وهذا يؤدى إلى عدم اتسام تقديرات المربعات الصغرى لمعادلة الانحدار بالكفاءة .

وباستعراض البيانات المتعلقة باختبارات جذر الوحدة (اختبار ديكي فوللر الموسع واختبار فليبس وبيرون) الواردة بجدول (٣)، يتضح أن جميع المتغيرات المستخدمة في التقدير تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة في المستوى العام في حالة وجود قاطع وبدون اتجاه عام وكذلك في حالة وجود أو عدم وجود كل من القاطع والاتجاه الزمني العام، حيث أن قيم (t) المحسوبة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥%. وبأخذ الفروق الأولى للمتغيرات المستخدمة في التقدير، اتضح أن جميعها أصبحت مستقرة، أي أنها لا تحتوي على جذر الوحدة، حيث أن قيم (t) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥% أو ١% ومن ثم تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة مما يبرر المضي قدماً في إجراء التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ.

تقدير معادلة التكامل المشترك للمتغيرات:

مما سبق اتضح أن جميع المتغيرات المستخدمة في التقدير مستقرة في الفروق الأولى وبالتالي فهي متكاملة من نفس الدرجة مما يدل على أن هذه السلاسل تتحرك معاً عبر الزمن وأن هناك فترة زمنية طويلة الأجل تعرف بانحدار التكامل المشترك. وتتم اختبارات التكامل المشترك بعدة طرق منها طريقة أنجل – جرانجر ذات الخطوتين Two Step Test Engle-Granger for Co-integration ، ففي الخطوة الأولى يتم إجراء انحدار التكامل المشترك للإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية كمتغير تابع وكل من معدل التضخم وجملة قيمة القروض الزراعية كمتغيرات تفسيرية. **وأمكن التعبير عن هذه العلاقة في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة كما يلي:**

$$\text{Log } y_t = 2.674 - 0.191 \text{ Log } X_1 + 0.09 \text{ Log } X_2$$

$$(10.38)^{**} \quad (-3.48)^{**} \quad (4.47)^{**}$$

$$R^2 = 0.63 \qquad F= 13.39 \qquad D.W = 1.42$$

ويتضح من معادلة التكامل المشترك أن جميع المتغيرات المستقلة بدرجة معنوية وذات إشارة مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية. وتبين أن زيادة معدل التضخم (X_1) بنسبة ١٠% تؤدى إلى انخفاض الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية بنسبة ١.٩١%، أما زيادة جملة قيمة القروض الزراعية (X2) بنسبة ١٠% تؤدى إلى زيادة قدرها ٠.٩% في الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية. مما جعل الحكومة السعودية تعيد هيكلة الإعانات الزراعية المقدمة للمزارعين. فقد تم تخفيض إعانة بعض الآلات الزراعية من ٤٥% إلى ٢٥% فقط وربط أحقية

هذه الإعانة (٢٥%) بالسداد في موعد استحقاق القسط السنوي لهذه الآلات الزراعية. كما تبين أيضاً أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تفسر حوالي ٦٣% من التغيرات التي حدثت في الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية، أما بقية التغيرات وتقدر بنحو ٣٧% تعزى إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

وفى ضوء اختبار Breusch-GodFrey serial correlation LM Test والذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط الذاتي في البواقى، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ١.٢٤ وهى غير معنوية إحصائياً مما يدل على خلو انحدارات التكامل المشترك من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقى. كما يتضح أيضاً من اختبار Arch Test والذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج لاختلاف التباين في السلسلة، أن قيمة (F) المحسوبة بلغت ٢.٢ وهى غير معنوية إحصائياً ما يدل على أن معادلة التكامل المشترك لا يوجد بها ارتباط ذاتي في تباين السلسلة.

وبإجراء اختبارات جذر الوحدة للبواقى المقدرة لحدود الخطأ في معادلة التكامل المشترك، الواردة بجدول (٤) ومنها يتضح أن البواقى مستقرة فقط في المستوى وذلك في حالة عدم وجود قاطع أو اتجاه زمني عام عند مستوى معنوية ١%. أما في حالة وجود قاطع وبدون اتجاه عام وكذلك في حالة وجود قاطع واتجاه زمني عام تصبح البواقى مستقرة عند أخذ الفروق الأولى ولذلك لم يتم الاستمرار في إجراء الخطوة الثانية لطريقة أنجل جرانجر. وهذه الاختبارات لم تعد دقيقة خاصة في حالة أكثر من متغيرين ولذلك يفضل اختبار (Johansen and Juselius) ، حيث يأخذ في الاعتبار وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك.

اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك:

يتضح من نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى الواردة بجدول (٥) رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر وقدرها ٤٢.٦٢ أكبر من القيمة الحرجة البالغة ٤٢.٤٤. أما بالنسبة للقيمة التالية لها وقدرها ١٣.٥٧ تقل عن القيمة الحرجة البالغة ٢٥.٣٢ وبالتالي فإن اختبار الإمكانية العظمى يدل على عدم رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجه وحيد على الأكثر للتكامل المشترك . كما أعطى اختبار القيمة الذاتية العظمى نفس نتائج اختبار الأثر. ومما سبق يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية وكل من التضخم وجملة قيمة القروض الزراعية. وأمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$\Delta \text{Log } y_t = -0.056 - 1.08\, \Delta \text{ Log } X_{1t} + 0.67\, \Delta \text{Log } X_{2t}$$

$$(0.15) \quad (0.25) \qquad\qquad (1.15)$$

$$\text{Log Lokelihood} = 81.03$$

ويتضح من نموذج جاهانسن المقدر أن زيادة معدل التضخم (X_{1t}) بنسبة ١٠٪ تؤدى إلى انخفاض الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية بنسبة ٨,١٠٪، أما زيادة جملة قيمة القروض الزراعية (X_{2t}) بنسبة ١٠٪ تؤدى إلى زيادة قدرها ٦.٧٪ في الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية. وتشير الأرقام بين الأقواس إلى قيم الأخطاء المعيارية ، كما بلغت قيمة Log Lokelihood نحو ٨١.٠٣.

الفصل السابع
الدعم النقدي لدول الاقتصاد النامي من خلال صندوق النقد الدولي

المؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار والتنمية، وهي مملوكة للدول الأعضاء بها، وتعمل المؤسسات علي توفير التمويل، والمعونة الفنية، والمشورة في مجال السياسات، والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات الدولية على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي، ومن بيناهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة على نطاق واسع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن المعروف عن المؤسستين بشكل عام القيام بثلاثة أدوار هامة كما يلي :

المقرضين والمستثمرين :

تعتبر المؤسسات المالية الدولية ومن أهمها البنك وصندوق النقد الدوليين، أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في العالم حيث يصل حجم الإقراض إلي ما بين ٤٠ مليارو ٥٠ مليار دولار أمريكي سنويا توجه إلي الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، كما تقوم هذه المؤسسات المالية الدولية بأدوار مختلفة تتمثل في توفير القروض، والمنحل لحكومات وذلك لصالح مشروعات محددة أو لتصرف في مجال الإصلاحات السياسية والمعونة الفنية كما تقوم مؤسسات أخري بالاستثمار في مشروعات القطاع الخاص أو توفير الضمانات لمشروعات القطاع الخاص.

وسطاء معرفة :

تعتبر المؤسسات المالية الدولية وعلي رأسها البنك الدولي أحد المصادر الهامة للمعرفة في مجال التنمية والسياسات، كما تعد في الحقيقة الجهة المنوطة بإعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي، والاستثمار ونظر الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية في مجال الإقراض والمعرفة، فهي تتمتع بأثر كبير علي عملية رسم السياسات في معظم الدول في مناطق أمريكا اللاتينية واسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ووسط وشرق أوربا.

حارس البوابة :

تؤثر المؤسسات المالية الدولية علي إجمالي قيمة التمويل الموجه للتنمية المتاح أمام الدول ومكوناته سواء بشكل مباشر او غير مباشر، فالبحوث والتحليلات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول سياسات الدول الاقتصادية تؤثر عادة علي حجم مساهمات التي يجوز أن ترد من الجهات المانحة أو حجم الاستثمار الذي يمكن القيام به في هذه الدول، كما أن دور البنك والصندوق المتمثل في حارس البوابة في مجال التمويل والائتمان الدوليين أقوي بالنسبة للدول التي تعتمد علي المعونات منه بالنسبة للدول التي لديها إمكانية الوصول إلي أسواق رأس المال .

وفيما يلي عرض نشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

أولاً : البنك الدولي:

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD) ،المعروف بالبنك الدولي[٢]، في عام ١٩٤٤ لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي

[٢] http://web.worldbank.org

خلفتها الحرب العالمية الثانية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية. وفي خمسينيات القرن العشرين، أضحى جلياً احتياج البلدان النامية الأشد فقراً لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو.

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 187 مساهمين فيها. ويُمثّل المساهمون من خلال مجلس المحافظين ، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. ويجتمع ونمرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

ولأن المحافظين لا يجتمع ونسوى مرة واحدة فقط في السنة، فإنهم يفوضون واجبات محددة إلى ٢٥ مديرًا تنفيذيًا، يعمل ونفيد اخل البنك الدولي. ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مديراً تنفيذياً، بينما تُمثّل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديراً تنفيذياً.

بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، توجد ثلاث مؤسسات أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع البنك الدولي: هي مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وتشكل جميع تلك المؤسسات الخمس معاً مجموعة البنك الدولي.

ويمكن توضيح أهداف ومهام كل مؤسسة في الجدول التالي :

سم المؤسسة		اريخ	دول أعضاء	أهداف	إدارة
بنك دولي	ؤسسة تمويل دولية	١٩٥	١٨ دولة	نح القروض الاستثمار بحصص ي المشروعات لاستثمارية ، وتوفير معونة الفنية لهذه مشروعات في الدول نامية	-مجلس المحافظين لكل دولة عضو في مجلس المحافظين جتمع سنويا. -مجلس الإدارة يتكون من ٢ عضوا من بينهم (أعضاء أساسين للدول لأكثر تصاديا من بينهم السعودية -مصادر التمويل من خلال صدار سندات في الأسواق العالمية تحصيل فوائد من الدول مدينة
	وكالة الدولية ضمان لاستثمار	١٩٨		زويد القطاع الخاص التامين المخاطر سياسية بهدف شجيع الشركات علي لاستثمار في الدول نامية وتوفر الخدمات قانونية والمشورة لإستراتيجية .	
	بنك الدولي لإنشاء التعمير	١٩٤		لا يقدم المساعدة إلا مشروعات التي حتمل أن تحقق عائدا قيقي ويمنح القروض دول التي تتمتع أهلية ومراكز مالية مكنها من السداد .	

	ؤسسة تنمية الدولية	١٩٦		ساعدة البلدان الأكثر قرا ف العالم، وتهدف ي تخفيض إعداد فقراء من خلال : **قديم قروض بدون ائدة نح لبرامج ستهدف تعزيز نمو الاقتصادي خفيف حدة الفاوت عدم المساواة حسين الأحوال معيشية للشعوب**	

تقدم المؤسستان المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي --البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) و المؤسسة الدولية للتنمية(IDA) -- قروضاً منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنحاً إلى البلدان التي لا تستطيع الولوج إلى أسواق الائتمان الدولية في إطار مئات أو تلك التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات على الإطلاق. وعلى خلاف المؤسسات المالية الأخرى، فإن البنك الدولي لا يعمل بغرض تحقيق الربح. حيث يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أساس السوق، كما يستخدم البنك الدولي تصنيفه الائتماني المرتفع في تمرير ميزة الفائدة المنخفضة التي يدفعها على الأموال إلى البلدان المقترضة -- أي البلدان النامية. ويتحمل البنك الدولي تكاليفه التشغيلية، حيث لا يستعين بمصادر خارجية من أجل توفير أموال لأغراض تمويل المصروفات العامة.

يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية. وبينما يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٦ بلداً .كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما ساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون.

يقدم البنك الدولي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، نوعين أساسيين من القروض و الاعتمادات: القروض الاستثمارية وقروض سياسات التنمية.

١) عمليات الاستثمار

توفر قروض واعتمادات ومنح الاستثمار موارد تمويلية لمجموعة واسعة النطاق من الأنشطة التي تستهدف إقامة البنية الأساسية المادية والاجتماعية الضرورية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد شكّلت عمليات الاستثمار، على مدى العقدين الماضيين من السنين، حوالي ٧٥-٨٠ في المائة في المتوسط من حافظة البنك.

وتغيرت عمليات الاستثمار مع مرور الوقت. وقد تركّز إقراض ومنح عمليات الاستثمار . في بادئ الأمر . على تأمين الحصول على التجهيزات والخدمات الهندسية والأهلية. إنشاءات، ولكنه أصبح الآن أكثر تركيزاً على إقامة المؤسسات، والتنمية

الاجتماعية، وتحسين البنية الأساسية للسياسات العامة اللازمة لتعزيز نشاط القطاع الخاص.

يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عمليات الاستثمار للبلدان المقترضة شريطة ألا تكون عليها أية متأخرات مُستحقة لمجموعة البنك.

٢)عمليات سياسات التنمية:

تتيح عمليات سياسات التنمية مساعدة مالية سريعة تسمح للبلدان تلبية متطلبات تمويل إنمائي فعلية أو محتملة لها أصول محلية أو خارجية. وفي العادة تساعد هذه العمليات على تحقيق مجموعة من النتائج الإنمائية المحددة من خلال برنامج متوسط الأجل للإجراءات الخاصة بالسياسات والإجراءات المؤسسية التي تتوافق مع السياسات الاقتصادية والقطاعية للبلد المعني،وعلى مدى السنتين الماليتين ٢٠٠٦، و٢٠٠٧، لم تتجاوز عمليات سياسات التنمية في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ٣٠ في المائة من إجمالي ارتباطات البنك المالية.

ومن الممكن أن تكون عمليات سياسات التنمية عمليات قائمة بذاتها أو جزءاً من سلسلة برامجية من العمليات في أغلب الأحوال. وفي العمليات البرامجية، يساند البنك تنفيذ برنامج متوسط الأجل لإصلاح السياسات من خلال سلسلة من العمليات السنوية، يتم صرف كل منها مقابل مجموعة، متفق عليها بصورة مشتركة، من إجراءات السياسات والإجراءات المؤسسية. وفي البلدان المنخفضة الدخل التي اعتمدت الحكومات فيها إستراتيجية لتخفيض أعداد الفقراء حيث تساند سلسلة سياسات التنمية تنفيذ هذه الإستراتيجية، يمكن أن يُطلق على عمليات سياسات التنمية

اعتمادات مساندة تخفيض أعداد الفقراء، وفي العادة تتكون هذه الاعتمادات من سلسلة برامجية تتضمن ثلاث عمليات سنوية.

الأهلية: يُشترط الاتفاق على إجراءات تخضع لرقابة بشأن السياسات والإصلاحات المؤسسية، والحفاظ على إطار سليم لسياسات الاقتصاد الكلي لاستيفاء شروط الأهلية لعمليات سياسات التنمية. وتعتبر البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض فقط من المؤسسة الدولية للتنمية التي تعاني ارتفاعاً شديداً في أعباء مديونياتها مؤهلة لعمليات سياسات التنمية في صورة منح، يرجى الاطلاع على القدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون والمنح.

الشروط : يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عمليات لأغراض سياسات التنمية للبلدان المقترضة شريطة ألا تكون عليها أية متأخرات مُستحقة ويمكن أن تقوم مصادر أخرى، مثل الصناديق الاستئمانية، بإتاحة مثل هذه العمليات.

الأدوات. ثمة سياسة جديدة، تم اعتمادها في أغسطس/آب ٢٠٠٧، أضفت الصفة الرسمية على فكرة المساندة المباشرة للموازنة، وأدت إلى توحيد الأنواع المختلفة لقروض التكييف التي كان يستخدمها البنك في تسعينيات القرن المنصرم مع إدخال الإقراض لصالح سياسات التنمية.

وتستخدم البلدان القروض الاستثمارية المرتبطة بالسلع والأعمال والخدمات لمساندة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة عريضة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تُعرف فيما مضى بقروض التكييف) تمويلا سريع الدفع من أجل مساندة السياسات والإصلاحات

المؤسسية في البلد المعني.

ويتم تقييم عرض المشروع الخاص بالجهة المقترضة لضمان سلامته من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وأثناء التفاوض على القرض، يتفق البنك والجهة المقترضة على الأهداف الإنمائية، والنتائج المرجوة، ومؤشرات الأداء، وخطة التنفيذ، بالإضافة إلى جدول صرف مدفوعات القرض. وبينما يقوم البنك الدولي بالإشراف على تنفيذ كل قرض من القروض التي يقدمها وتقييم ما تحققه من نتائج، تقوم الجهة المقترضة بتنفيذ المشروع أو البرنامج وفقا للشروط التي تم الاتفاق عليها.

وبما أن أكثر من ٣٠ في المائة من موظفي البنك الدولي يعملون في أكثر من ١٠٠ مكتب قطري حول العالم، فإنه يقوم على إدارة ثلاثة أرباع القروض القائمة مديرون قطريون يعملون بعيدا عن مكاتب البنك الدولي في واشنطن.

٣)الصناديق الاستئمانية والمنح

تقوم الحكومات المانحة ومجموعة واسعة النطاق من مؤسسات القطاعين الخاص والعام بإيداع مبالغ في الصناديق الاستئمانية الموجودة في البنك الدولي. وتتم تعبئة موارد الجهات المانحة لصالح طائفة عريضة من المبادرات الإنمائية. وتتباين هذه المبادرات تباينا كبيرا من حيث حجمها ومدى تَعقّدها، حيث تتراوح بين ترتيبات بمليارات الدولارات – كصندوق تمويل (تخفيض انبعاثات غاز) الكربون، وصندوق البيئة العالمية، ومبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، إلى مشروعات قائمة بذاتها أصغر حجما وأكثر بساطة.

كما يقوم البنك الدولي بتعبئة موارد خارجية لعمليات التمويل الميسر والمنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية، بالإضافة إلى موارد مالية للمساعدة الفنية غير الإقراضية والأنشطة الاستشارية من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، والمشاركة في تمويل المشروعات والبرامج.

وتؤكد المنح المباشرة التي يقدمها البنك الدولي إلى منظمات المجتمع المدني على أهمية المشاركة الواسعة النطاق من قبل جميع الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة في التنمية، وتهدف هذه المنح إلى تعزيز الصوت المسموع والتأثير الملموس للفقراء والجماعات المهمشة في عملية التنمية.

الجدير بالذكر أن منح المؤسسة الدولية للتنمية – التي يتم تمويلها بشكل مباشر أو إدارتها من خلال الشراكات – **قد استخدمت فيما يلي:**

تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

تحسين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي.

مساندة برامج اللقاحات والتحصين للحد من الإصابة بالأمراض المعدية مثل الملاريا.

مكافحة وباء الإيدز.

تدعيم منظمات المجتمع المدني.

خلق المبادرات المعنية بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة (الاحتباس الحراري).

٤)الخدمات التحليلية والاستشارية

بينما يُعرف عن البنك الدولي في المقام الأول أنه جهة تمويلية، إلا أن أحد الأدوار الأخرى التي يضطلع بها يتمثل في تقديم الخدمات التحليلية والاستشارية وخدمات المعلومات إلى البلدان الأعضاء لتمكينها بالتالي من إجراء التحسينات الدائمة التي

تحتاجها شعوبها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وينتهج البنك الدولي سبلا كثيرة وطرائق شتى لتحقيق ذلك. وتتمثل أحد السبُل المتبعة في إجراء البحوث الاقتصادية وجمع المعلومات والبيانات الخاصة بقضايا عريضة مثل البيئة والفقر والتجارة والعولمة. فضلا عن طريقة أخرى تتمثل في الأنشطة المدفوعة باعتبارات قطرية خاصة، والأنشطة غير الإقراضية مثل العمل الاقتصادي والقطاعي، حيث يتم تقييم الآفاق الاقتصادية لبلد ما من خلال بحث أجهزته المصرفية وأسواقه المالية، بالإضافة إلى قضايا التجارة والبنية التحتية والفقر وشبكات الأمان الاجتماعي على سبيل المثال.

كذلك يعتمد البنك الدولي على موارد بنك المعرفة الخاص به في تعليم العملاء وتثقيفهم بحيث يصبحوا مُجهَّزين لحل مشاكل التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي. ويُقصد ببنك المعرفة تلك الثروة من الاتصالات والمعرفة والمعلومات والخبرة التي اكتسبها البنك الدولي على مدى سنوات من العمل الإنمائي من بلد إلى بلد ومن مشروع إلى مشروع .ويتمثل الهدف الأسمى الذي ينشده البنك الدولي في تشجيع ثورة المعلومات في البلدان النامية.

وفيما يلي بيان على سبيل المثال لا الحصر لبعض الطرق التي يقوم البنك الدولي من خلالها بتقديم خدماته التحليلية والاستشارية والمعرفية إلى عملائه من البلدان وحكوماتها والعاملين في مجالات التنمية بها وإلى عموم **الجمهور أيضاً:**

دراسات تقييم أوضاع الفقر .

الدراسات الاجتماعية والهيكلية .

تقارير القطاعات .

تبادل المعارف.

استعراضات الإنفاق العام .

المذكرات الاقتصادية القطرية .

٥) بناء القدرات:

تتمثل إحدى الوظائف الأساسية الأخرى للبنك الدولي في زيادة وتعزيز قدرات شركائه وشعوب البلدان النامية وموظفيه وخبرائه لتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتقديم المساعدات الفنية، وتحسين أداء الحكومات، وتقديم الخدمات، وتشجيع النمو الاقتصادي، والحفاظ على استمرارية البرامج الرامية لتقليص الفقر. وقد قام البنك الدولي بإنشاء روابط تتصل بشبكات تبادل المعارف، مثل المذكورة أدناه، وذلك من أجل تلبية **الاحتياجات الكبيرة إلى المعلومات ولإثراء الحوار حول التنمية:**

الشبكة العالمية للتعلُّم من أجل التنمية هي شبكة واسعة تضم مراكز مخصصة للتعلم عن بُعد، وتستخدم هذه الشبكة تقنيات متطورة في مجالات المعلومات والاتصالات لتحقيق التواصل بين العاملين في مجال التنمية في جميع أنحاء العالم.

المعرفة من أجل التنمية وهي تقدم خدمات استشارية للبلدان المتعاملة مع البنك بشأن الركائز الأربع للاقتصاد القائم على المعرفة: النظام الاقتصادي والمؤسسي، والتعليم، والإبداع والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على الانتقال إلى رحاب الاقتصاد القائم على المعرفة.

مركز موارد بناء القدرات. هو مستودع للأدبيات الاقتصادية والمالية، ودراسات الحالة، والدروس المستفادة، والممارسات السليمة في مجال تنمية القدرات باعتبارها العامل الحاسم الأهمية لتحقيق فعالية التنمية.

البرامج العالمية والإقليمية في معهد البنك الدولي . حيث يلتقي العاملون في مجال التنمية عبر شبكة الانترنت ووجها لوجه من خلال هذه البرامج لتبادل الخبرات المكتسبة وتطوير القدرات والمهارات.

الإذاعة على شبكة الانترنت من أجل التنمية هي محطة إذاعية تقدم الندوات التي يعقدها البنك الدولي والحلقات الدراسية والمؤتمرات الخاصة بالتنمية المستدامة وتخفيض أعداد الفقراء باستخدام الفيديو. والواقع أن المناقشات والحوارات المنقولة حرفيا بشأن قضايا التنمية الملحة تجذب انتباه المسئولين الحكوميين، والعاملين في مجال التنمية، والأكاديميين، والطلاب، والباحثين، والصحفيين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، وعموم الجمهور.

المؤسسة الدولية للتنمية :

تمثل المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف المؤسسة ، التي أُنشئت في عام ١٩٦٠، إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون فائدة ومنحٍ لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

وبمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، قررت مجموعة من البلدان الأعضاء بالبنك إنشاء وكالة يمكنها إقراض البلدان الأشد فقراً بموجب أقصى شروط ميسرة ممكنة. وقد أطلقوا على هذه الوكالة "المؤسسة الدولية للتنمية". وقد رأى مؤسسو هذه الوكالة، أنها (المؤسسة الدولية للتنمية) تعتبر سبيلاً من خلاله يستطيع "أغنياء العالم الموسرون" مساعدة "فقراء العالم المعسرين". إلا أنهم أرادوا أيضاً أن تُدار مؤسسة التمويل الدولية على النهج وبنفس النظام الذي يُدار به البنك. ولهذا السبب اقترح الرئيس الأمريكي دويت دي أيزنهاور، ووافقته على هذا الاقتراح بلدان أخرى، أن تكون المؤسسة الدولية للتنمية جزءاً من البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD).

وقد أصبحت اتفاقية تأسيس المؤسسة سارية النفاذ في عام ١٩٦٠، وتمت الموافقة على تقديم أول قروض للمؤسسة، تُعرف بالاعتمادات، في عام ١٩٦١ إلى كل من شيلي، وهندوراس، والهند، السودان.

تضم المؤسسة الدولية للتنمية حاليا 170 بلدا عضوا . يكتتب الأعضاء في الاكتتاب الأولي للمؤسسة وفي العمليات اللاحقة لتجديد الموارد، وذلك عن طريق تقديم ما يلزم من مستندات وسداد المدفوعات المطلوبة في إطار ترتيبات تجديد الموارد.

وتكمل المؤسسة عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير . وهو فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي والذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. ونلاحظ أن موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفو المؤسسة الدولية للتنمية حيث إن هاتين المؤسستين لهما نفس المقر ويقومان بتقييم مشاريع بنفس الدرجة من المعايير المتشددة.

وتعد المؤسسة واحدة من أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشدّ بلدان العالم فقراً والبالغ عددها ٧٩ بلداً، بينها ٣٩ بلداً في أفريقيا. كما أن هي أكبر مصدر منفرد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقرا.

وتقوم المؤسسة بإقراض الأموال (أو ما يُعرف بالاعتمادات) بشروط ميسرة. وهذا يعني أن اعتمادات المؤسسة تُقدم بدون فوائد، وتمتد فترة سدادها إلى ما بين ٣٥ إلى ٤٠ سنة وتشمل فترة سماح مدتها ١٠ سنوات. كما تقدم المؤسسة منحاً إلى البلدان التي تعاني ارتفاعاً في أعباء مديونيتها.

تعتمد أهلية الحصول على مساندة المؤسسة الدولية للتنمية أولاً وقبل كل شيء على معدل الفقر النسبي السائد في البلد المعني، وهو ما يُعرّف بأن يكون نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من حد معين. ويتم تحديث بيانات إجمالي الدخل القومي سنوياً وقد بلغ هذا الحد في السنة المالية ٢٠١١: ١١٦٥ دولاراً أمريكياً.

وتساند المؤسسة أيضاً بعض البلدان، ومنها العديد من بلدان الجزر الصغيرة، التي تتجاوز الحد العملي الفاصل لأهلية الاقتراض ولكنها لا تتمتع بالملاءة الائتمانية الكافية التي تمكنها من الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وبعض البلدان مثل الهند وباكستان تكون مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بناءً على متوسط دخل الفرد فيها، ولكنها تتمتع أيضا بالملاءة الائتمانية للحصول على بعض قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وهي تعرف باسم" البلدان الخليطة ."

ويوجد حاليا 79 بلدا مؤهلاً لتلقي موارد المؤسسة. وتضم تلك البلدان معاً نحو ٢.٥ مليار شخص، يشكلون نصف مجموع السكان في بلدان العالم النامية. وجدير بالذكر أن حوالي ١.٥ مليار نسمة في هذه البلدان يعيشون على دولارين أو أقل للفرد في اليوم.

التقسيم حسب المناطق فينقسم إلي :

أفريقيا جنوب الصحراء............. ٤٩%

جنوب آسيا......................... ٣٢%

شرق آسيا والمحيط الهادئ ١١%

أوروبا وآسيا الوسطى ٤%

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي......٢%

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا........١%

أما التقسيم حسب القطاعات فيقسم إلي :

الإدارة العامة والقانون ١٨%

القطاع الاجتماعي.................... ٢٩%

الزراعة............................8%

الصناعة 2%

القطاع المالي.......................5%

القطاع المالي 3%

الشروط الحالية للقروض المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية:

وفي السنة المالية ٢٠١٠ (التي تنتهي في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٠، بلغت قيمة مجموع الارتباطات التي قدمتها المؤسسة ١٤.٥ مليار دولار أمريكي، تم تقديم ١٨ في المائة منها على أساس منح. وتضمنت الارتباطات الجديدة في السنة المالية ٢٠١٠ ما يبلغ ١٩٠ عملية جديدة. وقد قامت المؤسسة منذ عام ١٩٦٠ بإقراض ٢٢٢ مليار دولار أمريكي ل ١٠٨ بلدان. وقد ازدادت الارتباطات السنوية بصورة مطردة، حيث بلغ متوسط القروض في السنوات الثلاث الماضية ما يناهز ١٣ مليار دولار أمريكي.

وتعالج العمليات التي تمولها المؤسسة بصفة أساسية: مجالات التعليم، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، والمياه النظيفة، ومرافق الصرف الصحي، والإجراءات الوقائية البيئية، وإدخال تحسينات على مناخ ممارسة أنشطة الأعمال، والبنية الأساسية، والإصلاحات المؤسسية. وتمهد هذه المشاريع الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وزيادة مستويات الدخل، وتحسين الظروف المعيشية .

اكتشف مشاريع المؤسسة الدولية للتنمية .

وتركز المؤسسة الدولية للتنمية على تحقيق النمو العريض، ويشمل ذلك:

السياسات الاقتصادية السليمة، والتنمية الريفية، وأنشطة أعمال القطاع الخاص، والممارسات البيئية المستدامة

الاستثمار في العنصر البشري، والتعليم، والرعاية الصحية خاصة في مجال مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا والسلع

توسيع نطاق قدرات البلدان المقترضة لتقديم الخدمات الأساسية وإرساء مبدأ المساءلة فيما يتعلق بالموارد العامة

تحقيق الانتعاش من آثار الحروب الأهلية والاضطرابات المدنية، والصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية

وتشجيع التكامل التجاري والإقليمي

كما تقوم المؤسسة بعمل دراسات تحليلية لبناء القاعدة المعرفية التي تسمح بتصميم يتسم بالحنكة للسياسات بغرض تخفيض أعداد الفقراء. وتقدم المؤسسة المشورة للحكومات بشأن سبل توسيع قاعدة النمو الاقتصادي وحماية الفقراء من الصدمات الاقتصادية.

وتقوم المؤسسة أيضاً بتنسيق مساعدات الجهات المانحة لتقديم العون والإغاثة للبلدان الفقيرة التي لا تستطيع إدارة أعباء خدمة الديون. وقامت بوضع نظام لتخصيص المنح بناء على درجة خطورة معاناة البلدان من المديونية، حيث تم تصميم هذا النظام لمساعدة البلدان على ضمان استمرارية قدرتها على تحمل أعباء الديون.

بينما يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية، فإن المؤسسة الدولية للتنمية تحصل على مواردها المالية بصفة رئيسية عن طريق المساهمات التي تقدمها حكومات البلدان الأعضاء الأكثر غنى بالبنك الدولي. كما تحصل المؤسسة على أموال إضافية من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن مدفوعات سداد الاعتمادات السابقة التي حصلت عليها البلدان المقترضة منها.

عمليات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية:

تجتمع الجهات والبلدان المانحة كل ثلاث سنوات لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وتشكل مساهمات الجهات والبلدان المانحة ٦٠ في المائة من حقوق السحب

الخاصة والتي تبلغ ٢٧.٣ مليار (٤١.٦ مليار دولار أمريكي) التي تتيحها العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة، والتي من خلالها يتم تمويل مشاريع في فترة السنوات الثلاث المنتهية في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١١ .

وساهمت ٤٥ بلداً في العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة. وقد كانت التعهدات بتقديم أكبر المبالغ في العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وكندا وايطاليا وأسبانيا

ثانياً : صندوق النقد الدولي :

صندوق النقد الدولي [٣] هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشي بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٥ للعمل علي تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة ويديره أعضائه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا ، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بقيام المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة بسلاسة ، فهو يشرف علي النظام ويوفر الإطار المؤسسي العالمي الذي تتعاون من خلاله البلدان في الشؤون النقدية الدولية ، وتتضمن أهداف صندوق النقد الدولي تيسير التوسع المتوازن في التجارة العالمية وتحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات .

٣. ttp://www.imf.org

ويقوم الصندوق بما يلي :

متابعة الاقتصاديات القطرية والاقتصاد العالمي وإطلاق إشارات التحذير عند استشعار بوادر الخطر

تقديم المشورة لأعضائه بشان السياسات الاقتصادية ، والعمل علي إرساء معايير جيدة للسياسات الاقتصادية والتنظيم المصرفي والمالي

إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية لتيسير قيامها بالتصحيح اللازم ومساعدتها في علاج المشكلات الاقتصادية طويلة الآجل من خلال الإصلاحات .

تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلي حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية

يحصل الصندوق علي أمواله من بلدانه الأعضاء ، ويمكنه استخدامها في إقراض البلدان التي تمر بمصاعب مالية ، وتبعا لحجم الحصص الذي يعتمد في الأساس علي الحجم الاقتصادي للبلدان الأعضاء ، يتحدد عدد الأصوات المخصصة لكل بلد عضو وحدود الإقراض الذي يوفره له الصندوق وقد سبق لصندوق النقد الدولي الذي يمكنه تدبير الأموال أيضا عن طريق الاقتراض أن حصل علي منح وإعانات مالية لتقديم مساعدات خاصة للبلدان منخفضة الدخل.

يقدم الصندوق المساعدة لاقتصادات بلدانه الأعضاء في إدارة التقلبات الناتجة عن الروابط العالمية المتبادلة وتخفيف حدته ، من خلال التحليل الاقتصادي والمشورة بشان السياسات وإقراض البلدان التي تمر بعسر مالي ، ويتمثل دور الصندوق في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والمالية بما يحقق صالح الجميع ، ثم إقناع الحكومات والبلدان ذات السيادة بفائدة تنفيذ تلك الحلول .

وبوسع أي بلد عضو الاقتراض من الصندوق إذا ما واجه مشكلات في المدفوعات مع بقية العالم أي إذ بدأت أمواله وأرصدته تنفذ نتيجة لشرائه سلعا أو خدمات من الخارج أكثر من السلع والخدمات التي يمكنه تصديرها أو نتيجة لنقل المستثمرين رؤوس أموالهم إلي الخارج ويقدم صندوق النقد الدولي تمويلا مؤقتا لتيسير عملية التصحيح الضرورية للبلد المعني .

صندوق النقد الدولي لا يفرض القروض علي البلدان بل يقدم الدعم المالي عندما تكون البلاد في حاجة حقيقية للمساعدة وقدمت طلبا لهذه المساعدة تختلف أسعار الفائدة مع النوع من القروض لكنها أفضل من أسعار السوق بشكل ملموس وكثير من هذه البلدان ليها قدرة محدودة علي الحصول علي التمويل من أسواق رأس المال الدولية فيما يرجع بصفة جزئية إلي المصاعب الاقتصادية .

وصندوق النقد الدولي مسئول أمام حكومات بلدانه الأعضاء وذلك في الأساس من خلال ممثليها في المجلس التنفيذي الذي يتألف من ٢٤ عضوا يتم اختيارهم بواسطة كل الدول الأعضاء ويتولي المجلس التنفيذي الذي يجتمع عادة ثلاث مرات في الأسبوع متابعة أعمال الصندوق اليومية بالتعاون مع المدير العام ونوابه وهيئة من موظفي الصندوق ويكون ذلك تحت السلطة العليا لمجلس المحافظين الذي يتألف من وزراء مالية جميع البلدان الأعضاء وغيرهم من كبار المسئولين فيها ، وقد تم إصلاح كبير مؤخرا تزيد بمقتضاه القوة التصويتية للاقتصادات الناشئة بحيث تصبح البرازيل وروسيا والهند والصين ضمن البلدان العشرة الأولي من حيث قوة التصويت .

الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

انشأ صندوق النقد الدولي في نفس وقت الذي انشأ فيه البنك الدولي لأداء وظائف مختلفة لكل منهما وان كانت ذات صلة ، فصندوق النقد الدولي يركز في المقام الأول علي الإجراءات التي ينبغي للبلدان اتخاذها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي اللازم للنمو الاقتصادي السليم القابل للاستمرار، أما البنك الدولي فقد أنشئ لتشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وتخفيف حدة الفقر وللإسهام في تمويل المشاريع بعينها ، وصندوق النقد الدولي هو الجهة المرجح اللجوء إليها أولا لمساعدة أي بلد يمر بأزمة مالية بتقديم المشورة والتمويل السريع بينما يقوم البنك الدولي أساسا بتقديم المساعدات الإنمائية ويتعاون الصندوق والبنك الدولي في عدد من القضايا لاسيما الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

استعرضنا في هذا المبحث مفهوم ونشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهم من اكبر المؤسسات المالية الدولية ولكن .

هل هذه الأهداف التي عبر عنها البنكين من أهداف نبيلة هي الواقع؟ أم آن هناك دور وأهداف خفية مستترة تسعي هذه المؤسسات الي تحقيقها وهذا ما سوف نتناوله في المباحث التالية كما يلي :

المبحث الأول : أهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في البلدان النامية .

المبحث الثاني : قراصنة القروض .

المبحث الثالث : تأثير تنفيذ سياسات وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علي مصر وتركيا وماليزيا ، فمصر التزمت التزام كامل بشروط وتعليمات هذه المؤسسات وتركيا وماليزيا من الدول التي رفضت هذه الشروط والتعليمات واعتمدت بشكل كبير علي مواردها الذاتية .

سياسات البنك الدولي
وصندوق النقد الدولي في الدول النامية

مقدمة :

استعرضنا في المبحث السابق مفهوم ونشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهم من اكبر المؤسسات المالية الدولية ، وفي هذا المبحث نحلل أهداف هذه المؤسسات في الدول النامية بالتفصيل ونستنتج بعد ذلك هل هذه السياسات في صالح هذه الدول والطبقة الفقيرة والمتوسطة أم تهدف علي المدى الطويل إلي سحق هذه الطبقات علي حساب الطبقة الرأسمالية.

صندوق النقد الدولي
وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية

تعبر وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية ، نابعة من فكر المدرسة النيوكلاسيكية ، لذلك فان أي دولة تلجا إلي صندوق النقد الدولي طالبة منه مساندتها لحل مشكلاتها الاقتصادية، **فإن صندوق النقد الدولي لديه وصفه تتكون من شقين أساسيين هما :**

سياسات تقليل فجوه الموارد بالقطاع الخاص : وهذه السياسات معناها مسانده وتشجيع القطاع الخاص ، بكل الوسائل لينطلق دوره الاقتصادي بحيث تتوفر له الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات المختلفة ، لذلك فان هذه السياسات تهدف إلي زيادة الموارد المتاحة للقطاع الخاص عن طريق :

تخفيض الضرائب علي الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص ، حتى يمكن زيادة صافي عوائده بعد أداء الضرائب ، اعتقادا من الصندوق أن هذا سوف يؤدي إلي زيادة حوافز الادخار والاستثمار وتطبيق التكنولوجيا الجديدة ، وانتقال الموارد من عمل ورأس المال إلي القطاعات الأكثر إنتاجية وهم رجال الأعمال.

تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة علي الأرباح والدخول، التي يحققها رأس المال الخاص المحلي والأجنبي من نشاطه في المشروعات الجديدة ، حتى يمكن حفز المستثمرين علي زيادة استثماراتهم ، وتشجيعهم علي الاستثمار في المجالات ذات الأولوية وبخاصة القطاع الخاص .

تقديم تيسيرات جمركية محسوسة علي الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية الجديدة حتى يمكن خفض نفقات الإنتاج فيها، وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول.

منع الرقابة علي الأسعار ، وإلغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص وترك قوي السوق لتحديد أسعار منتجات هذا القطاع

زيادة سعر الفائدة علي الودائع الادخارية حتى يمكن حفز القطاع العائلي علي القيام بالادخار ، وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب.

من وجهة نظر صندوق النقد الدولي أن هذه الإجراءات ستؤدي إلي خفض موارد الدولة الضريبية ، إلا أن هذا الخفض سيكون مؤقتا ، إذ أن من شأن هذه الإجراءات والحوافز أن تحدث طفرة سريعة في النمو فترتفع الدخول ، وتخلق فرضا جديدة في السوق المحلي ، مما يحفز المزيد من نمو الناتج ، وهذا بدورة يجلب عائدات ضريبية أكبر ، ويتيح للحكومات توسيع خدماتها العامة واستثماراتها في الوقت الذي تبقي فيه أسعار الضرائب ونسبتها عند مستويات منخفضة نسبيا .

سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة : يري صندوق النقد الدولي ، أن عجز الموازنة العامة للدولة يمثل فائض طلب ، وذلك لان الإنفاق العام بشقية : الجاري والاستثماري جزء من الطلب الكلي القومي لذلك فان محاصرة هذا العجز تتطلب كبح نمو الإنفاق العام وبناء علي هذه الرؤية فان صندوق النقد الدولي يلزم

الدول النامية بتنفيذ مجموعة من السياسات هدفها : تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ، **وتتمثل هذه السياسات في :**

التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة ، نتيجة لوجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسائر ، لذلك يجب التخلص من هذه الوحدات وبيعها للقطاع الخاص أو إدارتها علي أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحا .

تخفيض الدعم الموجة للسلع التموينية والضرورية ، وفي هذا الشأن يوصي صندوق النقد الدولي بعدة أساليب : إما الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة ، من خلال زيادة أسعار هذه السلع لتتساوي مع تكلفتها ، وفي حالة ما حالت الظروف الاقتصادية والسياسية إلي دون ذلك يكون الانخفاض التدريجي للدعم والارتفاع التدريجي لأسعار هذه السلع ،بشرط أن تؤدي تلك الأساليب إلي تخفيض مستمر لنسبة الدعم السلعي إلي الإنفاق الكلي في كل سنه من سنوات البرنامج .

تغيير سياسات الدولة تجاه التوظيف ، ويكون ذلك من خلال رفع يد الدولة تدريجيا من الالتزام بتعيين الخريجين الجدد ، حتى يمكن إعادة سوق العمل لعلاقات العرض والطلب ، حتى لو أدي ذلك إلي زيادة معدلات البطالة في السنوات الأولي من تنفيذ البرنامج

خفض الأجور ووضع حد أقصي لها وتجميدها وإلغاء الوظائف الشاغرة أو الوظائف المؤقتة ، وفصل العمالة الزائدة عن الخدمة أو غير الأكفاء وإعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد

امتناع الدولة علي الدخول في المجالات الاستثمارية ، التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها وان ينحصر دور الاستثمار العام في المجالات المتعلقة ببناء البنية الأساسية فقط .

رفع أسعار مواد الطاقة وبخاصة مواد الطاقة التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي ومساواتها بالأسعار العالمية لها ، وكذلك زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها

بيع المشروعات المملوكة للدولة ، وذلك لتخفيف العب المالي والإداري علي عاتقها ، وهذا بالإضافة إلي تصفية المشروعات الاقتصادية غير الرابحة التي تملكها الدولة

وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام ونسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي

تلك هي السياسات والإجراءات المالية والنقدية التي يطلبها صندوق النقد الدولي من الدول النامية التي تلجأ إليه لحل مشكلاتها الاقتصادية وتحدد في شكل أهداف كمية ورقمية محدده يتعين تحقيقها خلال فترة برنامج التثبيت ، في ضوء جدول زمني معين وفي حاله عدم تحقيقها يتم وقف حق الدولة في الحصول علي الموارد المالية المقررة في البرنامج ويرسل صندوق النقد الدولي بعثه كل ستة أشهر للتأكد من مطابقة الأداء ، مع ما ورد في البرنامج الذي يصاغ في شكل ما يسمي خطاب النوايا .

البنك الدولي
وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية

عندما تلجا أي دولة نامية إلي البنك الدولي من اجل حل مشطلاتها الاقتصادية ، فان البنك الدولي يشترط أن توافق هذه الدول أولا علي ما يراه صندوق النقد الدولي

حتى يمكن للبنك الدولي أن يمنح هذه الدولة القروض التي تحتاج إليها .

وهذا يعني التنسيق الفاعل بين البنك والصندوق ، في التعامل مع الدول النامية ،حيث يوجد تنسيق كامل وفعال بين برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي ، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي ،

تتضمن برامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي ثلاث محاور رئيسية هي : تحرير الأسعار ، حرية التجارة والتحول نحو التصدير ، خصخصة القطاع العام .

لقد تطورت فلسفة البنك الدولي بشأن الخصخصة ، المراد تطبيقها في حالة البلاد النامية كما يلي :

في بداية الأمر كانت هذه الفلسفة تعني تحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة ، والاعتماد علي آليات السوق ، والتخلص من الاحتكار الحكومي ، وذلك عن طريق إدارة المشروعات العامة طبقا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص ، علي أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات .

تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع العامل إلي القطاع الخاص، من خلال عقود خاصة وتحتفظ الدول بملكيتها لهذه الوحدات علي أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة .

التصفية وبيع أصول المشروع إذا كان المشروع فاشلا وليس هناك أمل في إصلاحه

السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمساهمة في المشروعات المشتركة

السماح للقطاع الخاص بتنفيذ بعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم ، والمرافق العامة وذلك من خلال عقود تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص لتولي تنفيذ هذه الخدمات

التحول إلي الملكية الخاصة .

عن طريق بيع المشروعات العامة بكاملها إلي القطاع الخاص

يرجع السبب في تطور سياسات البنك الدولي تجاه الخصخصة إلي ما يسمي بتوافق واشنطن الذي تم صياغته في عام ١٩٨٩ بين كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوليات المتحدة الأمريكية وقد تم صياغة هذا التوافق لينطبق علي أي فترة تاريخية وأي اقتصاد بهدف التوصل بأسرع ما يمكن إلي تصفية أي هيئة أو تنظيم من جانب الدول والتحرير الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الأسواق " الثروات – رؤوس الأموال –الخدمات – البراءات " وفي النهاية يكون هناك سوق عالمي موحد ومنظم ذاتيا تماما وتتمثل أهم **المبادئ الرئيسية لتوافق واشنطن فيما يلي :**

من الضروري في كل بلد مدين البدء في إصلاح المالية العامة وفق معيارين .

تخفيض العبء الضريبي علي الدخول الأكثر ارتفاعا لتحفيز رجال الأعمال علي الاستثمار .

توسيع القاعدة الضريبية بمعني إلغاء الإعفاءات الضريبية عن الأفراد الأقل دخلا من اجل زيادة الحصيلة الضريبية .

تحرير الأسواق المالية .

ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية.

تصفية القطاع العام .

تحرير التجارة الدولية وتخفيض الضرائب الجمركية .

تشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة علي التصدير .

الحد من عجز الموازنة العامة للدولة وإلغاء الدعم أو المنح للشركات من اجل تخفيض الأسعار.

هذه المبادئ الأساسية لتوافق واشنطن صيغت لتنظيم العلاقة بين الشمال الغني والجنون الفقير من اجل السيطرة علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية ، نمط التخصيص وتقسيم العمل ، توزيع الدخول ، دور الدولة ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، أجور منخفضة .

وهذه الآليات الجديدة تتضمنها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، لتأمين سيطرة رأس المالي الدولي بهدف إخضاع الجنوب لشروط التراكم والتوسع الرأسمالي في الشمال وهذا المشروع تروج له المنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات ذات المصلحة الأولي لتنفيذ هذه السياسات .

قراصنة قروض

مقدمة:

قراصنة القروض نخبة من الرجال والنساء هدفهم الأساسي بناء إمبراطورية عالمية وهم يستخدمون المنظمات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لخلق أوضاع تخضع الدول الأخرى لاحتكار حكومة أو شركات .

يؤدي قراصنة الاقتصاد بعض الخدمات ، أهمها منح القروض لإقامة البنية التحتية ، وبناء محطات الكهرباء ومد طرق رئيسية ، وإنشاء مواني ومطارات ومناطق صناعية ، هذه القروض مشروطة بان تتولي إقامة هذه المشروعات وإدارتها شركات أمريكية ، وجوهر الأمر أن لا يخرج القدر الأكبر من أموال القروض من الوليات المتحدة الأمريكية .

ومعيار النجاح الرئيسي لقرصان القروض يتمثل في قدرته علي أن تكون القروض التي يقعدها مع أي دولة كبيرة لدرجة تضمن عجز الدول المقترضة عن سداد ما عليها من ديون وبذلك تظل مثقلة بالديون وبالتالي من السهل السيطرة علي هذه الدولة .

وكشف جون بركنز في كتابه [4] Confessions of an Economic Hit Man , عن هذه المهنة والذي لم يكن اختياره من فراغ ليكون قرصان قروض فقد تم ترشيحه من قبل جهات عديدة كلفت سيدة تدعي " كلودين مارتن مستشار خاص لشركة شاس تي مين" بتدريبة في مهنته الجديدة كقرصان قروض ولقد أخبرته بأنه أمامه هدفين أساسيين من **عمله كقرصان قروض :**

الأول: اختلاق مبررات للقروض الدولية الضخمة التي تمنح للدولة التي سيعمل فيها مع إعادة ضخ هذه الأموال في الشركات الأمريكية .

الثاني : العمل علي إفلاس تلك الدول التي حصلت علي قروض بحيث تظل هذه الدول مدينة إلي الأبد ، وتصبح أهدافا سهلة عندما تدعو الحاجة إلي خدمات تشمل إنشاء قواعد عسكرية ، تصويتاَ في الأمم المتحدة أو تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية .

ولقد أوضحت كلودين لجون بركنز طبيعة عملهم بقولها" نحن نادي صغير تتقاضي أجورا كبيرة لنخدع دولاً كثيرة في أنحاء العالم ننهب منها مليارات الدولارات جزء كبير من عمل قرصان القروض هو إقناع قادة الدول بأن يكونوا جزءاً من شبكة واسعة تروج لمصالح الوليات المتحدة الأمريكية التجارية وفي النهاية فأن هؤلاء القادة سيصبحون مكبلين بسلسلة من الديون تضمن ولاءهم ، فنستطيع أن نطلب منهم ما نريد ومتى نريد من اجل إشباع حاجاتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية وبالمقابل فان هؤلاء القادة السياسيين يتمتعون بدعم الوليات المتحدة الأمريكية لأنظمتهم حتى لو

4 *John Perkins , Confessions of an Economic Hit Man,Publishing by: Berrett-Koehler Publishers,Inc.San Francisco,CA, USA , 2004*

كانت قمعية ويدعمون بالمشروعات الكبيرة في البنية التحتية التي لا تحقق عائد اقتصادي ولكنها تحقق عائد اجتماعي توفر لهم الغطاء لاستقرارهم السياسي يعترف جون بركنز أنه والخبراء الاقتصاديون قاموا بتطويع اللغة لتغليف استراتيجياتهم في النهب الاقتصادي وذلك باستخدام مفاهيم مثل – الحكم الرشيد – تحرير التجارة – حقوق المستهلك بحيث لا تكون السياسات الاقتصادية جيدة إلا من خلال منظور الشركات الكبرى .

الكتاب وهي شهادة لأحد أولئك الرجال المحترفين الذين يرتدون ملابس فاخرة ويتنقلون عبر العالم في رحلات فارهة ويتقاضون أجورا فلكية من أجل نهب بلايين الدولارات من دول عديدة في سائر أنحاء العالم.

يأخذ أولئك الرجال المال من البنك الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية وغيرها من مؤسسات «المساعدة» الأجنبية، ويحولونها بطرق مراوغة إلى الشركات الكبرى، لتجنيها حفنة من العائلات الثرية التي تسيطر على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية. وتتباين وسائل هؤلاء الرجال بين تلفيق التقارير المالية، وتزوير الانتخابات، والرشوة، والابتزاز، والجنس، والقتل.

يتألف الكتاب من أربعة أجزاء مقسمة حسب المراحل الزمنية التي قضاها مؤلف الكتاب "جون بيركينز" في خدمة نظام الاغتيال الاقتصادي للشعوب. وتضم هذه الأجزاء الأربعة ٣٥ فصلا.

وعمل جون في وكالة الآمن القومي في عام ١٩٦٨ كقرصان قروض وتم اختياره ضمن فيالق السلام في الاكوداور ، والتقي في الاكوادور بنائب رئيس شركة مين

الاستشارية العالمية الذي يعمل أيضا ضابط اتصال في وكالة الآمن القومي ، التحق بوظيفة في شركة مين واجتاز تدريبات سرية في بوسطن للحصول علي وظيفة قرصان القروض ، ثم أرسل إلي اندونيسيا ضمن فريق من ١١ عضو ثم توالت السفريات الي آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ، وفي عام ١٩٧٥ ترقي ليصبح اصغر شريك في شركة مين .

ومن أهم الاعترافات التي جاءت في الكتاب ما يلي :

الإمبراطورية الأمريكية تعتمد علي كون الدولار يلعب دور العملة القياسية الدولية فالوليات المتحدة هي التي يحق لها طبع الدولار وبالتالي يمكنها تقديم القروض بهذه العملة مع إدراكها الكامل أن معظم الدول النامية لن تتمكن من سداد ديونها .

العنصر الخفي في المشروعات التي يمولها قرصان القروض : أنها صممت من اجل خلق أرباح طائلة لشركات المقاولات الأمريكية ، وتركيز الثروة في العائلات الغنية ذات النفوذ في البلاد المتلقية للقروض تضمن التبعية الاقتصادية والسياسية وأخيرا والاهم أن عبء خدمة هذه القروض سيحرم الفقراء في هذه الدول من الخدمات الحكومية والدعم المالي للطبقة الفقيرة ، وبهذه الطريقة المخادعة لا تغادر الأموال مقار الهيئات الدولية المانحة والقابع أكثرها في الولايات المتحدة حيث تتحول ببساطة من حسابات بنوك واشنطن إلى حسابات شركات في نيويورك أو هيوستن أو سان فرانسيسكو، وبينما تعود هذه الأموال بشكل فوري إلى أعضاء الكوربورقراطية فإنه يبقى على الدولة المتلقية سداد أصل القرض والفوائد.

ما حل بكثير من شعوب العالم من كوارث بسبب عمليات الاغتيال والقرصنة الاقتصادية التي مارسها هو وحفنة من زملائه وأدت إلى جلب المآسي الاقتصادية على الشعوب إضافة إلى التخلص من زعماء وقادة وطنيين لقوا حتفهم بسبب معارضتهم تلك المنظومة من الشركات العملاقة والحكومات والبنوك التي تسعى لبناء

إمبراطورية عالمية. ويقر المؤلف أنه عندما فشل قراصنة الاقتصاد في استمالة أولئك الرؤساء الوطنيين السابقين، يتدخل فريق آخر من القراصنة، وهم **ثعالب المخابرات** ، لينفذوا مهامهم.

ويأتي جزء من الإجابة من خلال تدليل «بيركنز» بأن مديونية العالم الثالث وصلت إلى ٢.٥ تريليون دولار وأن خدمة هذه الديون بلغت ٣٧٥ مليار دولار سنوياً في عام ٢٠٠٤، وهو رقم يفوق ما تنفقه كل دول العالم الثالث على الصحة والتعليم ويمثل ٢٠ ضعفاً ما تقدمه سنوياً الدول المتقدمة من مساعدات خارجية.

المفاهيم الاقتصادية الجيدة من خلال مطلبه بخصخصة الشركات والقطاعات الخدمية ثم إلغاء الدعم وجميع القيود التجارية التي تحمي الشركات الوطنية بينما الولايات المتحدة وشركاؤها من الدول الصناعية مستمرة في تقديم الدعم لقطاعات أعمالها وفرض القيود لحماية صناعتها مثل الحماية الفكرية .

التغلب علي ارتفاع أسعار النفط من خلال توجيه استثمارات إلى مناطق القطبية والاسكا لاستخراج البترول وتعويض الفائض في الميزان التجاري لصالح دول الخليج العربي من خلال تصدير السلاح للشرق الأوسط وبناء المشروعات العملاقة الترفيهية غير الإنتاجية في الخليج العربي بواسطة الشركات الأمريكية

التشابك الاخطبوطي بين الإدارة الأمريكية والشركات الكبرى ويظهر ذلك من خلال برنامج الغذاء للسلام الذي هدف إلي دعم الشركات الزراعية الأمريكية من جهة وترسيخ اعتماد الآخرين علي الغذاء الأمريكي من جهة أخري.

تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ للشركات الأمريكية:

فنزويلا ، المكسيك ، والخليج شركات النفط.

أمريكا والوسطي ، الكاريبي العمالة الرخيصة .

الصين للاستهلاك .

سعت الوليات المتحدة الامريكية و أوروبا من خلال:

المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

منظمة التجارة العالمية .

شركات متعددة الجنسيات .
إلي إنشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر وغير عادل مع إعطاء جزء من الكعكة العالمية للطبقة الحاكمة الثرية في الدول النامية لتنفيذ مصالح الشركات متعددة الجنسيات من فتح أسواق تلك الدول لها إلغاء المعوقات السعرية والضريبية والجمركية والدعم بمختلف أنواعه لصناعات المحلية .
حقوق الملكية الفكرية في مجال الاختراعات والصناعات الدوائية والزراعة للدول الكبرى حتى تستمر الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة وفي المقابل لا توجد حقوق الملكية الفكرية علي أسرار أدوية الأعشاب وطرق العلاج الطبيعي الأخرى التي تراكمت خبراتها في دول العام النامي
مصطلح « الكوربورقراطية Corporatocracy» قاصدا به نخبة رجال الأعمال والساسة في الولايات المتحدة الساعين إلى بناء إمبراطورية عالمية تسيطر عليها مجموعة من الشركات الأمريكية الكبرى.
في حالة فشل قرصان القروض ستدخل الساحة فصيلة أكثر شرا ، فصيلة الثعالب هؤلاء هم رجال الأعمال القذرة الذين يهدفون إلي الاغتيال وان حدث وفشل هؤلاء الثعالب ليس هناك إلا حل واحد وهو الحروب كما حدث في العراق
من المهام الرئيسي التي يتدرب عليها قرصان القروض هي تشجيع زعماء العالم ليصبحوا جزءا من شبكة اتصالات واسعة تروج لمصالح الولايات المتحدة التجارية كي يقع هؤلاء القادة في شراك ديون مرهقة تضمن خضوعهم، فيلجئون إلى قراصنة الاقتصاد ويقعون في مخططاتهم، وكلما طلبوا أموالا وإعانات وجدوا ما يطلبون.
يضمن هؤلاء الزعماء في مقابل انصياعهم لقراصنة الاقتصاد والمخابرات الأمريكية تدفق أموال الإعانات لإنشاء محطات توليد كهرباء، ومنشآت صناعية، ومطارات لمواطنيهم. ومن فترة لأخرى يجد هؤلاء الزعماء أنفسهم مطالبين بـ"رد الجميل" فينصاعون لشروط الدائن التي تتنوع بين الموافقة على تصويت ما في الأمم المتحدة أو السيطرة على موارد معينة في البلد المدين أو إقامة قاعدة عسكرية بأراضيها أو

إغماض العين عن غزو بلد مجاور ، وربما المساعدة في غزوه لوجستيًا تارة وماديا تارة أخرى.

لا يتوقف انصياع الدول التي أرهقتها الديون على الساحة الدولية فحسب بل تفتح أبوابها للشركات الأمريكية التي تجوب في البلاد تستأجر العمال المحليين وتسخرهم في ظروف عمل قاسية ولا تمنحنهم سوى أجور العبيد.

وفي كافة الأمثلة السابقة كانت الأهداف واحدة وتمثلت في دفع هذه الدول إلى حالة من الإفلاس، ورفع حد الفقر، وزيادة البطالة، وتفاقم الدين العام وإرباك الميزانية السنوية بسداد الديون الخارجية.

ويؤيد الكاتب هذه الاعترافات بمجموعة من الأمثلة التي توضح التناقض في السياسات الأمريكية في العديد من القضايا في حالة توافر **مصحتها أو عدم توافر هذه المصلحة :**

هللت الدعاية الإعلامية والفكرية لانتصار النموذج الرأسمالي الأمريكي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي ولكن في عام ١٩٧١ ومع ظهور بوادر تنافسية من أوربا واليابان إعلان الرئيس نيكسون عن السياسة الأمريكية الجديدة وذلك بحل النظام الاقتصادي القائم نظام بريتون وودز وقام برفع الغطاء الذهبي للدولار ، مما أعطى ميزة هائلة للمنظومة المالية والصناعية الأمريكية للتحرك عبر العالم من دون قيود .

يري الكاتب أن العائدات الإضافية التي حصلت عليها السعودية من ارتفاع أسعار البترول كانت نعمة أكثر شبها بالنقمة. فقد امتلأت خزائن الدولة بمليارات الدولارات، ما أدى إلى تقويض بعض المعتقدات السلفية الصارمة ،فقد سافر أثرياء السعودية حول العالم والتحقوا بالمدارس والجامعات في أوروبا والولايات المتحدة، اشتروا سيارات فارهة وأثثوا منازلهم على الطرز الغربية. فحل شكل جديد من الانغماس الدنيوي بدلا من المعتقدات الدينية المحافظة. قدمت هذه النزعة الاستهلاكية الحل للمخاوف المتعلقة بتكرار أزمة حظر البترول مستقبلاً.

فقد بدأت واشنطن - تقريبا بعد نهاية عملية الحظر مباشرة- بالتفاوض مع السعوديين، فعرضت عليهم مقايضة المساعدة التقنية والمعدات والتدريبات العسكرية مقابل دولارات البترول، وأهم من ذلك مقابل ضمان عدم تكرار حظر البترول مطلقا. أسفرت المفاوضات عن إنشاء وكالة التنمية الأكثر غرابة في التاريخ، وهي اللجنة الأميركية السعودية للتعاون الاقتصادي التي اشتهرت اختصارا بـ(JECOR) ، أنفقت هذه اللجنة سنويا مليارات الدولارات، دون رقابة من الكونغرس. لأن الموضوع لم يكن به أموال حكومية أميركية، فلم يكن للكونغرس أية سلطة للتدخل في الأمر، رغم دور وزارة الخزانة كوسيط. وبدأت رحلة طويلة من تحويل عائدات النفط السعودية إلى الشركات الأميركية.

وخلال الممارسات السابقة وجدت دولة مثل الإكوادور نفسها مضطرة لبيع غاباتها في حوض نهر الأمزون إلى شركات البترول الأمريكية لكون مخزون غابات الأمزون من النفط يحتوي على احتياطي ينافس نظيره في الشرق الأوسط ، وفي الإكوادور وغيرها من حقول التجارب التي لعب فيها القراصنة دورهم تذهب ٧٥ % من عائدات البترول للشركات الأمريكية بينما تحصل الدولة محل التجربة على النسبة الباقية ، التي يذهب ٧٥ % منها لسداد الديون الخارجية والمصروفات الحكومية ، والمحصلة أنه لا يتبقى سوى ٢.٥ % لبرامج الصحة والتعليم ودعم الفقراء

ليس البترول وحده هو هدف الاغتيال الاقتصادي للأمم، ففي المجال الزراعي ظهرت شركات هيمنة عالمية ، مثل شركة الفواكه المتحدة «يونايتد فروت» الأمريكية التي صارت من القوى المسيطرة على أمريكا الوسطى بما لها من مزارع كبرى في كولومبيا ونيكارجوا وكوستاريكا وجامايكا وسانت دومينجو وجواتيمالا وبنما. وحين حاول بعض الزعماء مواجهة الاحتكار الزراعي لهذه الشركة قامت الـ «سي. أي. إيه» بتدبير عمليات انقلاب ضدهم جاءت برؤساء موالين حافظوا على مصالح تلك الشركات.

لم يقف الأمر عند مستوى الانقلابات العسكرية المدعومة أمريكيا بل تجاوز ذلك إلى الغزو والإنزال العسكري ، على نحو ما جرى في عدة دول في مقدمتها العراق وبنما. وخلال الغزو لم تدخر القوات الأمريكية جهدا في حرق المدن وقتل الآلاف من الأطفال والمدنيين الأبرياء وتشريد السكان. وفي حالة مثل العراق يؤكد المؤلف أن أهميته لا تقتصر على البترول، فهناك المياه والواجهة البحرية والموقع الاستراتيجي والسوق الواسعة لبيع التكنولوجيا الأمريكية. ولقد بات واضحاً منذ عام ١٩٨٩ للنخبة الأمريكية التي ساندت صدام حسين في حربه ضد إيران أنه لن يسير في السيناريو الاقتصادي المرسوم له، ومن ثم لقي عقابه القاسي، ليكون عبرة للجيران على هذا النحو من الأمثلة الموجعة الكاشفة للأسرار يمضي بنا الكتاب من قارة لأخرى ومن بلد لبلد السعودية إيران بنما الاكوادور كولومبيا متسلحا بالأدلة والوثائق والمقابلات والسجلات المنشورة حديثا ليحقق عدة أهداف في وقت واحد ، ليوضح ما يجري في الخفاء لإخضاع الدول والشعوب .

يتضح مما سبق الدور الخفي للمؤسسات المالية الدولية والتحالفات الإستراتيجية بين هذه المؤسسات والأجهزة الاستخبراتية للدول الغربية والشركات متعددة الجنسيات من اجل الهيمنة سياسيا واقتصاديا علي الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية منها بصفة خاصة ، والعمل علي استمرار فقر هذه الدول وعدم النهوض من كبوتها ، وفرض عليها العديد من الاتفاقيات مثل الجات بهدف إخضاع هذه الدول وترسيخ مبدأ التخصص الدولي حيث تستمر الفجوة بين الدول المتقدمة التي تصدر المنتجات الصناعية غالية الثمن ودول العالم الثالث ومنها الدول الإسلامية تخصص للمواد الخام والسلع الزراعية رخيصة الثمن .

اثر سياسات البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي علي مصر وماليزيا وتركيا

مقدمة :

بعد ما استعرضنا سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدول النامية وتوقع آثارها السلبية ، وشهادة احد قراصنة القروض للدور الخفي لهذه المؤسسات نثبت بالتجربة والواقع العملي اثر هذه السياسات علي مصر كأحد الدول التي التزمت بتطبيق هذه السياسات وتركيا وماليزيا كمثال للدول التي رفضت الاستسلام لكافة شروط وتعليمات هذه المؤسسات واعتمدت علي مواردها الذاتية .

علاقة مصر مع البنك الدولي :

كانت مصر من أوائل الدول التي انضمت إلى **البنك الدولي** عام ١٩٤٥ وفى عام ١٩٩٩ حصلت مصر على قروض مستفيدة من نافذة إقراض البنك التي تخدم الدول منخفضة الدخل، إلا أن مصر تعتبر حاليا من بين الدول متوسطة الدخل ولها القدرة علي أن تقترض مبالغ ضخمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ولكنها لم تعد مؤهلة للحصول علي قروض بدون فائدة أو منح من المؤسسة الدولية للتنمية ، وفي عام ٢٠٠٦ قام البنك الدولي بتمويل ١١٤ عملية في مصر وصل حجم المبالغ المخصصة لها إلي ٧.٨ مليار دولار ، وفي عام ٢٠٠٧ حجم الإقراض الممنوح لمصر إلي ٧٠٠ مليون دولار وذلك تنفيذ اصطلاحات القطاع المالي الهامة وتبني خطة لتمويل برنامج إعادة هيكلة القطاع المالي .

انضمت مصر لعضوية مؤسسة التمويل الدولية في عام ١٩٧٥ ذراع مجموعة البنك الدولي لدعم القطاع الخاص ومنذ ذلك الوقت وصل حجم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر إلي ١.٣ مليار دولار موزعة بين ٦٨ مشروع وهذا جعل مصر أكبر دولة متلقية للتمويل من قبل المؤسسة من بين الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

وتعمل مؤسسة التمويل الدولية علي تشجيع القطاع الخاص في مصر وذلك من خلال الاستثمارات المباشرة والخدمات الاستشارية التي توفرها ، وقد كان للمؤسسة دور هام في القطاع المالي يتمثل في توفير المعونة لبنوك القطاع العام فيما يتعلق

بالخصخصة وكذلك توفير القروض للبنوك التي خضعت للخصخصة مثل مشروع بنك الإسكندرية ، كما وضعت مؤسسة التمويل الدولية أيضا أولوية للاستثمارات في الصناعات الاستخراجية خاصة من خلال مشروعات البترول والتعدين ، ولكن عمل هذه المؤسسة يفضح تأثير البنك الدولي علي الاقتصاد المصري والتي من المفترض أن تحث علي الاستثمار في المشاريع التي تعمل علي خفض الفقر لكن جميع العملاء الذين يشملهم ملف استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر من غير المصريين حيث تحصل الشركات الأجنبية علي التمويل من هذه المؤسسة وكذلك الآثار التنموية التي تعود من مشروعاتها غير واضحة خاصة فيما يتعلق بصافي فرص العمل التي تخلقها هذه المشاريع .

أما الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تعتبر ذراعا آخر لمجموعة البنك الدولي تعمل علي دعم القطاع الخاص وتقوم هذه الوكالة بمنح الشركات الخاصة ضمانات مالية للتأمين علي الأخطار السياسية بهدف تشجيع القطاع الخاص علي الاستثمار في البلدان النامية ، وكذلك تقوم بدعم الحكومات المضيفة بتوفير خدمات قانونية وتوصيات إستراتيجية حول طرق جذب استثمارات القطاع الخاص إلي البلاد .

والوكالية الدولية لضمان الاستثمار لديها مشروع واحد في مصر وهو مشروع إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة والذي قامت تنفيذه احدي الشركات الاسبانية .

علاقة مصر مع صندوق النقد الدولي :

تعتبر مصر من الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي عام ١٩٤٥، وقد بلغت حصتها وقت التأسيس ما يعادل ٤٥ مليون دولار. ولكنها رفعت أكثر من مرة تمشياً مع الزيادات العامة في حصص الأعضاء التي يقررها الصندوق دورياً، وقد حصلت مصر على موارد من الصندوق لتمويل عجز ميزان المدفوعات.

وفي مايو عام ١٩٦٢ وقعت مصر أول اتفاق للتثبيت مع الصندوق، وكان ذلك في أعقاب تدهور محصول القطن وانخفاض حصيلة البلاد من النقد الأجنبي عام ١٩٦١، وبمقتضى هذا الاتفاق يقدم الصندوق لمصر تسهيلات قدرها ٢٠ مليون جنيه إسترليني وفي مقابل ذلك ألتزمت الحكومة المصرية بتخفيض الجنيه المصري من ٢.٢٤ دولار إلى ٢.٣٠ دولار للجنيه مع توحيد سعر الصرف لجميع المعاملات عدا رسوم العبور في قناة السويس ورواتب المبعوثين من الطلبة للخارج، كما تضمن الاتفاق أيضاً رفع أسعار الفائدة المحلية وإتباع سياسة تقشفية.

على أن المرحلة الحاسمة في علاقة مصر بصندوق النقد الدولي بدأت مع منتصف السبعينات، ففي مايو ١٩٧٤، بدأ صندوق النقد الدولي دوره في تكييف الاقتصاد المصري في حقبة الانفتاح، وتزامن ذلك مع بدء تدشين سياسة "الانفتاح" اقتصادياً بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤. ففي البدء، تدخل الصندوق في الاقتصاد المصري من خلال مسلك الإقراض لعلاج عجز ميزان المدفوعات وسداد متأخرات القروض، فقد أشار تقرير البعثة التي زارت القاهرة وقتها إلى العجز في ميزان المدفوعات وتراكم المتأخرات ونصح بأن الأمر يتطلب "إصلاحاً" جذرياً للقطاع الخارجي ليكون مدخلاً للإصلاح الاقتصادي و"بالتحديد" طلبت البعثة أن يتسع نطاق السوق الموازية للنقد الأجنبي اتساعاً كبيراً كخطوة رئيسية نحو إنشاء سعر معدل وحيد للصرف عند مستوي واقعي، وإعادة هيكلة الأسعار في قطاعات التجارة الداخلية والخارجية.

كما تم في هذه المرحلة تكوين ما يسمي "المجموعة الاستشارية لمصر" وهي تكتل من الدائنين"، ومقدمي المساعدات، الغرض منه فرض سياسات وأولويات اقتصادية معينة

مقابل تقديم الموارد المالية. وقد لعب صندوق النقد الدولي دوراً بارزاً في مداولات واجتماعات المجموعة الاستشارية لمصر وقد طالب الصندوق مصر بضرورة اتخاذ "خطوات جادة للإصلاح الاقتصادي" وتمثلت استجابة مصر لهذه المطالب في خطابي النوايا اللذين قدمتهما للصندوق في مايو ١٩٧٦ ويونيو ١٩٧٨. كما أقتضي الأمر أيضا استئناف المشاورات السنوية طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية الصندوق، وتعيين ممثل مقيم للصندوق في مصر. ويمكن رصد عملية التكييف التي أخضع صندوق النقد، الاقتصاد المصري لها من خلال استعراض خطابات النوايا التي قدمتها الحكومة في مصر لصندوق النقد. وقراءة خطابي النوايا (٧٦ – ١٩٧٨) **تفصح عن الآليات الآتية:**

تفضيل الزراعة على الصناعة.

تفضيل القطاع الخاص على العام.

تفضيل الأجنبي على الوطني.

تفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية.

تغليب قوى السوق على التخطيط.

وفيما يلي عرض بخطابات النوايا بين مصر وصندوق النقد الدولي :

١- خطاب النوايا لعام ١٩٧٦:

صدر هذا الخطاب في مايو ١٩٧٦. ويتضمن الخطاب برنامجاً "للإصلاح الاقتصادي" مدته سنة واحدة في إطار ترتيب مساندة من الصندوق بمبلغ ١٢٥ مليون من وحدات السحب الخاصة (قيمة الوحدة ١.٢ دولار أمريكي).

يحتوي الخطاب على إجراءات في مجالات إصلاح نظام الصرف وسياسة التجارة

الخارجية وتحديد المعاملات الداخلية واللامركزية والسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة الدين الخارجي والمتأخرات. ومن إجراءات احتواء الإنفاق الجاري، تخفيض تكاليف دعم المواد الغذائية بأكثر من ١٠٠ مليون جنيه مقابل منح علاوة لنفقة المعيشة لذوي الدخل المحدود قدرها ٣٠ مليون جنيه.. فضلاً عن توقع ضرورة منح زيادة أخرى في الأجور في أواخر السنة

كما أن مصر ملتزمة بنص الفقرة ٢٢ من خطاب النوايا بالاستجابة لطلب المدير المنتدب للصندوق بالتشاور متى رأي ذلك. وجدير بالذكر في هذا المقام أن السياسات الاقتصادية التي طبقت وفقاً لهذا البرنامج وطبقاً لما ورد في خطاب النوايا (١٩٧٦) كانت السبب الرئيس في انتفاضة الشعب المصري في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧.

٢-خطاب النوايا لعام ١٩٧٨:

صدر هذا الخطاب في يونيو ١٩٧٨ وهو يتضمن الحصول على تسهيل ممتد تبلغ قيمته ٦٠٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتنفيذ برنامجاً للإصلاح الهيكلي مدته ثلاث سنوات تغطي الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨١. ويقوم الإصلاح الهيكلي المتضمن في هذا الخطاب على دعائم أربع هي: القضاء على الاختلال بين الأسعار والنفقات، وتخفيض الدعم، وتشجيع الزراعة، وإطلاق حرية مشروعات القطاع العام في استئجار العمال.

وإذا كان عام ١٩٧٤، ١٩٧٥ يمثلان بدء تكييف صندوق النقد للاقتصاد المصري مع بدء تدشين سياسة " الباب المفتوح "، فإن الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٧ قد شهدت تغلغل صندوق النقد عبر مسالكه الثلاثة معاً : الإقراض لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، ضمان تدفق قروض الحكومات والمصارف العالمية، والتدخل

لإعادة جدولة الديون بعد تفاقم متأخرات القروض والفوائد.

تضافرت عوامل الأزمة الاقتصادية الحادة بملامحها المختلفة، ودخلت في مفاوضات مضنية مع رئيس بعثة الصندوق في مايو ١٩٨٦ من أجل التوصل إلى اتفاق مع الصندوق يمكّنها من الحصول على مزيد من القروض من ناحية ويمهد لها الطريق لإعادة جدولة ديون باريس من ناحية أخرى. وقد وقعت حكومة مصر في مايو ١٩٨٧ اتفاق مساندة مدته ١٨ شهراً مع الصندوق بعد أن استكملت المفاوضات حول " مسودة خطابه النوايا " في فبراير ١٩٨٧.

٣-خطاب نوايا ١٩٨٧

في فبراير ١٩٨٧، استكملت المفاوضات بين مصر وصندوق النقد الدولي حول " مسودة خطاب النوايا ". وتشير مقدمة مسودة الخطاب، **إلى أن الحكومة استهدفت من خلال برنامجها للإصلاح الاقتصادي:**

والتحكم في التضخم من خلال تخفيضات فعالة في الإنفاق الحكومي مع زيادة إيرادات الدولة،

زيادة دور آليات السوق وإعطاء دور متزايد لجهاز الأثمان في الاقتصاد

علاج العجز في ميزان المدفوعات عن طريق ترشيد واردات السلع الاستهلاكية وتشجيع الصادرات

تقليل التعدد في أسعار صرف الجنيه وتقليل عدد السلع المدعمة من الدولة وزيادة أسعار البنزين والتعريفة الجمركية الجديدة.

زيادة تدريجية في أسعار الفائدة على الودائع بالبنوك وزيادة المدخرات ".

وفي السياسة المالية خفض العجز في ميزانية الدولة من خلال خفض عدد السلع المدعمة بواسطة الدولة، وخفض نسبته إلى الإنفاق العام للدولة في الميزانية، والتحكم في الإنفاق الاستثماري للحكومة من خلال تشجيع القطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة

إيرادات الدولة من الضرائب من خلال الإصلاح الضريبي، وتحرير أسعار المحاصيل الزراعية وزيادة أسعار المنتجات البترولية والكهرباء لتقريب الأسعار المحلية من الأسعار العالمية.

وبحصول مصر على شهادة الصندوق فإنها تمكنت من التفاوض مع أعضاء نادي باريس (مايو – يوليو ١٩٨٧) والحصول على موافقتهم على إعادة جدولة ديونها المقدرة ب ١٢ بليون دولار، كما تمكنت من الحصول على ٥٠٠ مليون دولار في صورة قروض غربية.

ومع نهاية الثمانينات احتاجت مصر مرة أخرى شهادة صندوق النقد الدولي لتذهب بها إلى نادي باريس لجدولة ديونها. وضغطت الدول المقدمة للمساعدات من أجل دفع مصر إلى عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي بالشروط التي يراها ملائمة، فعلي سبيل المثال قامت الولايات المتحدة بتجميد المعونة النقدية عن عامي ٨٨ – ١٩٨٩ والبالغة ٢٣٠ مليون دولار (١١٥ عن كل عام)، والتي قررت عام ١٩٨٧ تخصيصها بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر وتشجيع الإصلاح ومواجهة أزمة المدفوعات.

وفيما يلي تلخيص بسياسات أو روشتة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي :

أولاً : المجال الضريبي:

تخفيض الضرائب علي الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص

تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة علي الأرباح والدخول .

تقديم تيسيرات جمركية علي الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية .

لقد كانت السياسة الضريبية في الفترة السابقة في مصر طبقا لتعليمات المؤسسات المالية الدولية عند طريق توسيع قاعدة المجتمع الضريبي بحيث يغطي أكبر قدر من الممولين بصرف النظر علي ظروف معيشتهم وتميز **طبقة رجال الأعمال ويتضح ذلك في العناصر الآتية :**

تخفيض سعر الضريبة علي الدخل

الحد الأقصى للضريبة ٢٠% سعر الضريبة موحد لمن يكون دخلة ٢٠٠٠٠ عن من يكون دخلة مليون جنية أو أكثر.

استحداث الضريبة العامة علي المبيعات التي لا تفرق بين غني وفقير

استحداث الضريبة العقارية

أن النظام الضريبي المصري بعد الإصلاح الاقتصادي اخفق في تحقيق العدالة الاجتماعية بل علي العكس ساهم في ارتفاع سوء توزيع الدخول بين المواطنين المصريين ، وقام بتدعيم الطبقة الرأسمالية علي حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة من خلال توسيع قاعدة الضريبة لتشمل جميع أفراد الشعب بصرف النظر عن حاجاتهم وظروفهم المعيشية وتخفيض أسعار الضريبة العليا وفرض ضرائب غير مباشرة لا تفرق بين الغني والفقير .

ثانياً : تخفيض قيمة العملة

الدعوة إلى السماح بخفض قيمة الجنيه ربما تستند إلى عدد من الحجج، أهمها الرغبة في زيادة الصادرات وتقليص الواردات، ومن ثم تحسين وضع الميزان التجاري،

وتشجيع السياحة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التدفق إلى الاقتصاد المصري، وبالتالي تخفيف الضغوط في سوق النقد الأجنبي، وهذه الحجج لم تتحقق عندما خفضت مصر سعر الجنية مقابل الدولار الأمريكي وكان المواطن البسيط والطبقة المتوسطة هي من **دفع الثمن لذلك ونستعرض كل سبب والرد عليه من خلال الواقع الاقتصادي :**

هل يؤدي تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى تحسين موقف الميزان التجاري؟ يرتبط بشروط ارتفاع مرونات الطلب السعرية لكل من الصادرات والواردات، فضلا عن ضرورة أن يصاحب ذلك ارتفاع قدرة العرض المحلي من السلع على الاستجابة للتزايد في الطلب على الصادرات مع تخفيض قيمة العملة،من الواقع العملي نجد أن استجابة الصادرات لتخفيض قيمة الجنيه تعد محدودة جدا، وأن التخفيضات الجوهرية للجنيه المصري في ١٩٧٩ – ١٩٨٩ – ١٩٩١ – ٢٠٠١ –٢٠٠٣ لم يصاحبها تطور يذكر في نمو الصادرات، وكذلك فأن ضعف الجنيه لن يؤدي إلى النتيجة التي يتوقعها المراقبون بالنسبة للواردات؛ إذ يلاحظ ضعف استجابة الواردات بصورة واضحة لتخفيض قيمة الجنيه المصري، وأن العكس هو المتوقع، حيث سترتفع قيمة فاتورة الواردات (بالجنيه المصري)، وهي مشكلة كبيرة بالنسبة لدولة مثل مصر تستورد جانبا كبيرا من المدخلات من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة لعمليات الإنتاج، ومعظم السلع الرأسمالية من الخارج، وهو ما يعني أن خفض قيمة العملة لا محالة سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا من جانب، فضلا عن ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج من جانب آخر. محصلة ما

تقدم هو أن تخفيض قيمة الجنيه لن يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري بقدر ما ستؤدي إلى المزيد من التضخم في الأسعار.

وفقا لمحضر [٥] اجتماع رسمي مؤرخ في ٨ يناير ٢٠٠٣ بين يوسف بطرس غالي وديفيد وولش السفير الأمريكي بالقاهرة وقبل ٢٠ يوم من قرار تحرير سعر الصرف ، طلب السفير من الوزير حل مشكلة الصرف في مقابل إنجاح زيارة جمال مبارك إلي أمريكا في نفس الفترة ، وارتفع سعر الصرف إلي ٦.٥ جنية مصري مقابل الدولار

وفيما يلي بيان بالعجز التجاري قبل وبعد تخفيض قيمة الجنية المصري : مليار دولار

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠٩
الصادرات السلعية	٤.١	٤.١	٤.١	٦.١	٧.١	١٠.٦
الواردات السلعية	١٤.١	١٢.٦	١٢.٥	١٠.٩	١٢.٩	١٩.٨
حجم التجارة	١٨.٨	١٦.١	١٧.١	١٧.١	٢٠.٦	٣٠.٩
العجز التجارى	٩.٤	٨.٥	٧.٨	٤.٨	٥.١	٩.١

والذي يلاحظ عدم تأثر الصادرات والعجز التجاري بالتغير في أسعار الصرف وتخفيض الجنية المصري أي أن الموطن الفقير والطبقة المتوسطة هي التي تحملت الأثر فقط.

٢- هل يؤدي تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى تشجيع السياحة؟ من ناحية أخرى، فإن مصر، للأسف الشديد، على الرغم من امتلاكها أكبر مخزون في العالم من آثار العالم القديم، وشواطئها الطويلة جدا على سواحل البحر الأحمر والمتوسط، ومناخها المعتدل نسبيا، خصوصا في الشتاء، ألا أن الترتيب الدولي لمصر في المؤشر

٥- صوت الأمة العدد ٢٣٤ الصادر في ٢٣-٥-٢٠٠٥

العالمي للسفر والسياحة يعد متواضعا، بل ربما يدهش البعض إذا علم أنه وفقا للتقرير الأخير في ٢٠١١ فإنه، فيما عدا الكويت، فإن دول مجلس التعاون تحتل ترتيبا دوليا أفضل من مصر في هذا المؤشر، حيث تحتل الإمارات المركز ٣٠، والبحرين ٤٠، وقطر ٤٢، وعمان ٦١، والمملكة العربية السعودية 62، بينما تحتل مصر المركز الـ ٧٥، وأخيرا الكويت ٩٥، وذلك من بين ١٣٩ دولة يشملها التقرير.

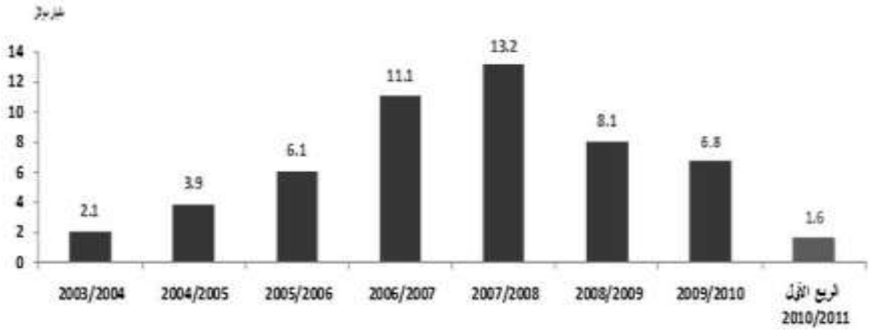
وفيما يلي بيان بتطور أعداد السائحين خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلي ٢٠٠٩: مليون سائح

بيان	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
عدد سائحين	٥.	٤.	٥.	٦.	٧.	٨.	٩	١١	١٢	١٢

من الجدول السابق يتضح عدم تأثر انخفاض قيمة العملة علي إعداد السائحين الوافدين لمصر.

٣-هل يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جذب الاستثمار الأجنبي؟ هناك العديد من العوامل التي تؤثر علي الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة أساسية مثل حجم السوق والقوة الشرائية فيه ونوعية بيئة الأعمال واستقرار القوانين ومستويات الضرائب، وغير ذلك من العوامل التي تلعب دورا حاسما في هذه التدفقات، أما بالنسبة لتخفيض قيمة العملة، فإنه يخلق ميزة للشركات الأجنبية، حيث تصبح تكاليف الإنتاج، بصفة خاصة الأجور، رخيصة نسبيا في الدولة التي حدث فيها التخفيض، هذا طبعا بشرط ألا يترتب على التخفيض ارتفاع الضغوط التضخمية، غير أنه من ناحية أخرى، يلعب استقرار معدل الصرف الأجنبي دورا مهما أيضا في هذه التدفقات، وكلما ارتفعت درجة عدم استقرار معدل الصرف كلما ازدادت درجة عدم التأكد المصاحبة لقرار الاستثمار، وهو ما يؤثر بصورة سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يلي شكل يوضح الاستثمارات الأجنبية الواردة لمصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلي ٢٠١٠:   مليون دولار



يلاحظ من الجدول السابق عدم تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتغير في قيمة العملة خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلي ٢٠١٠

بالإضافة إلي فشل الحجج في تخفيض قيمة العملة فان هناك العديد من الآثار السلبية التي ترتبط بانخفاض قيمة العملة مثل : ارتفاع معدل التضخم، وانخفاض مستوي المعيشة وبخاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة وكلما ازدادت الآثار التضخمية الناجمة عن التخفيض في قيمة العملة قل الأثر التصحيحي للتخفيض على الميزان التجاري. كذلك، فإن الإعلان عن النية في التخفيض سيدفع بالعديد من المضاربين في مصر والخارج إلى المضاربة على الجنيه، وهو ما سيرفع قيمة الدولار في السوق المصري ويؤدي إلى تدهور قيمته حتى قبل أن تتم عملية التخفيض بالفعل، ومما لا شك فيه أن مثل هذه المضاربات الضارة ستحدث آثارا سلبية في سوق النقد الأجنبي.

وأخيرا، فإنه من المتوقع مع تخفيض قيمة الجنيه ضعف الإقبال على الاحتفاظ بالمودعات بالعملة المحلية؛ نظرا لتراجع قيمتها مع التخفيض التدريجي لقيمة الجنيه،

وتزايد الإقبال على المودعات بالعملات الأجنبية مثل الدولار واليورو، وهو ما يطلق عليه إحلال العملة، الأمر الذي سيلقي بضغوط إضافية على معدل الصرف مع تزايد الطلب على عمليات إحلال العملة والتخلص من المودعات بالجنيه المصري وهذا ما حدث في مصر بعد تخفيض قيمة العملة .

٣- تحرير الأسعار وإلغاء الدعم :

تتمثل تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحرير الأسعار وفق العرض والطلب وإلغاء الدعم وفق الوسائل التالية :

منع الرقابة علي الأسعار ، وإلغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير المنتجات

التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة

تخفيض الدعم الموجة للسلع التموينية والضرورية سواء الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة

رفع أسعار مواد الطاقة وبخاصة مواد الطاقة التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي ومساواتها بالأسعار العالمية لها

شدد برنارد فونك .[٦] ممثل البنك الدولي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا . علي ضرورة تخفيض الدعم في مصر وترشيده، مشيراً إلي أن هناك خسارة كبيرة للموارد الموجهة للدعم ويمكن تحقيق نفس الهدف بموارد أقل.

وأضاف أن البنك الدولي يعد ورقة حول تخفيض دعم الوقود والطاقة وترشيد

---

6 Source forum.alnel.Com : http://forum.alnel.com/thread-11972.html

استهلاكهم سيتم عرضها قريباً علي الحكومة المصرية، فضلاً عن إعداد تقرير لدراسة إنتاج الخبز البلدي والخيارات السياسية المطروحة لتقليل إنتاج بعض الأفران.

وذكر التقرير الذي عرضته الدكتورة شيرين الشواربي . الباحثة في مجال خفض الفقر بالبنك الدولي . أن ٤٥% من إجمالي الدعم يذهب لأغني ٦٠% في مصر، مشيرة إلي أنه يمكن توفير دعم بنسبة ٦٣% لصالح الفقراء.

وكشف عن تسرب الخبز البلدي بنسبة ٣١% خلال هذا العام، فيما بلغت نسبة التسرب في البطاقات التموينية ٢٦%، مشيراً إلي أن نسبة الفاقد في الدقيق مازالت كبيرة، حيث تمثل نسبة الفاقد ثلث حجم الدقيق المدعم.

وقال إن تكلفة الدعم المسرب بلغت وفقاً للعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حوالي ٥،٥ مليار جنيه يمثل القمح النسبة الكبرى منه بنسبة ٦١%، يليه الزيت بنسبة ١٨%.

وأوضح التقرير أن محافظات الصعيد وهي من المحافظات الأكثر فقرا في مصر هي الأقل استفادة من الدعم تليها محافظات الوجه البحري، مشيراً إلي أن بُعد القاهرة تماماً عن عدم الاستفادة لاستحواذها علي الجزء الأكبر من الدعم، ولفت إلي حصول الأغنياء علي الجزء الأكبر من الدعم عن الفقراء.

و أعلن وزير المالية السابق سمير رضوان[٧] أن مخصصات الدعم وصلت إلي ٣٣% من قيمة الموازنة المصرية الأولى بعد ثورة ٢٥ يناير وأن ٧٥% من هذا الدعم لا يصل إلي من يستحق ، من أصل ٤٩٠.٦ مليار جنيه هي قيمة الإنفاق في الموازنة الجديدة ٢٠١١ – ٢٠١٢ على مدى ١٢ شهراً ابتداء من يوليو/ تموز يستحوذ "بند" الدعم على نحو ١٣٧ مليار جنيه، منها نحو ٩٥.٥ مليار جنيه لدعم الوقود، أكد

7 http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=478959

الخبراء أنه . هذا الدعم . يذهب دائما إلى من لا يستحق وفي حاجة إلى ترشيد.
وعن تفاصيل الدعم فقد تم تخصيص نحو ١.٥ مليار جنيه لدعم إسكان محدودي الدخل بزيادة ٢٥٠ مليون جنيه عن متوقع العام الجاري و٨٥٠ مليون جنيه لدعم الركاب وأكثر من ٤٢٠ مليون جنيه لدعم الأدوية وذلك بخلاف مبلغ ٣.٥ مليار جنيه لدعم العلاج المجاني على نفقة الدولة، فيما بلغت جملة مخصصات دعم المواد البترولية في الموازنة العامة للدولة بلغت ٩٥.٥ مليار جنيه.
ولا شك أن تخفيض الدعم أو إلغائه يكون تأثره الأكبر علي الطبقة المتوسطة والفقيرة في مصر وزيادة الأعباء عليها وكذلك يؤدي إلغاء الدعم المقدم من الدولة للمنتجين والمصدرين إلي تعزيز سيطرة الرأسمالية الدولية علي السوق المحلي بعد طرد المنتجين المحليين الذين يكونوا غير قادرين علي المنافسة أما بإلغاء الدعم أو زيادة إسعاد المدخلات من مواد خام وأسعار طاقة وخدمات وبالتالي ارتفاع أسعار إنتاجهم وعدم القدرة علي المنافسة الخارجية والخروج من السوق ، والمطلوب ليس إلغاء الدعم لكن إعادة تقنينه وترشيده ليصل إلي من يستحق .

٤- الخصخصة (بيع القطاع العام)

يمكن تعريف عملية الخصخصة[٨] بأنها العملية التي تنتج عن بيع الشركات المملوكة للدولة كاملة أو بيع حصص كبيرة منها إلى المستثمرين من القطاع الخاص سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب .وعلى الرغم من أن بيع الشركات المملوكة للدولة هو أكثر أشكال الخصخصة شيوعًا، فإن الحكومات بإمكانها خصخصة الأراضي)خصخصت بعض الدول الآسيوية الموانئ (أو الإسكان) الأمر الذي تم في بريطانيا

---

٨ خصخصة الشركات المملوكة للدولة – مركز المشروعات الدولية الخاصة ، القاهرة ،
www.cipe-arabia.org :

وبعض الدول الأخرى (أو حتى الخدمات) مثل الحال في بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، التي خصخصة التعليم وإنشاء الطرق وجمع القمامة وغيرها من الخدمات عن طريق إسناد تنفيذها إلى شركات خاصة.

ومن المهم فهم المنطق الذي يحرك عملية الخصخصة – ألا وهو عدم وجود حدود لما يمكن للحكومات تنفيذه، بالإضافة إلى أن بعض المشروعات وعلى الأخص الصناعية منها يمكن للقطاع الخاص التعامل معها بصورة أكفأ.

وفيما يلي الأساليب السبعة المتبعة لتنفيذ الخصخصة:

البيع العام لأسهم الشركات المملوكة للدولة :على الرغم من صعوبة الطرح العام للأسهم وتكلفته العالية في الدول التي تعاني من أسواق المال الضعيفة، فإن الحملات الإعلامية واسعة النطاق يمكنها تخطي هذه العقبة.

البيع الخاص لأسهم الشركات المملوكة للدولة :يعد هذا النوع من الخصخصة أكثر الأنواع شيوعًا ويتم من خلال عملية للمزايدة التنافسية بغرض تجنب مشاكل الفساد والمحاباة .فقد أثير الجدل حول عمليات الخصخصة في المكسيك نتيجة للادعاءات القائلة بأن الشركات بيعت لأصدقاء أعضاء الحزب الحاكم بأسعار مخفضة .وقد أثيرت نفس الادعاءات حول الخصخصة في روسيا نتيجة لنقص الشفافية.

الاستثمار الجديد في الشركات المملوكة للدولة :لا يعتبر مناصرو الخصخصة التامة هذا النوع شك ً لامن أشكال الخصخصة، حيث تحتفظ الحكومة بالنصيب الأكبر في الشركة، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار مما ينعكس سلبًا على نجاح الشركة في المستقبل .يمكن إجراء الاستثمار الجديد إما بطرح الأسهم للبيع العام أو عن طريق البيع الخاص.

بيع أصول الشركات المملوكة للدولة : يعمل هذا الأسلوب على تسييل الشركة وسداد أية ديون متعلقة عليها .ثم يتم وضع الأصول في مجموعات بعد ذلك لبيعها للمستثمرين ولكن بسعر أقل من قيمتها قبل تسييلها .عادة ما يتم تنفيذ هذا الأسلوب عند وجود أمل في إنقاذ الشركة بإعادة هيكلتها داخليًا.اعتمدت بولندا اعتمادًا كبيرًا على هذا الأسلوب في خصخصة قطاعها الصناعي.

بيع عناصر الشركات المملوكة للدولة :يتم بيع الأجزاء الرابحة من الشركة بشكل منفرد، في العديد من الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية توجد شركات قابضة كبيرة تتكون من أنواع مختلفة من المنشآت، لذا يتعين تقسيم هذه الشركات القابضة وإعادة تجميعها قبل تنفيذ أي أسلوب آخر من أساليب الخصخصة.

شراء الموظفين/المديرين للشركة المملوكة للدولة :من أكثر أساليب الخصخصة شيوعًا ذلك الذي يقوم على برنامج تمليك الأسهم للموظفين، حيث تتكون شركة جديدة من عدد من الموظفين الذين يشتركوا بمواردهم ويقترضوا أموال جديدة، على أن تشتري الشركة الجديدة الشركة القائمة المملوكة للدولة، بحيث تصبح الشركة الجديدة شركة خاصة .نجح هذا البرنامج في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للحوافز الضريبية الخاصة التي يتمتع بها .استخدم هذا البرنامج كوسيلة من وسائل الحماية من أشكال الاستيلاء العنيفة أو من أجل الحد من البطالة عندما يكون البديل هو تسييل أصول الشركة.

تأجير تشغيل الشركات المملوكة للدولة :وهو الأسلوب القائم على تأجير الشركة المملوكة للدولة إلى شركة أخرى خاصة أو إبرام عقد إدارة بين الشركة العامة وأخرى خاصة، مع بقاء ملكية الشركة الفعلية وأصولها وخصومها في حوزة الحكومة .غير أن

هذا الأسلوب الذي اتبعته عدد من الدول الإفريقية له أوجه قصور على المدى البعيد . ففي ساحل العاج على سبيل المثال حسنت الإدارة الخاصة من كفاءة توفير المياه، غير أن هذا التقدم كان مؤقت لأن الحكومة استمرت في إدارة الاستثمار مع الاحتفاظ بسياسيات تسعيرية تميزية .وبشكل عام عند الدخول في عقد إدارة مع الحكومة لا تتمتع الشركة التي تدير المنشأة بسيطرة حقيقية لأن الحكومة تملي الشروط التي تعمل شركة الإدارة بموجبها.

الخصخصة في مصر:

يعد برنامج الخصخصة في مصر أحد أركان عملية الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات من القرن العشرين، الذي جاء مع سعي الدولة نحو اللحاق بركب التغيرات العالمية .بدأ برنامج الخصخصة نتيجة لاشتراط صندوق النقد الدولي مقابل تقديم قرض لمصر سنة ١٩٩١ .

وهنا لابد أن نذكر أنه وفي عام ١٩٩١ كان المطروح للبيع ٣١٤ شركة الرابح منها أي التي كانت تحقق أرباحا ومع ذلك تم عرضها للبيع ٢٥٤ بينما الخاسر منها لم يتجاوز الـ٦٠ شركة.بدأت الحكومة بطرح ٣١٦ شركة للخصخصة كان العدد الأكبر منها يتمتع بتحقيق الأرباح.ومع حلول سنة ٢٠٠٣ كانت قد تمت خصخصة ١٣٣ شركة كاملة وخصخصة ٥٥ بشكل جزئي، كما %)حققت حصيلة الخصخصة ٤,٣ مليار دولار أمريكي .ذهبت أغلب هذه الحصيلة إلى وزارة المالية في حين ذهبت ١٨ %منها إلى المعاشات المبكرة وما يزيد على ٣٠ % منها إلى تسوية ديون الشركات المملوكة للدولة في حين ذهبت ٥ %منها إلى إعادة الهيكلة.

اتبعت الحكومة عدد من أساليب الخصخصة :تمت خصخصة ٢٨ % من الشركات عن طريق طرح أسهمها في البورصة، وبيعت ٢٢ % من الشركات إلى مستثمر كبير، كما تمت خصخصة ٢٦ % من الشركات بالبيع إلى اتحاد مساهمين من الموظفين، في حين تمت خصخصة ٢٤ % بتسييل الأصول /إشهار الإفلاس وبيع هذه الأصول لاحقًا .في حالة البيع للاتحادات وبعد تقييم لجنة الخصخصة الوزارية كانت هذه الاتحادات تحصل على خصومات وصلت في بعض الأحيان إلى ٢٠ % والسداد الآجل على مدار عشر سنوات .وفي حالة الخصخصة الجزئية استخدمت الحكومة أسلوب عقود الإيجار التي سمحت للقطاع الخاص بإدارة الشركات التي ظلت مملوكة للدولة، وقد تم اتباع هذا الأسلوب في حالة الشركات الضعيفة التي كانت تعاني من الخسارة وصعب العثور على مستثمرين لشرائها .وفي هذه الحالات استمر القطاع الخاص في إدارة الشركة حتى انتهاء العقد، وبعد انتهائه كان المؤجر يمنح خيار شراء الشركة.

تعدد أوجه الفساد الذي خلفته الحكومة السابقة التي سرقت ونهبت أموال المصريين ، بطرق غير مشروعة وأحيانا بوسائل مشروعة وقانونية اخفت خلفها سرقة ونهب لأموال المصريين.

الخصخصة كانت أبرز السبل القانونية التي سلكتها الحكومة السابقة للاستيلاء علي المال العام، مما أدي إلي ضياع ما يقرب من ٩٨ شركة وبيعها بأبخس الأسعار..

ولعل أبرز الشركات التي بيعت بأقل من ثمنها ما يلي :

شركة »النشا والجلوكوز« التي كانت فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وتم خصخصتها عام ٣٠٠٢ وبيعت بمبلغ ١٦٠ مليون جنيه دفع منها ٦٢١ مليون جنيه، رغم أن أصولها تزيد علي ٤٠٠ مليون جنيه، أصول الشركة مصنعان أحدهما

بمنطقة طرة البلد علي كورنيش النيل مساحتها ٨ أفدنة سعر المتر يساوي ١٢.٥ ألف جنية ، والآخر بمنطقة مسطرد مساحته ١٤ فدانا ومخازن بالإسكندرية وبولاق بالإضافة إلي شقق [٩].

الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية إلي أنها أنشئت عام ١٩٦٠بهدف تطوير معدات الاتصال في مصر، وقد خضعت لسلطة الدولة حتى عام ٢٠٠٠ وظلت تمثل دعما دائما لميزانية الدولة بما تحققه من وفورات وأرباح وصلت إلي ما يقرب من ٣٠ مليون جنيه، وكانت نسبة التصنيع المحلي تمثل ٨٠% من إنتاجها وكان للشركة إسهام في التطوير الدائم لمهمات القوات المسلحة في السلم والحرب.

وفي إطار الخصخصة قامت شركة الصناعات الهندسية ببيع ٩٠% من إجمالي أسهم الشركة لمستثمر رئيسي أو مجموعة من المستثمرين مع تخصيص نسبة ١٠% لاتحاد العاملين المساهمين بالشركة [١٠]

شركة بيبسي كولا تم بيعها بمبلغ ١٥٨ مليون جنية مصري بشرط قيام المستثمر باستثمار ١٨٠ مليون جنية خلال السنوات الخمس التالية في عام ١٩٩٤ علي الرغم بان ثمن مصنعين فقط (المنيا ، بورسعيد) بمبلغ ١٥٠ مليون جنية فكيف تباع ٨ مصانع بها ١٨ خط إنتاجياً وأسطول لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط وليس ذلك فقط ولكن باع المستثمر الرئيسي حصته لشركة كولا العالمية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار [١١]

---

٩ جريدة اليوم السابع ، ١٠ مارس سنة ٢٠١١

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=366772&SecID=274&IssueID=158

١٠ "خصخصة الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية وفساد نظام مبارك " ، مركز حلوان للمحاماة والاستشارات القانونية

/http://legal.maktoobblog.com/1383667/quicktel

١١ عبد المجيد راشد ، النهب المنظم لمصر نموذج الخصخصة ،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80212

بنك الإسكندرية ، أقام المحامي شحاتة محمد شحاتة مدير المركز المصري للنزاهة والشفافية دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد كل من رئيس الوزراء ووزير الاستثمار طالب فيها ببطلان عقد بيع بنك الإسكندرية إلى مجموعة سان باولو الإيطالية بمقابل ١.٦ مليار دولار في الوقت الذي قدر فيه خبراء بنوك القيمة السوقية للبنك ب٥.٥ مليار دولار ، مضيفا أن الحكومة قامت بإعادة هيكلة البنك وتنظيف محفظته من الديون قبل البيع مباشرة وهو ما كلف الدولة ٩.١١ مليار جنيه وتمت عملية البيع رغم أن البنك كان يحقق مكاسب سنوية وصلت لـ«٥٣٢» مليون جنيه حسب ميزانية ٢٠٠٥ شحاتة أضاف أن الصفقة شملت بيع ١٨٨ فرعا في شتي أنحاء الجمهورية ومساحات كبيرة من الأراضي بالمناطق السكنية في القاهرة والجيزة وكان البنك يسهم في رؤوس أموال «١٢» مشروعا و«١٣» صندوقا استثماريا بالبورصة و«١٥٤» شركة تعمل في مجالات استثمارية عديدة كما كان يشارك في سندات تصدرها ٩ جهات موزعة على بنوك وشركات مختلفة كما تسبب أيضا في الإضرار بمصالح المساهمين من خلال بيع سهم البنك بحوالي «١٢» دولارا لبنك «سان باولو» في حين أن بنك الإسكندرية باع حصته في البنك المصري – الأمريكي التي بلغت حوالي ٢٢% بـ ٣٨ دولار للسهم [١٢]

شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية) بمبلغ ١٧ مليون دولار تشمل الأصول الثابتة والمخزون أيضا والتي تقدر الأصول الثابتة من مباني وأراضي لها ١١٥ مليون دولار والشركة من الشركات الإستراتيجية المصرية حيث كانت تنتج أوعية الضغط من طن إلي ١٢ طن وبسعات تصل الي١٣٠٠ طن بخار في الساعة بالإضافة إلي

١٢ جريدة الدستور المصرية بتاريخ ٢٠١١/٧/٩

http://www.dostor.org/crime/11/july/9/47684

إنتاج مراجل توليد الكهرباء وأوعية غازات سائلة ووحدات تنقية مياه الشرب ولتوضيح حجم الخسارة من بيع هذه الشركة نذكر أن الحكومة المصرية تعاقدت مع الشركة المشتراه علي صناعة علايات ومعدات محطات الكهرباء بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار [١٣] .

شركة المصرية للزجاج والتي كانت تحقق أرباح سنوية بمبلغ ٥٠ مليون جنية بيعت بمبلغ ١٥٠ مليون جنية أي أرباح الشركة لمدة ثلاث سنوات متتالية.[١٤]

شركة حديد الدخيلة والتي تحتاج إلي كتب لكشف الفساد والتي تتكون من مدينة صناعية ملحق بها ميناء صناعي وتحتوي علي مصنع الدرفلة الوحيد في مصر بيعت بمبلغ ٤ مليارات جنية في بورصة الأوراق المالية أي أرباح الشركة في عامين ولم يتم دفع ثمنها إلي الآن .

شركة النوبارية لإنتاج البذور نوبا سيد بيعت في ١٩٩٩ بمبلغ ١٠٣ مليون جنية ولا يساوي هذا المبلغ الخسارة الإستراتيجية حيث حرم الاقتصاد المصري من توفير الاحتياجات من البذور الزراعية القائمة واستنباط أصناف جديدة عالية الجودة والإنتاجية، وتقدر القيمة الدفترية للشركة حسب ميزانية ١٩٩٨ بمبلغ ٢١٤ مليون جنية[١٥]

صفقة بيع شركة عمر أفندي التي تحولت عملية بيعها إلى فضيحة سياسية بكل المقاييس، تلك الفضيحة التي فجرها المهندس يحيى حسين أحد أعضاء لجنة التقييم

١٣عبد المجيد راشد ، المرجع قبل السابق .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80212

١٤عبد المجيد راشد ، الخصخصة الخائنة ، http://rashd-karama.maktoobblog.com/156208/

١٥ جريدة الشروق ، التفاصيل الكاملة لفضيحة بيع شركة النوبارية نوباسيد

http://www.shorouknews.com/contentData.aspx?id=416736

التي قيمت الشركة بمبلغ مليار و١٤٠ مليون جنيه في حين أصر الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار على بيعها بنصف مليار جنيه، أي بأقل من نصف ما قدرت به، وكما تابعنا كيف سارت الصفقة وكيف انتهت كما قدرها محيي الدين، فأي استثمار هذا وهو لا يعرف إلا البيع وبيع ما لا يملك لا هو ولا نظامه. وأخيرا انتهت الصفقة وتم بيع شركة عمر أفندي للمستثمر السعودي صاحب شركة "أنوال السعودية" بمبلغ ٥٨٩.٥ مليون جنيه وهو مبلغ لا يساوي ثمن الأرض المقام عليها ٨٢ فرعا هي فروع الشركة بمحافظات مصر ولا يساوى ما تملكه الشركة من مخازن وأسطول ضخم للنقل واستراحات وشقق وكانت لجنة التقييم قد قدرت بعض الفروع بما هو أكثر مما عرضه المستثمر السعودي الذي أصر محيي الدين على إتمام الصفقة له.

شركات الاسمنت حدث ولا حرج وهذه الشركات كلها من الشركات الرابحة .

شركة اسمنت أسيوط ٥٧٦ مليون جنية

شركة الإسكندرية للاسمنت ٢٠٩ مليون جنية

شركة اسمنت بني سويف ١٤٣ مليون جنية

الشركة المصرية للاسمنت مليار و٤٩٤ مليون جنية

شركة السويس للاسمنت مليار و١٤٤ مليون جنية

شركة العامرية للاسمنت ١٣٤ مليون جنية

تم بيعها والتي تم السيطرة علي سوق الاسمنت المصري هذه السلعة الإستراتيجية من قبل ثلاث شركات –لافارج الفرنسية –سيمور البرتغالية –سيمكس المكسيكية ولم يتبق للحكومة المصرية حصة في السوق إلا ٨% من خلال الشركة القومية للاسمنت

من المسئول عن سعر البيع للمستهلك ٧٥٠ جنيه للطن، رغم أن تكلفة إنتاجه تقل عن٢٠٠ جنيه فقط؟ والغريب في الأمر حسب البلاغ أن هذه الشركات كانت ومازالت رابحة وهو ما يتطلب التحقيق العاجل في إهدار المال العام، ويكفي القول هنا إن شركة أسمنت أسيوط حققت وفقا للقوائم المالية الأخيرة مبلغا وقدره ، ٩٩١ مليون جنيه ، وحققت الإسكندرية للأسمنت ٩٠٢ ملايين جنيه، وحققت أسمنت بني سويف ١٤٣ مليون جنيه، وحققت المصرية للأسمنت مليارا و٤٩٤ مليونا، وحققت القومية للأسمنت ٨ مليون جنيه، أما أسمنت السويس فقد حققت صافي ربح يصل إلي مليار و٤٤١ مليون جنيه، والعامرية للأسمنت حققت صافي ربح يقدر ب١٣٤ مليون.

ولم تخسر مصر فقط الأرباح العالية لشركات الاسمنت الذي لم يستطيع أي قطاع في مصر تحقيق هذه الأرباح إلا قطاع البترول ولكنها خسرت أيضا بيع هذه الشركات بأقل من ثمنها علي سبيل المثال :

شركة اسمنت بورتلاند حلون بيعت بمبلغ ١٠٢ مليون جينة من أموال البنوك ولكنها بيعت من المستثمر إلي شركة القلعة بمبلغ ٣.٦مليار جنية والتي باعتها إلي المجموعة الايطالية بمبلغ ٤.٦ مليار جينة .

شركة اسمنت أسيوط بيعت بمبلغ ١.٣ مليار جنية ولدي الشركة مستحقات للأطراف خارجية بمبلغ ١.٧ مليار جنية أي أن الشركة الأجنبية استردت أكثر مما دفعت .

كشف مسلسل الخصخصة عن ضياع ما يقرب من ٨٩ شركة من أفضل الشركات المصرية التي استولي عليها رجال أعمال الحكومة السابقة من دون وجه حق وبعقود

شابها البطلان مما أهدر ملايين الدولارات علي البلاد وشرد عددا ضخما من العاملين بهذه الشركات التي قامت الإدارات الجديدة لها بتسريحهم أو إنهاء خدمتهم بنظام المعاش المبكر.

" الخصخصة ورجال الأعمال " كان عنوان الدراسة التي أعدها الدكتور صلاح جودة – مدير مركز الدراسات الاقتصادية – حول فاتورة الفساد التي دفعتها مصر علي مدار ثلاثين عاما .

وكشفت الدراسة عن أنه لا يمكن عودة شركات الخصخصة إلي قطاع الأعمال العام إلا إذا شاب عقود البيع البطلان ، كانت من أفضل الشركات المصرية ذات الأغراض المتميزة وتحقق أرباحا هائلة ، وذات عمالة كثيفة، بينما يبلغ عدد الشركات التي شابها البطلان ما يقرب من ٩٨ شركة ، سواء بسعر أقل من سعر التقييم أو من خلال مخالفات في بنود العقد.

وبحسب الدراسة فإنه لا يمكن الرجوع في الاتفاقيات التي تمت بين بعض الشركات الأجنبية ، أو يتم إلغاؤها لأنها تمت وفقا لمعاهدات وقوانين يجب احترامها ،والشركات التي يمكن استعادتها في كل عهود الخصخصة بدءا من وزارة عاطف عبيد انتهاء بوزارة محمود محيي الدين ، يمكننا فقط استعادة الشركات التي شابها البطلان أو التزوير في بعض الإجراءات ، في هذه الحالة يمكن للحكومة إما أن تسترد هذه الشركات أو تطالب بفروق الأسعار ، ولكن في حال قيام الحكومة بتأميم هذه الشركات ستحدث حالة هلع داخل السوق.

أن الأمر أكبر بكثير وأكثر خطورة مما نتصور فقد قدر البنك الدولي وعدد من الهيئات العالمية قيمة شركات القطاع العام بمبلغ ٥٠٠ مليار جنيه، كما قدر مركز الأهرام للدراسات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي قيمة نفس الشركات بمبلغ ٥٠٠ مليار جنية، ومع ذلك فقد تم بيع ٢٤١ شركة من إجمالي ٣١٤ شركة بحصيلة بيع ١٦مليار و٧٤١ مليون جنيه وبهذه الأسعار فإن حصيلة بيع القطاع العام كله كما قدر المتخصصون لن تتجاوز ٢٢ مليار جنيه فأين ذهب هذا الفرق الهائل بين التقييمات الدولية والهيئات المحايدة وبين الواقع الفعلي؟

وتزداد الصورة قتامة عندما نعلم أن قيمة ما دخل مصر من حصيلة بيع القطاع العام بعد عمليات الفساد المنظمة تم إهداره على تشريد العمال عن طريق المعاش المبكر وسداد ديون الشركات المباعة ..فبأرقام الحكومة عام ٢٠٠٣ فإن حصيلة بيع القطاع العام حتى وقتها كانت ١٦.٩مليار جنيه تم سداد ١٤.٧ مليار جنيه منها ٣ مليارات تم إنفاقها كتعويضات للعمال الخارجين على المعاش المبكر و٤.٥ مليار تسويات ديون للشركات و٦.٦ مليار تم تحويلها لوزارة المالية ليتم إهدارها في الموازنة العامة للدولة و٠.٩ مليار أنفقت على الإصلاح الإداري للشركات .. أي أن حصيلة بيع القطاع العام أهدرت بالكامل بينما خلفت وراءها أكثر من ٤٥٠ ألف عامل انضموا إلى طابور البطالة عبر نظام المعاش المبكر[١٦].

أن برنامج الخصخصة المصري لم يتضمن أي قيود تمنع الأجانب من تملك المشروعات الاقتصادية الإستراتيجية والمرتبطة بالأمن القومي المصري ، مثل

---

١٦ شبكة المعلومات القانونية العربية
http://www.eastlaws.com/Forums/DawreyaViewPost.aspx?ID=35

شركات الاسمنت والأراضي التي لها بعد إستراتيجية امني وعلي سبيل المثال أراضي سياج في سيناء والتي صرف في مقابلها تعوض ٤٠٠ مليون جنية .

ولكن الحكومات في أكثر الدولي رأسمالية تقوم بحماية صناعاتها الإستراتيجية ففي انجلترا اعترض مجلس العموم في عام ١٩٨٦ علي زيادة حصة الحكومة الكويتية في ملكية شركة البترول البريطانية بريتش تروليوم والتي اشترتها الكويت من خلال البورصة وأرغمت علي إلغاء الصفقة .

والمثال الآخر في الوليات المتحدة الأمريكية فقد تم إلغاء صفقة بيع بعض المواني الأمريكية لشركة مواني دبي ورغم شفافية الصفقة وأحقية دبي بالصفقة ومع ذلك تم إلغاؤها .

وبعد الثورة المصرية في ٢٠ يوليو ٢٠١١ قررت الحكومة المؤقتة في مصر إلغاء برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام، يبدو أن هناك توافقاً على عدم الاتجاه نحو "تأميم" الشركات التي تم بيعها بأقل من أسعارها الحقيقية، خاصةً الكبرى منها، وإن كان هناك اتجاه لمراجعة العقود الخاصة بتلك الشركات.

وأعلن نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية، والمشرف على قطاع الأعمال، علي السلمي، عن إلغاء برنامج الخصخصة بالفعل، واصفاً إياه بـ"غير العادل"، فقد رفض وزير القوى العاملة والهجرة، أحمد البرعي، فكرة تأميم الشركات الكبرى، على اعتبار أن ذلك سوف يضر بالمناخ الاستثماري في مصر، وارجوا ألا يكون ذلك بعد فوات الأوان .

ولكن ما هي نتيجة إتباع الحكومة المصرية لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؟ وهل حققت ما حققته الدول التي عارضت سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مثل تركيا وماليزيا ؟

ولللإجابة علي هذا السؤال يتم من خلال الآتي :

مؤشرات أداء الاقتصاد المصري.

مقارنتها بمؤشرات أداء اقتصاد تركيا وماليزيا كحالات مشابهة للاقتصاد المصري في بداية الثمانيات عند تطبيق سياسات البنك **الدولي وصندوق النقد الدولي** :

أولا : مؤشرات أداء الاقتصاد المصري .

هناك العديد من المؤشرات التي قد تظهر إنها ايجابية وهي :

وفقا لتقديرات نهاية ٢٠٠٩ بلغ الناتج المحلى الإجمالي ١٨٧.٣ مليار دولار أمريكي ، حققت النسبة السنوية لنمو الناتج المحلى ارتفاعا غير مسبوق في الأعوام من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ تجاوز ٨% ، ثم تراجعت إلى حد ما على وقع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتستقر عند ٥% للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

والمؤشر الثالث المتوسط السنوي لنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٠٠ عند ١.٤٤٧ دولار أمريكي. ارتفع هذا المتوسط في عام ٢٠٠٩ إلى ١.٩٩٠ دولار أمريكي على الرغم من استمرار الزيادة السكانية(بمعدل ١.٧٦% سنويا) التي أوصلت تعداد مصر اليوم إلى ٨٣ مليون نسمة.

وفى الأمور الثلاثة -إلا أن التقدم والتعافي الاقتصادي هذا لا يعدو أن يكون سوى الوجه الجميل لمشهد اقتصادي مصري لا يزال به من القبح الشيء الكثير.

ولننظر إلى بقية المؤشرات الاقتصادية:

فنسبة الدين العام الداخلي من الناتج المحلى الإجمالي تجاوزت في عام ٢٠٠٩ نحو ٨٠% لتدق ناقوس خطر بالغا على المسار المستقبلي للاقتصاد المصري.

بينما بقى إجمالي الدين الخارجي تقريبا على حاله (٢٩.٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٠ و٢٨.١ مليار في ٢٠٠٩) وإن انخفضت نسبته من الناتج المحلى بتضاعف الأخير خلال الأعوام الماضية.

خرجت نسب التضخم عن سابق سيطرة الحكومة عليها وبلغت العام الماضي ١١.٨% بعد أن كانت قد قاربت على ١٩% في ٢٠٠٨.

اقترب المعدل السنوي للبطالة من ١٠%. هيكليا، استمر غياب التوازن بين قطاع الخدمات من جهة وبين القطاعات الصناعية والزراعية من جهة أخرى.

لم يزد إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلى بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ سوى بنسبة ٢.٤% ليصل إلى ٣٨% في مقابل ٤٨% لقطاع الخدمات. بل وتراجع إسهام القطاع الزراعي من ١٦% في ٢٠٠٠ إلى ١٣.٨% في ٢٠٠٩

قيمة العجز في الميزان التجاري بلغت ١٧.٤٨ مليار جنيه ٣ مليارات دولار في أكتوبر/تشرين الأول٢٠١٠، مقابل ١٢.٢٥ مليار جنيه(٢.١ مليار دولار) في الشهر نفسه من سنة ٢٠٠٩.

قيمة الواردات ارتفعت كذلك بنسبة 33% خلال الشهر نفسه، حيث بلغت ٣٠.٢٣ مليار جنيه (٥.٢ مليارات دولار)، مقابل ٢٢.٦٩مليار جنيه (٣.٩ مليارات دولار) في سنة ٢٠٠٩

وبلغت قيمة الصادرات 12.75 مليار جنيه (٢.٢ مليار دولار)، مقابل ١٠.٤٣ مليارات جنيه (١.٨ مليار دولار) في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩، بنسبة ارتفاع بلغت٢٢.%

ثم يزداد المشهد الاقتصادي المصري قبحا عندما نطالع النسب والأرقام الخاصة بالفقر وبالفجوة بين فقراء وأغنياء المصريين. وفقا للتقديرات الدولية. تصل اليوم نسبة المصريين الذين يعيشون دون خط الفقر إلى ٢٥% (محددا بدولار أمريكي كدخل اليوم الواحد) وتتراوح نسبة من يعيشون على خط الفقر بين ١٥% و٢٠%.

وهو ما يعنى أن التحسن الذي طرأ بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠ على الناتج المحلى الإجمالي ونموه السنوي والمتوسط السنوي لنصيب الفرد منه لم يرتب بعد تغييرات إيجابية بشأن ظاهرة الفقر ونسبة السكان المعانين منها. كذلك رفعت الشريحة العليا من أغنياء المصريين – أي ١٠% من السكان – نصيبها من الناتج المحلى الإجمالي إلى ما يقرب من ٢٨% مقدمة بذلك الدليل البين على تنامي تركز الثروة بمصر واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وأفضل ما يطلق علي معدلات النمو في مصر بأنها نمو بلا تنمية موجه إلي قطاعات بذخ وإسراف مثل الاستثمارات العقارية الفاخرة زادت من عدم عدالة توزيع الدخول في المجتمع المصري

ثانيا : التطور الاقتصادي في ماليزيا وتركيا :

ففي ماليزيا يقول د.محمد ماهتير: أن المهم هنا بيان أن ماليزيا قد أعرضت عن نموذج التطوير الذي مدحته وقامت بالدعاية له الدول الشمالية من خلال البنك الدولي"المصرف الدولي .للإنشاء والتعمير "والاتحاد العالمي للتسويق.

ولهذا أقدمت ماليزيا بدءا من 1986 بوضع إستراتيجية للتنمية من خلال خطة خماسية1986 عمادها حفز نشاط القطاع الخاص لاعتباره المحرك الأساسي للنمو.ولتحرير اقتصادها كما صرح بذلك رئيس الوزراء محمد مهاتير الذي تولى المسؤولية عام 1982 م، قائلا نحن في ماليزيا نؤمن بتحرير، التجارة ورفع القيود عن الصادرات و الواردات

ولقد قام العديد من الباحثين في حصر أسباب التقدم في ماليزيا في العوامل التالية :

تميز المناخ السياسي لماليزيا بالظروف المناسبة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.

أصبحت ماليزيا ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة.

اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠ % بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٩٣، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠ % خلال الفترة عينها.

ومن جانبه يرى الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، إنه إضافة إلى الأسباب السابقة هناك عوامل أخرى ساهمت في نجاح التجربة الماليزية، **أوردها فيما يلي:**

تعامل ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم السماح له بالدخول ولكن ضمن شروط ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية.

امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا ٢٠٢٠ .

التنوع الكبير في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي " الصناعات: الإستهلاكية – الوسيطة – الراسمالية".[١٧]

وفي عام ٢٠٠٨ كان ترتيب الاقتصاد الماليزي ٢٩ عالميا من حيث اتساع الاقتصاد بناتج محلي إجمالي ٣٩٧.٥ مليار دولار وبمعدل نمو سنوي ٤.٦ % وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٥٧٠٠ دولار ، وبمعدل تضخم ٥.٨% والسكان تحت خط الفقر ٣.٥% ، وتسهم الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ب٩.٧% والصناعة ٤٤.٦% والخدمات ٤٥.٧% ويبلغ حجم قوة العمل ١١.٢ مليون فرد يعمل منهم في الزراعة ١٣% والصناعة ٣٦% والخدمات٥١% وبلغ معدل البطالة ٣.٧%

---

١٧ http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2003/09/27/277.html

د. عبد الرحيم عبد الواحد ، الدكتور محاضر محمد ... بعيون عربية وإسلامية ، الأجواء للنشر ، الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولي ، أكتوبر ٢٠٠٣ .

وقد حققت ماليزيا في العقود الثلاثة الماضية تقدما اقتصاديا مضطردا وصعودا تنمويا سريعا خاصة خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي لتغدو بذلك دولة مصنفة علي أنها حديثة العهد بالتصنيع .

وفي توزيع الدخل فأنه في عام ٢٠٠٧ يتضح من المؤشرات عدالة توزيع الدخول هناك نحو ٥.٨مليون أسرة معيشية ، منهم ٨.٦% دخلها الشهري أقل من ألف رنجت ماليزي ، و ٢٩.٤% بين ١٠٠٠ إلي ٢٠٠٠ رنجت ماليزي ، ١٩.٨% بين ٢٠٠٠ إلي ٤٠٠٠ رنجت ماليزي و٨.٦% بين ٤٠٠٠ الي ٥٠٠٠ رنجت ماليزي ، ١٥.٨ % بين ٥٠٠٠ ألي ١٠٠٠٠ رنجت ماليزي و٤.٩% أكثر من ١٠٠٠٠ رنجت ماليزي .

بلغت حجم الصادرات الماليزية في عام ٢٠٠٨ نحو ١٩٥ مليار دولار ، وحجم الواردات ١٥٦ مليار دولار [١٨]

وكذلك رفض ماهتير محمد خطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية التي عضفت بدول جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ وأصبحت خطة ماليزيا المحلية تدرس في جامعات العالم لمواجهة الأزمة المالية ، وتجسد هذه الخطة جدية التحولات الاقتصادية الوطنية التي اقترحها محاضر للإحلال محل توصيات صندوق النقد الدولي **لمساعدة ماليزيا على تجاوز محنتها النقدية** [١٩]:

أولاً: استمرار النجاح في إدارة الاقتصاد الكلي والسياسيات المالية، بهدف الوصول إلى اقتصاد معلوماتي البنية، مع نسبة تضخم منخفضة بدعم من قوة الطلب

١٨ أ. مدحت أيوب ، تطورات الاقتصاد الماليزي في مواجهة الأزمة المالية العالمية ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، بالتعاون مع مركز الدراسات الآسيوية ، سنة ٢٠٠٩ ، ص ١٠١:١٠٠.

١٩د.عبد الرحيم عبد الواحد ، الدكتور محاضر محمد ... بعيون عربية وإسلامية ، مرجع سابق

والاستثمار الخاص في الاقتصاد المحلي ونمو مستقر للاقتصاد العالمي، للعمل على إيصال متوسط دخل الفرد السنوي إلى ١٧.٧٧٩ رينجكتاً ماليزيا " الدولار= ٣.٨٠ رينجكات" وخفض نسبة البطالة إلى ٢.٧% مع انتهاء فترة الخطة عام ٢٠٠٥.

ثانياً: تقوية البرامج التوزيعية للدخل من أجل مشاركة أكثر توازناً بين الجماعات العرقية، وبقاء أهداف الخطط السابقة لعلاج مشكلة الفقر، وخفض معدلات الفقر المدقع إلى أقل من ١% في ٢٠٠٥، وإعادة هيكلة التوزيع الوظيفي بين الأعراق والولايات بهدف بناء مجتمع عادل وموحد.

ثالثاً: تعزيز التنمية المدفوعة بالمزيد من التنافسية، من خلال تحسين مستويات، وأداء العمال والموظفين، ورفع مستوى البحوث والتنمية.

رابعاً: تعزيز التنافسية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مع تزايد حدة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارية وتسويق الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي، فالقطاع الصناعي الذي نما بنسبة ٩.١% سنوياً خلال الخطة السابقة، يُتوقَّع أن ينمو بنسبة ٨.٩% خلال الخطة الثامنة، بسبب النقلة نحو تركيز التقنية وتقليل العمالة، بينما يتوقع أن ينمو قطاعا الخدمات والزراعة بنسبة ٧.٧% و٣% فقط على التوالي.

خامساً: توسيع استخدامات " تقنيات الاتصال المعلوماتي"، وجعل ماليزيا مركزاً إقليميا ودولياً لخدماتها وإنتاجها، مع العمل على توفير البيئة الدستورية والقانونية، بهدف تقليل الفارق الرقمي بين الفقراء والأغنياء، وبين القطاعات الاقتصادية، من خلال توسيع البنية التحتية الاتصالية.

سادساً: دعم تنمية الموارد البشرية، من خلال نظام تعليمي وتدريبي فعال، وبناء المزيد من المدارس، مع تطبيق نظام التعليم المركزي ومفهوم المدارس المتكاملة.

سابعاً: تحقيق مفهوم "التنمية المتوازنة والثابتة"، للاستفادة من ثروات البلاد بأقصى درجات الفاعلية والحفاظ على البيئة.

ثامناً: توفير فرص أفضل لجميع الماليزيين، لتحسين مستويات معيشتهم، وتوسيع حصول الطبقة الفقيرة وقسم من الطبقة المتوسطة – وهي الأغلب بين سكان المدن – على فوائد الخدمات العامة "التعليم والإسكان والصحة".

تاسعاً: استمرار التربية على السلوكيات الإيجابية والقيم الأخلاقية في حياة العمل والمعيشة، من خلال المنهاج التعليمي وبرامج خاصة للعاملين في المنظمات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الوعظ والإرشاد الديني ووسائل الإعلام، باعتبار أن وجود المجتمع المنضبط أخلاقياً والسكان المتحلين بقيم ومبادئ المعاملات المستقيمة هو الأساس لنجاح البلاد.

وفي تركيا صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأن الهدف الأول لحكومته هو تنفيذ البرنامج الاقتصادي بحذافيره حتى نهاية عام ٢٠٠٤، وأن تركيا بعد هذا التاريخ ستواصل سيرها بجهودها الذاتية دون الحاجة إلى عقد اتفاقيات خاصة مع صندوق النقد الدولي. جاء ذلك في معرض رده على سؤال أحد الصحفيين الذي ذكره بموقف ماليزيا من الأزمة الاقتصادية التي ضربت عدداً من الدول الآسيوية وكيف رفضت ماليزيا برامج صندوق النقد الدولي وتمكنت من الخروج من الأزمة ومواصلة سيرها بجهودها الذاتية. وقال أردوغان بأن الديون الداخلية والخارجية كارثة بالنسبة لتركيا، وأن ديون تركيا لصندوق النقد الدولي بدأت تتناقص، وأنها في الوقت

الحالي تبلغ واحداً وعشرين مليار دولار تسددها تركيا كلها مع نهاية عام ٢٠٠٤.وأبدى أردوغان إعجابه بما شاهده خلال زيارته لماليزيا، وأمله بأن تحذو تركيا حذوها كي تتخلص من ضغوط صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الأخطار الناجمة من الديون الداخلية.يذكر بأن مجموع الديون الخارجية والداخلية المتراكمة على تركيا تبلغ مائتين وعشرين مليار دولار. كما تبلغ فوائد هذه الديون أكثر من أربعين مليار دولار في العام الواحد[٢٠].

نما الاقتصاد التركي بمعدل سنوي مركب مقداره ٨.٤ في المائة ليصل إلى ٧٢٤.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠ بعد ان كان ٥٢ مليار دولار في عام ١٩٩٨ ، وأصبح أكبر سابع عشر اقتصاد على مستوى العالم، السابع على مستوى الدول الأوروبية السبعة وعشرين، واكبر الأسواق الناشئة في أوروبا[٢١].

ومن الأسباب الأساسية التي ساعدت الاقتصاد التركي على الازدهار **والنمو بهذه المعدلات، تلك الإجراءات التي اتخذتها البلاد في الماضي مثل**[٢٢]:

الإصلاحات المصرفية، وإعادة بناء القطاع المالي عقب الأزمة المصرفية المحلية التي حدثت في العام ٢٠٠١.

الإصلاحات الهيكلية المُنفذة التي أتاحت للمؤسسات والأسواق المختلفة العمل على نحو سليم وجيد (بنك مركزي مستقل، سلطات مستقلة، عمليات خصخصة،علاوة على الإصلاحات التي أجراها الاتحاد الأوروبي).

---

٢٠ جريدة الرياض السعودي الثلاثاء ١٧ ربيع الثاني ١٤٢٤العدد ١٢٧٧٩ السنة ٣٩ الموافق ١٧ مايو ٢٠٠٣

٢١ تقرير عن الاقتصاد التركي ومقارنته بالاقتصاد العربي ، صادر عن إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) ، ١١ مايو ٢٠١١.

٢٢ نظرة عامة علي الاقتصاد التركي ، بيت الاستثمار العالمي جلوبل ، مارس ٢٠١١

استقرار الاقتصاد الكلي، والاستقرار السياسي.

إصلاحات العملة التي تمت في العام ٢٠٠٢، والتي نجحت البلاد من خلالها بحذف ستة أرقام من العملة التركية.

تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، والذي شكّل أكثر من ثلثي الاقتصاد التركي.

المبادرات التجارية التي تمكنت البلاد من خلالها من تعزيز الروابط بينها وبين مختلف دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إنشاء إدارة تطوير الإسكان التي وفّرت إسكانا منخفض التكلفة لأكثر من مليون مواطن تركي.

إصلاحات الضمان الاجتماعي والتي طبقت بموجبها نظام تأميني اجتماعي موحد على المشتغلين بالمهن الحرة (BAĞ–KUR)، ودمج مؤسسة الضمان الاجتماعي (SSK)، وصندوق التقاعد في هيئة واحدة. وباتخاذها هذه الإجراءات، لم يعد هناك عامل واحد غير مسجل في نظام الضمان الاجتماعي.

إصلاحات الرعاية الصحية التي وفّرت البلاد من خلالها خدمات الرعاية الصحية مجانا للمسنين.

انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٩.٤ في المائة في العام ٢٠٠٥ إلى ٨.٣ في المائة في العام ٢٠١٠، في حين ارتفعت مساهمته من ناحية المعدلات الحقيقية، بمعدل نمو سنوي مركب مقداره ٥.٧ في المائة خلال الفترة ما بين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ لتصل إلى ٥٩.٩ مليار دولار أمريكي. استحوذ قطاع الزراعة على ٢٩.٥ في المائة من العمالة في العام ٢٠٠٩.

بقي قطاع الصناعة القطاع الاقتصادي الأساسي في البلاد، واحتل مكانة رائدة في عملية التنمية. حيث شهد القطاع الصناعي نموا بمعدلات ثنائية الرقم منذ العام ٢٠٠٧ باستثناء الانخفاض الذي شهده في العام ٢٠٠٩. فقد نما القطاع بمعدل سنوي مركب مقداره ٧.٠ في المائة خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠ وصولا إلى ١٥٥.٩ مليار دولار أمريكي. هذا وسجل القطاع الصناعي نموا هائلا بعد عمليات التحرير الاقتصادي وارتقى مستوى الإنتاج في هذا القطاع إلى المعايير العالمية. ومن ضمن القطاعات الفرعية العديدة التابعة للقطاع الصناعي التركي، نجد قطاعات الدفاع، الالكترونيات، الحديد والصلب، صناعة السيارات ، الزجاج والسكر. هذا وتلعب صناعة الأسمنت دورا هاما في البلاد و هي تحتل مكانة رفيعة المستوى في الإنتاج العالمي. كما يعتبر قطاع المنسوجات والملابس إحدى القطاعات الفرعية الأخرى المتقدمة في البلاد، إذ تقوم تركيا بزيادة صادراتها من منتجات المنسوجات سنويا باعتبارها منتجًا كبيرا للقطن.يعتبر قطاع الخدمات التركي نجما صاعدا في الاقتصاد التركي سريع النمو. فقد حقق القطاع نمواً مضطردا من ٣٣٩.٧ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٥ إلى ٥٢٦.٩ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٠، بمعدل نمو سنوي مقداره ٩.٢ في المائة . ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٧٠.٣ في المائة في العام ٢٠٠٥ إلى ٧٢.٨ في المائة في العام ٢٠١٠. وضمن قطاع الخدمات، كان قطاع النقل والتخزين والمواصلات المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مساهمة بلغت ١٣.٤ في المائة في العام ٢٠١٠، تلاه قطاع الممتلكات والمساكن بنسبة مساهمة مقدارها ١٢.٥ في المائة، ثم

قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة مساهمة بلغت ١٠.٨ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات. ويمتلك قطاع النقل والمواصلات ما يزيد عن ١٠٠ مطار من ضمنها سبعة مطارات دولية. كما بلغ طول شبكة السكة الحديد ٨,٦٩٧ كيلومتر في العام ٢٠٠٨، من ضمنها خطوط مزودة بالكهرباء يبلغ طولها ٢,١٣٣ كيلومتر. وحتى العام ٢٠٠٨، تضمن الأسطول التجاري البحري ٦١٢ سفينة، وهو يحتل المركز التاسع عشر على مستوى العالم. أما من جهة قطاع الاتصالات، فقد بلغ عدد المشتركين في قطاع الهاتف النقال التركي ٦١.٥ مليون مشترك كما في الربع الأول من العام ٢٠١١، متراجعاً من ٦١.٨ مليون مشترك كما في نهاية مارس ٢٠١٠ و ٦٣.٧ مليون مشترك كما في يونيو ٢٠٠٩. هذا وبلغ معدلات انتشار خدمات الهاتف النقال والثابت ٨٤.٧ في المائة و ٢٤.٢ في المائة كما في العام ٢٠٠٩.

الفصل الثامن
أثر البيئة المعاصرة في تطور النظام الاقتصادي المطبق على المؤسسات المالية

شهد العالم مع مطلع عام ١٩٩٥م تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة إلى منظمة عالمية للتجارة، والتي انضمت بدورها إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي لتكتمل بذلك ركائز النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحت إشراف منظماته الثلاث حيث يختص البنك الدولي بالإشراف على السياسات المالية، في حين يختص صندوق النقد بالإشراف على السياسات النقدية، أما منظمة التجارة العالمية فهي تختص بالإشراف على السياسات التجارية.

ولاشك أن اكتمال مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي بانضمام منظمة التجارة العالمية إليها قد فرض على اقتصاديات الدول النامية العديد من التحديات – إن لم يكن التهديدات–، إذ تشهد أسواق هذه الدول اجتيازاً ونفاذاً تدريجياً لسلع وخدمات الدول المتقدمة نتيجة لتخفيض التعريفات والقيود الجمركية وغير الجمركية، كما يتوقع أن تشهد هذه الأسواق اجتياحاً من قِبَلْ سلع وخدمات الدول المتقدمة بعد إزالة القيود والحواجز نهائياً مع بداية عام ٢٠٠٥م.

وفي المقابل تواجه سلع وخدمات الدول النامية صعوبات عديدة عند محاولتها النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وذلك نتيجة لعدم اكتمال القدرة التنافسية لها من ناحية، وتقدم صناعة السلع والخدمات في الدول المتقدمة من ناحية ثانية، وإجادة استخدام الأخيرة لما يعرف باسم الإجراءات الرمادية من ناحية ثالثة، وهو الأمر الذي يمكن القول معه بأن الدول المتقدمة هي المستفيد الأول من النظام التجاري العالمي الجديد

وأن اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية لا يخرجان عن كونهما أداتين لاعتصار الدول النامية لصالح الدول المتقدمة.

ولذا، فقد حرصت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على عدم الاكتفاء بتحرير التجارة في مجال السلع فقط، وإنما قامت بإخضاع التجارة في مجال الخدمات للتحرير أيضاً، وذلك نظراً لما تتمتع به صناعة الخدمات في هذه الدول من تقدم وتطور وقدرة تنافسية عالية نتيجة لارتفاع المكون التكنولوجي في إنتاجها مقارنة مع صناعة الخدمات في الدول النامية؛ فضلاً عن تعاظم دور الخدمات في هياكلها الإنتاجية حيث تسهم الخدمات بأكثر من ٦٠% من الناتج القومي للدول المتقدمة.

أهمية البحث :

ترجع أهمية هذا البحث إلى خطورة ما تتعرض له مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية، وكذا المهنة، من تحديات نتيجة للإزالة التدريجية لمعوقات دخول مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية للسوق المصري وهو الأمر الذي يهدد حياة المكاتب الوطنية نظراً لتحول العملاء الحاليين لمكاتب المحاسبة الوطنية إلى مكاتب المحاسبة الأجنبية بسبب تقديم الأخيرة لخدمات المهنة بكفاءة أعلى وبشكل متكامل، كما قد ترى هذه المكاتب أنه من المناسب لها تقديم خدماتها بتكلفتها أو أقل تطبيقاً لسياسة الإغراق والإزاحة، وهو ما يزيد من تهديد حياة المكاتب الوطنية والتي لا تستطيع مجاراتها في هذه السياسة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تحرير التجارة في السلع سوف يؤدي بدوره إلى زيادة حركة التجارة، ومن ثم الطلب المتزايد على خدمات مهنة المحاسبة

والمراجعة نظراً لما توفره من بيانات ومعلومات للعديد من المستفيدين سواء كانوا ملاك أو إدارة أو دائنين أو مستثمرين أو غير ذلك، وما لم تكن مكاتب المحاسبة الوطنية قادرة على اجتذاب هذه الزيادة المطلوبة في خدمات المهنة، فإنها سوف تتسرب إلى مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية.

ولما كان التأهيل العلمي والعملي يمثل الأساس الأول الذي يرتكز عليه نجاح مهنة المحاسبة والمراجعة – باعتبار أن الهدف من التعليم والتدريب هو إكساب الطالب المهارات والمعارف والخبرات التي تمكنه من ممارسة المهنة بكفاءة – فإننا نرى أن تطوير هذا التأهيل أصبح أمراً لابد منه، ولم يعد خياراً – في ظل الانضمام لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية – للقائمين على المهنة ليأخذوا به أو يطرحوه جانباً كما كان الأمر قائماً من قبل.

ومن ناحية أخرى، فإن الآثار السلبية لعدم تطوير التأهيل العلمي والعملي للمحاسب والمراجع في ظل اتفاقية الجات وغيرها من التطورات الاقتصادية التي طرأت في السنوات الأخيرة لن تتوقف عند حد المهنة ذاتها وإنما سوف تتعدى ذلك إلى الاقتصاد القومي بصفة عامة، وذلك من خلال التأثير السلبي على ربحية المكاتب الوطنية، وتآكل قاعدة المهارات المهنية القومية، فضلاً عن الحد من قدرة المهنة على إيجاد الوظائف، وبالتالي تزايد مشكلة البطالة. ولذا فإننا نرى أن تطوير التأهيل المهني للمحاسب يُعد –من هذه الزاوية– ضرورة وطنية.

وقد يبدو من المناسب الإشارة إلى أنه على الرغم من أن جودة الأداء المهني تمثل متغير تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة، وهي كفاءة التأهيل المهني،

وفاعلية الهيئات القائمة على المهنة، وملائمة التشريعات المنظمة لها، وبالتالي فإن رفع مستوى جودة التأهيل المهني يتطلب عملاً متكاملاً لهذه المتغيرات الثلاث، إلا أن التأهيل المهني يحتل الأهمية الأولى في هذا المجال، بمعنى أن رفع مستوى جودة الأداء المهني يستوجب وبدرجة كبيرة الاهتمام برفع مستوى التأهيل المهني، ولذا فإننا نرى أن تعظيم الاستفادة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال المحاسبة والمراجعة يتوقف على مدى تبني المهنة لسياسة تعليمية وتدريبية تتناسب مع المنافسة التي فرضها الانضمام إلى هذه المنظمة.ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق المقاصد الرئيسية التالية :-

(١) بيان أثر العولمة وتحرير التجارة في مجال الخدمات على مستقبل مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر، وكذا المهنة، وذلك في ضوء سياسة التأهيل المهني القائمة للمحاسب والمراجع.

(٢) تقويم واقع التأهيل المهني للمحاسب والمراجع في مصر لمعرفة مدى وفائه بمتطلبات المنافسة الأجنبية التي فرضتها العولمة واتفاقية الجات.

(٣) تقديم إطار عام لتطوير التأهيل المهني للمحاسب والمراجع في مصر بما يسمح له بمواجهة المنافسة الحالية والمتوقعة.

المبحث الأول
أثر العولمة والجات على مهنة
المحاسبة والمراجعة في مصر

تعتبر اتفاقية الجات وما تمخض عنها من إنشاء منظمة التجارة العالمية من أهم الأحداث الاقتصادية التي وقعت في نهاية القرن العشرين، ومن الثابت أن لهذه الاتفاقية العديد من الآثار الإيجابية والسلبية على اقتصاديات دول العالم المختلفة.

ويختص هذا المبحث بدراسة وتحليل أثر انضمام مصر لاتفاقية الجات ومن ثم منظمة التجارة العالمية على مهنة المحاسبة والمراجعة ومزاوليها، وذلك من خلال تناول طبيعة الجات ومنظمة التجارة العالمية، يلي ذلك بيان اثر الانضمام للاتفاقية والمنظمة على المهنة ومزاوليها.

وفي ضوء ما سبق، سوف يتم التركيز في هذا المبحث على النقاط الرئيسية التالية :

طبيعة الجات ومنظمة التجارة العالمية.

أثر الانضمام إلى الجات على مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر.

ويعتبر هذا المبحث مدخلاً ضرورياً للمبحثين التاليين له.

طبيعة الجات ومنظمة التجارة العالمية

يقصد بالجات تلك الاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف التي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية من خلال إجراء تخفيضات في الرسوم الجمركية بين الدول المنضمة إليها، وكذا إزالة الحواجز غير الجمركية (كنظام الحصص والقيود الإدارية).

ويُعبر " مصطلح الجات " عن الحروف الأولى (G A T T) للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية." The general agreement on tariffs and trade" أي التجارة في السلع. في حين يَعبر مصطلح الجاتس (GATTS) عن التجارة في الخدمات.

وقد وقعت على اتفاقية التجارة في السلع، ومن ثم الخدمات، ٢٣ دولة في جنيف في نهاية أكتوبر عام ١٩٤٧م بعد مفاوضات استمرت طوال عام ١٩٤٦م وحتى أكتوبر من عام ١٩٤٧م.

وبالنسبة لمصر، فقد وقعت على هذه الاتفاقية في مارس عام ١٩٩٥.

وفي إطار هذه الاتفاقية تم عقد عدة جولات من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، كان أخرها جولة أورجواي والتي انتهت بتوقيع الوثيقة الختامية في ١٥ ابريل ١٩٩٤م من جانب ١١٧ دولة، وقد تضمنت هذه الوثيقة اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية " World Trade Organization " والمعروفة اختصاراً باسم (W T O).

وقد بدأت هذه المنظمة مزاولة أعمالها منذ الأول من شهر يناير ١٩٩٥م لتحل بذلك محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

ولقد كان إحلال منظمة التجارة العالمية محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) **أمراً ضرورياً للأسباب الآتية :**

(١) أن قواعد اتفاقيات الجات كانت تطبق على أساس مؤقت في حين يفترض أن قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية سوف تطبق على أساس دائم .

(٢) أن اتفاقية الجات لم تكن ملزمة قانوناً لأعضائها، ولذا فهي لم تستلزم إجراءات تشريعية من جانب حكومات الدول الأعضاء، في حين جاءت اتفاقية منظمة التجارة العالمية ملزمة لكافة أعضاءها، ومن ثم فقد تم إقرارها من المجالس التشريعية للدول الأعضاء .

(٣) أن قطاع الخدمات لم يكن يمثل جزءاً من اتفاقية الجات والتي كانت تقضي صراحة بالاقتصار على السلع، بل أن تحرير تجارة الخدمات لم يناقش بأي صورة من الصور في الجولات السبع الأولى، وقد حرصت الدول المتقدمة على إدخال هذا القطاع في نطاق التحرير نظراً لتعاظم أهميته في هياكلها الإنتاجية واقتصادياتها، ومن ثم تفوقها في هذا القطاع على الدول النامية. وقد وجدت الدول المتقدمة في إنشاء منظمة التجارة العالمية متسعاً لذلك.

(٤) افتقرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى الهيكل التنظيمي والأجهزة التنفيذية ، حيث كان يقوم على تنفيذ بنودها بعض اللجان التي يناط بها أداء مهام معينة وتنتهي حياتها بانتهاء مهمتها ، في حين اشتملت اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الهيكل التنظيمي والأجهزة التنفيذية التي تسمح بالإشراف على تنفيذ أحكامها بطريقة أكثر شمولاً وفاعلية وبصلاحية أقوى في تسوية النزاعات .

وقد تضمنت المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء المنظمة تحديد الوظائف الرئيسية لها، والتي يمكن تلخيص أهمها في الإشراف على تحرير التجارة العالمية بما يسمح بانسياب السلع والخدمات بين الدول الأعضاء بدون معوقات . وبمعنى آخر ضمان

عدم وجود مقاومة من الجهات الحكومية أمام السلع ومقدمي الخدمات الأجنبية من الأفراد والشركات.

ونتناول فيما يلي أثر الانضمام إلى هذه المنظمة على مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر.

أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر:

خضعت مهنة المحاسبة والمراجعة – كغيرها من العديد من المهن الخدمية – للتحرير التدريجي اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥م وهو تاريخ بدء العمل باتفاقية الجات، على أن يتم التحرير الكامل في نهاية عشر سنوات من هذا التاريخ أي مع بداية عام ٢٠٠٥م.

ونتناول فيما يلي أهم مبادئ اتفاقية الجات في مجال الخدمات، مع التركيز على بيان أثر كل مبدأ من هذه المبادئ على مهنة المحاسبة والمراجعة ومزاوليها في مصر.

(١) مبدأ التحرير التدريجي :

ويقصد به الإزالة التدريجية لمختلف القيود التي تعرقل انسياب حركة التجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء.

وتنفيذاً لهذا المبدأ يتعين على مصر وغيرها من الدول الأعضاء في الاتفاقية والمنظمة تعديل تشريعاتها التي تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة قبل بداية عام ٢٠٠٥ م بما يسمح بالتخلص نهائياً من القيود الكمية التي تضعها على حرية انتقال خدمات هذه المهنة ومزاوليها كعدد مورديها، وقيمة الخدمات المسموح بتوريدها، وعدد

الأشخاص الذين يجوز توظيفهم في المهنة، وطبيعة الكيان القانوني للوحدات (المكاتب) التي تزاولها، ونسبة مشاركة رأس المال الأجنبي للوطني في هذه المكاتب وغير ذلك من القيود التي قد تنص عليها تشريعات مهنة المحاسبة والمراجعة بهدف عرقلة دخول مزاولي المهنة الأجانب.

ولاشك أن إزالة هذه القيود من تشريع مهنة المحاسبة والمراجعة المصري سوف يؤدي إلى حرية دخول مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية للسوق المصري. ومن المعروف أن هذه المكاتب تعتمد في مزاولتها للمهنة على العناصر ذات الخبرات والمهارات العالمية المتخصصة المتراكمة، وهو ما يمكنها من تقديم الخدمات المهنية، وبصفة خاصة الاستشارات منها بكفاءة عالية وبطريقة متكاملة وبشكل مميز.

ولما كانت مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية تفتقر إلى هذه العناصر، فإنها سوف تكون في موقف تنافسي ضعيف أمام مثيلاتها من المكاتب الأجنبية ولاسيما وأن الأخيرة تتمتع بإمكانيات مالية تسمح لها بقبول أتعاب مهنية أقل – كإستراتيجية مؤقتة – من التي تعرضها المكاتب الوطنية وذلك بغرض إزاحة الأخيرة من السوق، الأمر الذي يعني إخراج مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية من سوق المهنة وسيطرة المكاتب الأجنبية على هذا السوق.

ومما يؤكد على ما سبق ما أوضحته الدراسة التي أجرتها لجنه الخبراء في معايير المحاسبة الدولية والتقارير (United Nations intergovrnmental working group of Experts on international standards of Accounting and Reporting (ISAR))

من أن النقص الكبير في المحاسبين المؤهلين لدى الدول النامية سوف يكون له تأثيره السلبي على المهنة في تلك الدول، الأمر الذي سيجعل حظها في الاستفادة من تحرير التجارة في هذه المهنة قليل. وبمعنى أخر فان عمليات المراجعة الجديدة سوف تجد طريقها إلى مكاتب المحاسبة الأجنبية.

وعلاوة على ما سبق، فان المكاتب الأجنبية سوف يكون لها الأولوية المطلقة في مراجعة حسابات الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر سواء كانت هذه الشركات مركزها الرئيسي داخل أو خارج مصر. بل إنه من المتوقع أن تنفرد هذه المكاتب بمراجعة قطاعات معينة ذات أهمية في الاقتصاد كالبترول والمؤسسات المالية، وهو الأمر الذي يعنى عدم توفير الحماية للمعلومات الاقتصادية القومية.

وقد أكد على ذلكBryan Carsberg سكرتير عام لجنة معايير المحاسبة الدولية بقوله : أن هناك خطراً على الدول النامية من تطبيق اتفاقية الجات وأنه سوف يبدأ عاجلاً في إعداد مشروع يراعى فيه مصالح هذه الدول .

(٢) مبدأ عدم التمييز(الدولة الأولى بالرعاية) :

ويُقصد به سريان أية ميزة يمنحها عضو المنظمة لآخر على كافة أعضاء المنظمة دون شرط أو قيد أو حتى مجرد المطالبة بذلك.

ومن ثم، فإن قيام عضو ما بمنح مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة المصريين لبعض المزايا في مجال توريد هذه الخدمة يتطلب منح ذات المزايا لجميع الدول الأعضاء دون طلب منها، وهو الأمر الذي يعني عدم استفادة مزاولي المهنة المصريين من أية معاملة تمييزية قد تمنحها بعض الدول لمصر في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة.

(٣) مبدأ المعاملة الوطنية :

ويُقصد به معاملة موردي الخدمات الأجانب نفس المعاملة التي تقدم لنظرائهم المحليين وبلا تمييز ضد المورد الأجنبي.

ويؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى التقليل من جدوى توفير الدعم اللازم لمكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية الوليدة أو غيرها مما قد تكون في حاجة إلى دعم، الأمر الذي يؤدي إلى تضاؤل فرص ظهور مكاتب يمكن أن تأخذ دورها في المستقبل أمام المكاتب الأجنبية العملاقة التي تشكل بطبيعتها قوة اقتصادية تنسجم مع المتغيرات الجديدة.

هذا بالنسبة لمكاتب المهنة الوليدة، أما بالنسبة لمكاتب المهنة القائمة فان الكاتب يرى أن الحجم الحالي لهذه المكاتب لن يمكنها من الصمود أمام مكاتب المهنة الأجنبية، وبمعنى أخر، فان عامل الحجم سوف يكون له دور في استحواذ المكاتب الأجنبية على الكثير من عمليات المراجعة في مصر في ظل افتقاد مكاتب المهنة الوطنية للحماية.

إن مفهوم الحماية الوطنية لمهنة المحاسبة والمراجعة، وغيرها من المهن، قد بدأ يتلاشى إذ أصبحت المهنة شأناً دولياً لا محلياً بعد اتفاقية الجات، ومن المتوقع أن ينتهي مفهوم السيادة الوطنية المطلقة على مهنة المحاسبة والمراجعة بانتهاء الفترة الانتقالية التي حددتها منظمة التجارة العالمية مع مطلع عام ٢٠٠٥م.

(٤) مبدأ الشفافية :

ويقصد به قيام حكومات الدول الأعضاء بنشر القوانين والأنظمة المرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة وكذا إبلاغ المنظمة بأي تغيير في هذه القوانين والأنظمة بالإضافة إلى الإجابة عن الموضوعات التي يتم الاستعلام عنها من الشركات الأجنبية.

ولا شك أن الهدف من هذا المبدأ هو ضمان تسهيل انتقال مزاولي المهن ومنها مهنة المحاسبة والمراجعة.

(٥) مبدأ الاعتراف بالإجازات والشهادات والخبرات المكتسبة التي تمنحها الدول الأعضاء .

ويقصد به ضرورة التزام كل عضو بقبول المؤهلات العلمية والخبرات العملية لموردي الخدمات الأجانب وفقاً " للمعايير العالمية المتعارف عليها ".

وفى هذا الصدد، فقد سارعت منظمة التجارة العالمية بوضع ارشادات لمؤهل عالمي موحد لقطاع مهنة المحاسبة والمراجعة حتى يمكن تسهيل التفاوض على الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية التي تعطى الحق في ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة دولياً. غير أن الكاتب يرى أن هذه الإرشادات تتسم بالعمومية ولا تتلاءم مع ظروف الدول النامية نظراً لاختلاف القوانين ونظم التعليم ومتطلبات الإقامة، وكذا معايير المحاسبة والمراجعة فيما بينها، بل إن هذه الإرشادات تعرضت لانتقادات من جانب الدول المتقدمة ذاتها نظراً لاختلاف قوانينها ونظمها التعليمية ومتطلبات الإقامة فيها أيضاً.

ومن الملاحظ أن مصطلح " المعايير المتعارف عليها " مصطلح مطاط عادة ما يُساء استخدامه من قبل الدول المتقدمة، ومن ثم فمن المتوقع أن يستخدم هذا المصطلح كأداة لحرمان ممارسي المهنة من الدول النامية ومنها مصر لولوج الأسواق الأجنبية، وذلك بفرض ارتفاع كفاءتهم المهنية. وفي المقابل نجد أن الدول النامية، ومنها مصر أيضاً، تلتزم –وفقاً لهذا المبدأ – بمنح مزاولي المهنة الأجانب التراخيص اللازمة لقيامهم بمزاولة المهنة على أراضيها.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المتقدمة لديها من الخبرات والأساليب والأدوات ما يمكنها من الحد من نفاذ خدمات المكاتب الوطنية ذات الكفاءات العالية إليها، فالاتفاقية تحتوي على العديد من التعريفات والإحالات والآجال والتوقيتات والتفسيرات والتفاهمات والحقوق والالتزامات، وكذا الاستثناءات المطلقة والمعلقة والدائمة والمؤقتة بالإضافة إلى العديد من المصطلحات الغامضة وهي بهذا تحتاج إلى خبرات وكفاءات إدارية يكون لديها القدرة على افتعال وإدارة الأزمات بغرض تعظيم المنافع وتدنية الخسائر على حساب الآخرين، وهو ما تفتقر إليه الدول النامية، ومنها مصر.

وفى ضوء الآثار السابقة يمكن القول بأن انضمام مصر إلى اتفاقية الجات سوف يؤدي إلى انسحاب بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية من سوق المهنة، وقيام البعض الآخر بتقليص عدد العاملين بها، وهو ما يؤدي بدوره إلى أضعاف المهنة وتآكل دعائمها. الأمر الذي يدعونا إلى دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني للمحاسب في مصر كخطوة وركيزة رئيسية لتدعيم الموقف التنافسي لمكاتب المهنة الوطنية أمام نظائرها من المكاتب الأجنبية.

المبحث الثاني
دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي في مصر

تمهيد

حرصت التشريعات والمنظمات المهنية القائمة على مهنة المحاسبة والمراجعة في مختلف دول العالم على اشتراط توافر قدر مناسب من التأهيل العلمي والعملي للمحاسب، وذلك باعتبار أن كفاءة عمل المحاسب والمراجع تتوقف على مستوى تعليمه من جهة، وخبرته العملية من جهة أخرى. كما أن جودة التأهيل العلمي والعملي للمحاسب يضمن المحافظة على المهنة وتقدمها بشكل مستمر، ويزيد من احترام وتقدير الغير لها نتيجة لكفاءة وتنوع الخدمات التي تقدمها للمجتمع.

ويختص هذا المبحث بدراسة وتحليل واقع التأهيل المهني للمحاسب في مصر، وذلك بغرض الوقوف على مدى حاجته إلى التطوير في ضوء التحديات التي فرضتها العولمة واتفاقية الجات على الدول النامية ومنها مصر.

وفي ضوء ما سبق سوف يتم التركيز في هذا المبحث على النقاط الرئيسية التالية :

دراسة وتحليل التأهيل العلمي للمحاسب والمراجع في مصر.

دراسة وتحليل التأهيل العملي للمحاسب والمراجع في مصر.

دراسة وتحليل التأهيل العلمي للمحاسب والمراجع في مصر:

يقصد بالتأهيل العلمي للمحاسب توافر قدر مناسب من المعرفة بالعلوم التي ترتبط بطبيعة عمله مع ضمان استمرار عملية التعليم بما يحقق دائماً المستوى الملائم للأداء المهني في مجال المحاسبة.

وقد اعتبر المشرع المصري أن درجة البكالوريوس في التجارة شعبة المحاسبة، وكذا شعبة الإدارة مع دبلوم الضرائب، من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها

من الجامعات الأجنبية هي التأهيل العلمي المناسب للمحاسب.

ويرى الكاتب أن التأهيل العلمي الذي تتيحه هذه الدرجة هو تأهيل دون المستوى الذي يُمَكِّن المحاسب الوطني من الوقوف أمام المنافسة الأجنبية التي فرضتها اتفاقية الجات، **وذلك للعديد من الأسباب، من أهمها ما يلي :**

(١) قيام منهج التعليم المحاسبي في الجامعات المصرية على سياسة الكم لا الكيف، والإلقاء والتلقين لا الدراسة والتحليل، والحفظ والترديد لا الفهم والإدراك.

وقد أدت هذه السياسة بدورها إلى العديد من الآثار السلبية على المهنة، من أهمها ما يلي :

(أ) حفظ وترديد الطلاب للمفاهيم والمبادئ والفروض المحاسبية دون إدراك كافٍ لمعانيها وأبعادها وآثارها، وكذا العلاقات بينها، فضلاً عن عدم قدرتهم على توظيفها التوظيف المناسب في حياتهم المهنية بعد التخرج.

(ب) تهميش دور الطالب في العملية التعليمية، إذ يقتصر هذا الدور على تلقي وحفظ المعلومات المحاسبية، وهو ما يضعف من قدرته- قبل وبعد تخرجه - على ملاحقة الزيادة المستمرة في المعرفة المحاسبية.

(جـ) الحد من قدرة خريجي أقسام المحاسبة على التفكير والتصرف المستقل في الظروف والمجالات المختلفة.

(د) اعتبار نقل أو مناولة المعلومات المحاسبية وظيفة وهدف للتعليم المحاسبي، وإغفال الهدف والوظيفة الأساسية وهي -في رأي الكاتب- إعداد الطالب للقيام بتعليم نفسه طوال حياته المهنية.

(هـ) بطء استجابة مؤسسات التعليم المحاسبي لاحتياجات السوق المتطورة والضرورية، بل وانعزالها عنها في بعض الأحيان. ومما يؤكد على ذلك عدم كفاية المؤهل الدراسي المحاسبي للحصول على وظيفة، وحاجة خريج المحاسبة إلى دورات وبرامج – بعد التخرج – حتى يتمكن من الحصول على الوظيفة المناسبة، وكذا تعثره في استخدام أجهزة الحاسب الآلي بصفة عامة ولتطبيقاتها المحاسبية بصفة خاصة. ومن المعروف أن استخدام هذه الحاسبات، وتطبيقاتها في مهنة المحاسبة بدأ في دول العالم المتقدمة منذ الستينات.

ومن المسلم به أن جودة التعليم المحاسبي تتحقق في حالة وجود تطابق وانسجام بين هذا التعليم وبين احتياجات السوق، وغياب هذا التطابق يعني أن هناك فجوة وأنه يلزم العمل على سدها وإلا نفذت منها مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية إلى سوق المهنة.

(٢) ثبات هيكل ومحتويات مقررات التعليم المحاسبي.وذلك على الرغم من حاجتها إلى التطوير ومما يؤكد على ذلك عدم تطوير محتويات هذه المقررات – تقريباً – منذ بدء مسيرة التعليم المحاسبي في مصر خلال الخمسينات من هذا القرن وحتى الآن، ولا يخلو الأمر من وجود بعض التعديلات في ترتيب الموضوعات أو حذف بعضها وإضافة البعض الأخر، أو غير ذلك من الشكليات البعيدة عن جوهر وحقيقة التطوير.

وبفرض وجود تطوير فعلي في بعض المقررات، فإن ذلك يرجع في الغالب إلى جهود فردية بحتة من قبل عضو هيئة التدريس، مما يجعل هذه الجهود تفتقر إلى الخبرة التراكمية والاستفادة المتبادلة من خبرات الآخرين، وكذا الرؤية الجماعية طويلة الآجل.

(٣) توقف رصيد المعرفة المحاسبية للخريج بمجرد حصوله على درجة البكالوريوس، وعدم الحرص على ملاحقة التطوير الذي يلحق بهذه المعرفة سواء كان ذلك من قبل الهيئات المشرفة على المهنة أو من قبل العضو ذاته.

ولما كانت المحاسبة علم اجتماعي، وكانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تتغير من وقت لآخر، فإن توقف رصيد المعرفة المحاسبية عند العضو يجعله غير قادر على أداء الخدمات المهنية بكفاءة وفاعلية، وهو الأمر الذي ينعكس بدوره على عدم رضا المجتمع عن الخدمة التي تقدمها له مكاتب المحاسبة الوطنية ولا سيما في ظل وجود مكاتب المحاسبة الأجنبية وتنافسها لتقديم الخدمات بشكل أفضل.

(٤) عدم التركيز على المشكلات المحاسبية العملية التي تواجه منظمات الأعمال، والاكتفاء بمشكلات افتراضية مبسطة، مع تقديم حلول افتراضية أيضاً لها.

(٥) غياب الترابط والتكامل والتداخل بين المعرفة المحاسبية وغيرها من فروع المعرفة التجارية كالاقتصاد والإدارة والقانون والرياضيات، حيث يتم تدريس كل فرع من هذه الفروع بصفة مستقلة ودون مزج أو ربط أو توضيح للعلاقة بينها، وهو ما يؤدي إلى ضعف الشعور لدى الطالب بأهمية هذه الفروع ويفقده الرغبة في تحصيلها على الرغم من أهميتها.

ولاشك أن الظواهر السابقة انعكست على جودة التأهيل العلمي لخريجي أقسام المحاسبة في الجامعات المصرية، ومن ثم كفاءة المهنة التي تقوم – في أحد شقيها – على التأهيل العلمي.

دراسة وتحليل التأهيل العملي للمحاسب والمراجع في مصر

يقصد بالتأهيل العملي توافر الإجراءات الملائمة لنقل الخبرة من جيل لأخر من العاملين في المهنة بطريقة علمية منظمة.

وقد نظم المشرع المصري التأهيل العملي للمحاسب من خلال نقل اسم العضو(المحاسب) من جدول لآخر داخل السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة المالية، والذي يشتمل بدوره على ثلاثة جداول، وهي جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين، وجدول المحاسبين والمراجعين، بالإضافة إلى جدول مساعدي المحاسبين والمراجعين.

ولم يشترط المشرع للقيد في جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين أي فترة تدريب في حين اشترط لنقل اسم العضو من جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين إلى جدول المحاسبين والمراجعين أن يكون قد أمضى مدة ثلاث سنوات في التمرين العملي -بعد التخرج- على أعمال المحاسبة والمراجعة في مكتب أحد المحاسبين والمراجعين المقيدة أسماءهم في الجدول على أن يكون التمرين بصورة جدية وبدون انقطاع طوال المدة.

وقد أجاز المشرع لوزير المالية -بعد موافقة لجنة قيد المحاسبين والمراجعين - اعتبار بعض الوظائف معادلة للتمرين في مكاتب المحاسبة والمراجعة.

كما أعفى المشرع أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية من شرط الخبرة العملية، ومن ثم يتم قيد أعضاء هذه الجمعية مباشرة في جدول المحاسبين والمراجعين.

ونظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للشركات المساهمة، فقد اشترط المشرع لقيام المحاسب باعتماد ميزانيات وحسابات هذه الشركات أن يكون عضواً بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أو أن يكون قد زاول المهنة كمحاسب أو مراجع في مكتبه الخاص مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ قيده كمحاسب أو مراجع.

وتحسب من هذه المدة الزمن الذي قضاه المحاسب أو المراجع في إحدى الوظائف المناظرة التي يصدر بها قرار من وزير المالية فضلاً عن الوظائف التي نص عليها القانون صراحةً.

ويتضح مما سبق أن المشرع المصري قد خلط بين التمرين "الوظيفي" والتمرين "المهني " عندما سمح لوزير المالية باعتبار بعض الوظائف معادلة لفترة التمرين في أحد مكاتب المحاسبة، وهذا الخلط من شأنه أن يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمهنة، فالتنوع في الخبرة الناتج عن ممارسة وظيفة واحدة محدود عند مقارنته بالتنوع الناتج عن ممارسة العمل في أحد مكاتب المحاسبة، إذ يتيح الأخير للعضو فرصة التمرين على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي يقوم المكتب بتقديم خدماته لها.

وقد أدى ترك الباب مفتوحاً لوزير المالية ليضيف ما يراه مناسباً من وظائف مناظرة إلى التوسع في هذه الوظائف، والتي بلغت ٤٥ وظيفة صدر بها ٢٥ قرار وزاري خلال الفترة من سنه ١٩٥١ حتى سنه ١٩٧٥، وهو ما أدى بدوره إلى دخول العديد من الفئات التي تفتقر إلى التنوع في الخبرة المطلوبة في مهنة المحاسبة والمراجعة خاصة إذا علمنا أن الكثير من أصحاب الوظائف المناظرة من مأموري الضرائب ومزاولي مهنة خدمات التخليص الجمركى.

هذا من ناحية. ومن ناحية آخري، فإن سماح المشرع للعضو بالانتقال من جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين إلى جدول المحاسبين والمراجعين بشكل آلي بعد انقضاء مدة معينة في التمرين، وبدون التأكد من مدى صلاحية وكفاءة العضو للعمل في مهنة لها آدابها وسلوكياتها وآثارها المختلفة على المجتمع جعل الكثير من حالات التمرين صورية، بل إن بعض حالات الانتقال من جدول لآخر تتم دون أن يلتحق العضو بالمكتب، وأحيانا تتم أثناء سفر العضو للخارج في عمل لا علاقة له من قريب أو بعيد بالمكتب أو بالمهنة.

ولذا، فإن الواقع العملي يؤكد أن التدريب العملي في مصر غير كافي لإعداد المحاسب والمراجع بالمستوى المطلوب للمنافسة، ومن ثم فهو في حاجة أيضاً إلى ترشيد حتى يمكنه صدى لمتطلبات العولمة والجات.

المبحث الثالث

الإطار المقترح لتطوير التأهيل المهني المحاسبي في مصر

تمهيد

تبين مما سبق وجود فجوة عميقة بين واقع التأهيل المهني للمحاسب والمراجع في مصر، وبين متطلبات واحتياجات سوق العمل، وأن هذه الفجوة ازدادت عمقاً واتساعاً بتغير الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، وأهمها اتفاقية الجات التي حرصت على إزالة الحواجز تدريجياً من أمام مكاتب المحاسبة الأجنبية، وهو ما يهدد مكاتب المحاسبة والمراجعة في ظل قصور التأهيل المهني للعاملين بها.

ولذا، كان لابد من اتخاذ الخطوات الجادة نحو تطوير التأهيل المهني للمحاسب والمراجع بشكل يسمح باستيعاب التحولات الحالية والمنتظرة، وهو ما يختص به هذا المبحث.

ولما كان التأهيل المهني يرتكز على التأهيل العلمي من ناحية، والعملي من ناحية أخرى، كما يحتاج إلى مقومات يرتكز ويقوم عليها فسوف يتم التركيز في هذا المبحث على النقاط الرئيسية التالية :

- تطوير التأهيل العلمي للمحاسب والمراجع في مصر.
- تطوير التأهيل العملي للمحاسب والمراجع في مصر.
- مقومات تطوير التأهيل المهني للمحاسب والمراجع في مصر.

تطوير التأهيل العلمي للمحاسب والمراجع في مصر :

قد يبدو من المناسب الإشارة بداية إلى انه على الرغم من تطور التأهيل العلمي للمحاسب والمراجع في الدول الأوربية وتقدمها العلمي والتكنولوجي في مجال المحاسبة والمراجعة إلا أن المنظمات المهنية في هذه الدول بذلت – ولازالت – العديد من

الجهود في سبيل تنمية هذا التطور والاستفادة من تحرير خدمات مهنة المراجعة. ومن هذه المنظمات الاتحاد الدولي للمحاسبين INTERNATIONAL FEDERATION OF ACCOUNTANTS (IFAC) والذي قام بعمل حملة لمواجهة آثار الجات، كما قام بالتعاون مع فريق عمل خاص بالخدمات المهنية منبثق من منظمة التجارة العالمية Working Party on Porofessional Services (WPPS) ، وكذا مع لجنة معايير المحاسبة الدولية في وضع إرشادات مؤهل عالمي موحد – كما سبقت الإشارة – بحيث يكون هذا المؤهل بمثابة حجر أساس لتسهيل التفاوض للوصول إلى اعتراف متبادل للمؤهلات المهنية، بحيث يتناسب مع تحرير التجارة العالمية وحرية انتقال موردى الخدمة.

هذا فيما يتعلق بجهود بعض المنظمات الدولية، أما فيما يتعلق بجهود المنظمات المحلية المصرية، فان الأمر لم يتعد عقد المؤتمرات والندوات العلمية والحلقات النقاشية والموائد المستديرة ثم إصدار التوصيات العامة. ومن ثم، فإن هذه الجهود لم تكن على المستوى المطلوب، ولم تسفر عن تقديم منهج حقيقي لتطوير التأهيل العلمي والعملي للمحاسب والمراجع في ظل ظروف العولمة والجات.

ويرى الكاتب أن هذا التطوير يمكن أن يتم من خلال المسارين الرئيسيين التاليين :

المسار الأول : تطوير فلسفة التعليم المحاسبي المصري.

المسار الثاني : إحداث تكامل وتزاوج بين فروع المعرفة التجارية.

المسار الأول : تطوير فلسفة التعليم المحاسبي المصري

تبين مما سبق عدم ملائمة سياسة الكم والتلقين والحفظ والترديد للتعليم المحاسبي،

وذلك أن زيادة كم المعرفة المحاسبية لا يعني ملاءمتها، ومن ثم يكون ترشيد هذه المعرفة أمراً واجباً لاعتبارات الوقت والتكلفة .

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن المحاسبة كعلم اجتماعي يتغير بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم يجب أن تسمح فلسفة التعليم المحاسبي للمحاسب بتكييف وتطوير تأهيله العلمي مع هذه الظروف ولاسيما بعد تخرجه.

ولذا، فإن الكاتب يرى أن فلسفة التعليم المحاسبي في مصر يجب أن تقوم على تعليم طالب المحاسبة كيفية الاعتماد على نفسه في قراءة وفهم واكتساب المعرفة المحاسبية قبل وبعد تخرجه، مع التركيز على أهمية توظيفه لهذه المعرفة والاستفادة منها في الممارسة العملية، وهو ما يمكن أن نطلق عليه فلسفة "التعليم الذاتي الموجه[٣١]". وبذلك تكون وظيفة التعليم المحاسبي إعداد وتأهيل الطالب لتعليم نفسه التعليم المحاسبي طوال فترة حياته الجامعية والمهنية لا القيام بعملية نقل ومناولة أو تلقين المعرفة المحاسبية أثناء الحياة الجامعية فقط.

وترجع أهمية هذا المنهج إلى أن تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجعل من المعرفة المحاسبية التي كانت سائدة في العقد الماضي في حاجة إلى ترشيد وتطوير في العقد الحالي، وهو الأمر الذي يلزم معه إعداد عقلية الطالب بالشكل الذي يسمح له بتعليم نفسه بنفسه حتى يمكنه إدراك واستيعاب المعلومات الجديدة والاستفادة منها، ومن ثم التعامل مع التطورات التي تظهر على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى ذلك، فالتطور في هذه الظروف يستوجب الاعتماد على سياسة التعليم الذاتي في مجال المحاسبة والمراجعة.

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن كم المعرفة المحاسبية وما يرتبط بها من معارف وعلوم تضخمت وتتضخم إلى الحد الذي لم يعد يسمح للطالب بتلقيها وحفظها خلال سنوات الدراسة الأربع، ومن ثم فإن الاعتماد على سياسة التلقين والحفظ لم يعد أمراً ملائماً.

وقد أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في هذا الصدد إلى أهمية التركيز في التعليم المحاسبي على القدرة على التعليم وان يكون المشاركين نشيطين في العملية التعليمية وليسوا متلقين سلبيين للمعلومات.

وحتى لا يكون التطوير مجرد تغيير في الشكل لا في الجوهر فإن الكاتب يرى أن الانتقال من سياسة التلقين إلى سياسة التعليم الذاتي المحاسبي **يجب أن تقوم على الأسس التالية :**

(١) إعادة صياغة موضوعات المعرفة المحاسبية بشكل يسمح باستثارة اهتمام طلاب المحاسبة للدراسة والتحليل ويجعلهم أكثر إيجابية وفاعلية في مجال البحث. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إعادة صياغة هذه الموضوعات في شكل مشكلات وإشعار الطالب بأهمية إيجاد الحلول المناسبة لها.

(٢) إعداد الطالب إعداداً يسمح له بالوصول إلى مصادر المعرفة المحاسبية المختلفة واستخلاص المفاهيم والمبادئ منها وتحليلها، واستنباط العلاقات التي تحكمها، مع ضرورة توفير هذه المصادر في المكتبات أو غيرها.

(٣) الاهتمام بتنمية مهارات الإطلاع والملاحظة والمقارنة والتفسير وتوصيل الأفكار لدى طلاب المحاسبة. وقد أشار أحد مزاولي المهنة في هذا الصدد إلى وجود شكاوي

عديدة من أن خريجي المحاسبة لا يعرفون كيف يمكنهم توصيل أفكارهم وأرائهم إلى الغير.

(٤) تدريب طالب المحاسبة على الالتزام بالموضوعية والدقة والتفكير المنطقي، وفرض الفروض المناسبة واختبارها، وكذا الوصول إلى النتائج بنفسه والاستفادة منها في القياس على الحالات المشابهة.

(٥) تكليف طلاب المحاسبة بإعداد بحوث ودراسات محاسبية ميدانية، مع تشجيعهم على المناقشات والتعبير عن أرائهم.

(٦) تزويد طالب المحاسبة بالمهارات التي تمكنه من العمل بروح الفريق والتعامل مع الغير بشكل إيجابي.

وترجع أهمية هذه المهارات إلى ما فرضته اتفاقية الجات على المحاسب من التعامل مع شخصيات وثقافات مختلفة ومتباينة، الأمر الذي يلزم معه أن يكون مزوداً بالمهارات التي تمكنه من ذلك بطريقة ملائمة.

(٧) تزويد الطالب بالمهارات التي تمكنه من التعامل مع شبكات الاتصال سواء كانت هذه الشبكات محدودة –Intera Network – أي داخل حدود الوحدة، أو محلية Local Area Network أي داخل حدود الدولة، أم دولية Internet Work أي خارج حدود الدولة ، وترجع أهمية ذلك، إلى أن نشاط المحاسبة والمراجعة على هذا القطاع من تأجير واقتناء وتشغيل وتوريد سوف تأخذ مكاناً بعد تحرير التجارة في مجال خدمات الاتصالات.هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن

تعليم استخدام هذه النظم يسمح بنقل المعرفة المحاسبية من شخص لأخر، ومن جهة لأخرى، بسهولة.

ويرى الكاتب أن هذه السياسة من شأنها أن تعمل على تخريج محاسب قادر على التفكير المستقل ومزود بقاعدة من المهارات والمعارف التي تمكنه من تعليم نفسه بنفسه طوال حياته المهنية، كما تساعده على تطبيق مفاهيم ومبادئ ومعايير المحاسبة والمراجعة في ما قد يواجهه من مشكلات مهنية غير روتينية في مستقبله المهني. كما تمكن هذه السياسة خريج المحاسبة من مواصلة تنمية تعليمه المحاسبي بما يتناسب مع احتياجات السوق، وكذا ملاحقة النمو المستمر في المعرفة المحاسبية. ومن هنا تظهر أهمية هذه السياسة في مواجهة تحديات العولمة والجات.

كما تتسق هذه السياسة مع ما أوصت به جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية من ضرورة الأخذ بمنهج التعليم والتدريب المستمر.

المسار الثاني : إحداث تكامل وتزاوج بين فروع المعرفة التجارية

يقوم طالب المحاسبة في مصر بتلقي العديد من العلوم المساعدة لمواد التخصص المحاسبية، ومن هذه العلوم اللغات الأجنبية والحاسبات الالكترونية، والرياضيات، بالإضافة إلى الإدارة والاقتصاد والقانون.

وعلى الرغم من أهمية هذه العلوم بالنسبة لخريجي أقسام المحاسبة إلا أنه يلاحظ عدم وجود ربط أو مزج بين هذه العلوم وبين العلوم المحاسبية، حيث يتم تدريس هذه العلوم بشكل مستقل، وبدون أية إشارة إلى علاقتها بالمحاسبة كما تخلو محتويات هذه العلوم تقريباً من التطبيقات المحاسبية.

ويؤدي هذا الانفصال بين العلوم المساعدة للمحاسبة وبين علوم المحاسبة إلى وجود تكرار في بعض الموضوعات، وهو ما يؤدي بدوره إلى ضياع وقت وجهد أعضاء هيئات التدريس، وكذا الطلاب، فضلاً عن ما ينطوي عليه ذلك من زيادة تكلفة التعليم المحاسبي دون عائد حقيقي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المشكلات التي تواجه المحاسب في حياته المهنية عادةً ما تكون متشابكة وغير مجزأة أو مفككة – على النحو الذي تدرس به هذه العلوم – ومن ثم فإن حلها يتطلب تكاملاً لا انفصالاً بين علوم المحاسبة والعلوم المساعدة لها.

ولذا، فإننا نرى أنه من الأهمية بمكان إحداث نوع من التزاوج والتكامل بين العلوم المحاسبية، وبين العلوم التجارية المساعدة لها منعاً للتكرار، وحتى يكون الخريج أكثر قدرة على مواجهة المشكلات المهنية، وتكون العلوم التجارية المساعدة للمحاسبة في خدمتها بحق، **ويمكن أن يتم ذلك من خلال ما يلي :**

(١) عدم الاكتفاء بتدريس بعض المصطلحات المحاسبية بأحد اللغات الأجنبية، وضرورة تدريس مادة محاسبية بالكامل بأحد هذه اللغات، وذلك لحاجة سوق العمل إلى الخريج الذي يجيد أحد اللغات الأجنبية قراءة وكتابة وتحدثاً ولاسيما بعد دخول الشركات الأجنبية إلى سوق العمل، بالإضافة إلى أهمية إطلاع المحاسب على ما يستجد في علوم المحاسبة لدى الدول المتقدمة مهنياً.

وعلى الرغم من استحداث بعض كليات التجارة في مصر نظاماً متكاملاً للتعليم المحاسبي باللغة الانجليزية إلا أن أعداد الخريجين من هذا النظام محدودة ولا تفي باحتياجات سوق العمل.

وقد يبدو من المناسب الإشارة هنا إلى أهمية الاكتفاء بتدريس مادة واحدة باللغة الأجنبية، مع المحافظة على تدريس باقي المواد باللغة العربية واعتبارها لغة التدريس والاختبار، وذلك حتى لا تتجمد هذه اللغة ثم تتقلص أمام اللغات الأخرى، فالجامعات هي المعاقل الرئيسية التي تتطور وتنمو فيها اللغات.

(٢) تضمين المقررات الدراسية لبعض المعرفة المحاسبية لطبيعة الحاسبات الالكترونية ونظم تشغيلها ولغاتها المطبقة في الواقع العملي، وكذا برامج المحاسبة والمراجعة الحديثة باستخدام الحاسبات، ودراسة جدوى استخدامها في عمليات المحاسبة والمراجعة أيضا. مع إعطاء وزن نسبي أكبر لهذه الاستخدامات في فروع المحاسبة المختلفة (المحاسبة المالية / محاسبة التكاليف / المحاسبة الإدارية / المحاسبة الدولية / نظم المعلومات /...)، وذلك من خلال المزج بين الجانب النظري والتطبيقات على الحاسوب بهدف تنمية موهبة الطالب وإثراء قدرته على مواكبة عملية التطور.

(٣) تحقيق التداخل بين علوم الاقتصاد والإدارة والقانون وبين فروع المحاسبة المختلفة من خلال التركيز على علاقة هذه العلوم بفروع المحاسبة، وبصفة خاصة المحاسبة الضريبية والمحاسبة الحكومية والقومية، وكذا المحاسبة الدولية.

(٤) التركيز في تدريس مادتي الرياضيات والإحصاء على المنهجية الرياضية، وطريقة التفكير الإحصائي من خلال التطبيق العملي والمستمر لما يتم تدريسه، مع إعطاء أهمية خاصة لتطبيقاتهما في مجال المحاسبة الإدارية وغيرها من فروع المحاسبة.

ولاشك أن هذا المسار يعمل على تحقيق الترابط الصحيح بين فروع المحاسبة وبين العلوم المساعدة لها، ويزيد من إدراك الطالب لأهميتها، وذلك باعتبار أن إدراك قيمة العلوم لا تظهر إلا من خلال فهم العلاقات بينها وتفاعل حقائقها وارتباطها ببعضها البعض.

تطوير التأهيل العملي للمحاسب والمراجع في مصر :

تولي التشريعات التجارية للتمرين العملي اهتماماً خاصاً، وذلك باعتبار أن التمرين يمثل الدعامة الثانية التي تقوم عليها مهنة المحاسبة والمراجعة.

وقد سبق أن أوضحنا أن المشرع المصري اشترط لنقل العضو من جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين إلى جدول المحاسبين والمراجعين أن يكون قد أمضى ثلاث سنوات في أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة، كما اشترط لقيامه باعتماد ميزانيات ومراجعة حسابات الشركات المساهمة أن يكون عضواً بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أو يكون قد زاول المهنة في مكتبه الخاص لمدة خمس سنوات. كما أشرنا إلى ما سمح به المشرع لوزير المالية من اعتبار بعض الوظائف مناظرة لفترة التمرين العملي.

ولضمان فاعلية التمرين، يقترح الكاتب وقف العمل بما يسمى بالوظائف المناظرة لفترة التمرين نظراً لأنها لا تتيح للمتمرن التنوع في الخبرة المطلوبة في فترة التمرين، وإذا أراد أصحاب هذه الوظائف الانتقال من جدول لأخر، فإن عليهم اجتياز اختبارات جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية لقياس مدى توافر الخبرة المطلوبة لمزاولة المهنة.

وفيما يتعلق بالعمل لمدة ثلاث سنوات بأحد مكاتب المحاسبة والمراجعة كشرط للانتقال من جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين إلى جدول المحاسبين والمراجعين فإننا نرى أن هذا الشرط لا يعد كافياً في ظل صورية التمرين، وعدم ممارسة الكثير من المتمرنين للعمل المهني بشكل جاد، ولذا فإننا نقترح أن يضاف إلى شرط مدة التمرين شرط أخر، وهو اجتياز العضو لامتحان تعقده له جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أيضاً أو أن يكون هناك إشراف جدي من جانب الجمعية على نشاط التدريب العملي.

كما يقترح الكاتب وضع شرط لتجديد الترخيص بمزاولة المهنة كأن لا يتم تجديد الترخيص إلا بعد عدد معين من ساعات التدريب، وذلك لضمان التدريب المهني المستمر.

هذا فيما يتعلق بالتمرين العملي بعد الحصول على درجة البكالوريوس، أما فيما يتعلق بالتمرين أثناء فترة التعليم الجامعي، فإن الكاتب يرى أن هذا الجانب لم يلق أي اهتمام من جانب المنظمات المهنية والمؤسسات التعليمية على الرغم من أهميته. ولذا فإنه قد يكون من المناسب أن تعمل المؤسسات التعليمية والمنظمات المهنية بالتعاون مع منظمات الأعمال على توفير فرص التمرين الملائمة للطلاب بها تحت إشراف أعضاء هيئات التدريس بالجامعات، على أن يكون حضور فترات التمرين شرطاً للحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة، كما يمكن لهذه المنظمات أن تقوم بتوفير البيانات اللازمة لتصميم حالات عملية تتسم بالواقعية بما فيها من تشابك،

وذلك حتى يمكن تدريب الطلبة عليها وتعويدهم على ما يواجهونه بعد التخرج من مشكلات عملية.

ولاشك أن هذا الاقتراح يتطلب تعاوناً صادقاً وتضافراً للجهود بين كل من المؤسسات التعليمية والمنظمات المهنية ومنظمات الأعمال.

كما نرى أيضاً ضرورة الاستعانة بالممارسين ذوي الكفاءة لتدريس بعض فروع المحاسبة والمراجعة التي يغلب عليها الطابع العملي بشكل كبير (كنظم المحاسبة، وأصول المراجعة)، مع عقد لقاءات مشتركة بينهم وبين الأكاديميين والطلبة لمناقشة المشكلات العملية، وهو ما يضفي الجانب العملي على موضوعات الدراسة المختلفة، ويعمل على تعميق الأساس النظري للممارسة العملية، ويبني جسوراً من التعاون بين الممارسين والأكاديميين، ويعمل على الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها المهنة للمجتمع، ويُدعم من موقفها التنافسي أمام المكاتب الأجنبية والعولمة المحاسبية.

مقومات تطوير التأهيل المهني للمحاسب في مصر:

يرى الكاتب أن تطوير التأهيل المهني للمحاسب على النحو السابق يجب أن يقوم على مجموعة من الركائز الأساسية، **من أهمها ما يلي :**

(١) بث الشعور بالحاجة إلى التطوير بين مختلف المعنيين بمهنة المحاسبة والمراجعة بهدف تكوين رأي عام لتوقع التطوير بل والمطالبة به، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال المؤتمرات والندوات العلمية بالإضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة.

(٢) تكاتف وتضافر الجهود بين كل من المؤسسات التعليمية والمنظمات المهنية ومنظمات الأعمال، وذلك أن تطوير التأهيل المهني لم يعد شأناً خاصاً، وإنما هو من مسئوليات الحكومة ومؤسسات التعليم وأساتذة الجامعات وقطاعات التجارة والصناعة بل ووسائل الإعلام أيضاً.

(٣) تحديد خطوات وإجراءات التطوير بشكل متدرج وبعيداً عن العفوية والارتجالية والتصرفات الفردية.

(٤) توفير الإمكانيات المادية والبشرية بالإضافة إلى الأدوات والوسائل اللازمة للتطوير.

(٥) من الأهمية بمكان وجود تعاون عربي مشترك في مجال تطوير التأهيل المهني للمحاسب والمراجع، وإيجاد تكامل مهني بين الدول العربية في هذا المجال على غرار ما هو معمول به في الدول الأوربية.

(٦) استمرارية التقويم والتطوير والتحسين، وذلك من خلال المراجعة المستمرة لمحتويات المقررات المحاسبية وسياسات التدريب العملي للتحقق من ملاءمتهما للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتجددة والمتطورة.

(٧) إعطاء الوقت الكافي للتعرف على آثار التطوير إذ أن الآثار التي يُحدثها التطوير لا يمكن أن تظهر فوراً، وإنما تظهر بعد فترة قد تطول أو تقصر حسب مدى عمق التطوير.

النتائج العامة للبحث:

تناول الكاتب في هذه البحث طبيعة اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية وأثر انضمام مصر إليهما على مهنة المحاسبة والمراجعة، ومدى ملائمة التأهيل المهني

المحاسبي لمواجهة تحديات المنافسة التي فرضتها كلاً من اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء، كما قدم الكاتب إطاراً مقترحاً لتطوير هذا التأهيل. وقد خلص الكاتب من بحثه إلى مجموعة من النتائج، **من أهمها ما يلي :**

(١) يمثل انضمام مصر إلى اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية أحد التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في مصر مع نهاية القرن العشرين، إذ تتعرض مكاتب المهنة للإزاحة التدريجية من السوق، كما تتعرض المهنة لتآكل مقوماتها وأركانها.

(٢) أن تعظيم الاستفادة، وتدنيه الخسائر، الناتجة من الانضمام إلى الاتفاقية والمنظمة يتطلب تطويراً فاعلاً لسياسة التأهيل المهني للمحاسب والمراجع في مصر.

(٣) أن تطوير التأهيل العلمي للمحاسب يجب أن يقوم على سياسة التعليم الذاتي السياسة التلقين التي لم تعد ملائمة للتعامل مع تحديات الجات وتضخم كم المعرفة المحاسبية.

(٤) تتيح سياسة التعليم الذاتي للمحاسب الوصول إلى مصادر المعرفة المحاسبية، وتوظيف هذه المعرفة في المجالات المهنية، كما تسمح له بتنمية وتطوير تأهيله العلمي بنفسه بعد التخرج، وهو ما يمكنه من مواجهة المنافسة التي فرضتها اتفاقية الجات.

(٥) أن التدريب العملي المحاسبي يجب أن يبدأ أثناء فترة الدراسة الجامعية ويستمر لما بعدها مع ضرورة وضع الوسائل التي تضمن فاعليته سواء كان ذلك قبل أو بعد التخرج.

الفصل التاسع
الحوكمة المحاسبية من خلال إستراتيجية الاستثمار والتمويل للمشروعات المنتجة

مفهوم المشروعات الصغيرة:

تباينت آراء المختصين حول تحديد مفهوم دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة تمييزاً لها عن المشروعات الأخرى (الكبيرة، الحرفية، اليدوية،...) على الرغم من أن مفهوم المشروعات تحكمه معايير عدة أهمها حجم العمالة ورأس المال ونوعية التقنيات المستخدمة في الإنتاج ورقم الأعمال...

ولقد تعددت المفاهيم والتعاريف للمشاريع الصغيرة التي تنسب إلى جهات مختلفة منها:

وكالة التنمية الدولية الدانمركية (دنيدا) حيث عرفت المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم من ٦– ١٥ عامل.

في حين ذهب بنك التنمية الصناعية في مصر إلى تعريف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لا تزيد التكلفة الاستثمارية لها بعد استبعاد تكلفة الأرض والمباني عن ١,١ مليون جنيه مصري.

أما اتحاد الصناعات المصرية فقد عد المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي تبلغ استثماراتها الكلية ٥٥٠ ألف جنيه، ولا تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل.

وفي الباكستان ذهبت هيئات صناعية إلى اعتبار أن المشاريع الصغيرة هي التي يبلغ رأسمالها ٥٠ ألف دولار.

وفي نيجيريا تم تعريف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يبلغ رأسمالها ٢٢٧ألف دولار (٦) .

أما منظمة العمل الدولية فقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت.

وترى لجنة التنمية الاقتصادية (C E D) وهي منظمة متميزة بالبحث العلمي بأن المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يتميز **بخاصيتين من الخواص الخمس التالية:**

يديره أصحابه بشكل أساسي وبصورة مستقلة.

يحمل الطابع الشخصي إلى حد كبير.

يكون محلياً إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها.

له حجم صغير نسبياً من حيث رقم الأعمال وفي الصناعة التي ينتمي إليها.

يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه (٦) .

ولا يفوتنا أن نذكر بأنه قد جرت العديد من المحاولات من قبل المنظمة الأمريكية للمشروعات الصغيرة (S B A) لتعريف المشروع الصغير، إذ عدته شركة يتم امتلاكها وإدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها وغالباً ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية، وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة (٦) .

مما تقدم يمكن القول أنه من الصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة رغم كثرة المؤتمرات والندوات المتعلقة بها.

وحتى باعتماد المعايير التي ذكرت سابقاً تبقى الصعوبة قائمة في وضع تعريف دقيق.

فالحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر.

الأهمية الاقتصادية – الاجتماعية للمشروعات الصغيرة:

أدت المشكلات الكبيرة التي لم تستطع المشروعات الكبيرة التغلب عليها إلى توجه الحكومات نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة اعترافاً منها بدور هذه المشروعات في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد أظهرت التطبيقات العلمية للصناعات الصغيرة أن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من الصناعات بغض النظر عن نسبة ومراحل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع على الرغم من أهمية الصناعات الكبيرة **ودورها الاقتصادي والاجتماعي لأسباب عديدة منها :**

انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في العديد من الدول.

تخلف الفن الإنتاجي والخبرات الفنية المتخصصة فضلاً عن ندرة الموارد الرأسمالية اللازمة لإقامة مشروعات كبيرة على أسس اقتصادية وفنية متقدمة.

ضيق نطاق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد الناجمة عن انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي مما يعني عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير للصناعات الكبيرة.

المساهمة في الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة وبالتالي تخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات التقنية والإدارية وغيرها ففي اليابان مثلاً يعزى ٥٢% من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات(٧) .

٦- المساهمة في زيادة الادخارات والاستثمارات وذلك من خلال تعبئة رؤوس أموال الأفراد والجمعيات غير الحكومية والتي كان من الممكن أن توجه إلى الاستهلاك وتؤدي بالتالي إلى ارتفاع الأسعار.

٧-الاعتماد على الموارد المحلية ومخرجات المشروعات الكبيرة وبذلك تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاستيراد.

٨- تحقيق نوعاً من التوازن الجغرافي لعملية التنمية لكونها تتسم بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم.

٩- المساهمة في زيادة الناتج القومي في الدول النامية.

١٠- إنها تمثل نسبة كبيرة من مجمل حجم المشروعات في معظم دول العالم.

١١- لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو إلى مساحات واسعة.

١٢- بالنظر لصغر حجمها فإن بإمكانها التوغل إلى القرى والأرياف والحد من هجرة السكان إلى المدن الكبيرة.

١٣- وسيلة تشجيع ودعم للإنتاج الزراعي.

١٤- تخدم كمدرسة أو ورشة تدريب لبعض الحرف وزيادة بعض المهارات.

١٥- تنمية وحماية الصناعات التقليدية والتي تحظى بقبول شديد لدى العديد من شعوب العالم.

١٦- مصدر هام لتزويد الصناعات الكبيرة بالعديد من احتياجاتها.

١٧- تشكل المشروعات الصغيرة رافداً تصب فيه العديد من منتجات الصناعات الكبيرة.

١٨- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت سلعاً نصف مصنعة أو خامات غير مستثمرة.

١٩- إنها تتناسب ومتطلبات السوق المحلية خصوصاً في البلدان النامية التي تعاني من صغر حجمها ونطاقها الضيق وانخفاض القدرة الشرائية لدى الأفراد.

الخصائص العامة للمشروعات الصغيرة:

على الرغم من الحجم النسبي الصغير للمشروعات الصغيرة، إلا أنها تتميز بخصائص معينة تختلف بها عن بقية المشروعات الأخرى لعل من **أبرزها:**

الإشراف المباشر من قبل مالك المشروع: إذ أن إدارة هذه المشروعات تتم من قبل المالك شخصياً. ولذلك فإن إدارة المشروع والقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع، حيث يتوزع الاهتمام نحو اتجاهين الأول ما يخص طلبات الزبائن وما يؤدي إلى كسب رضاهم وإنجاز طلباتهم بهدف تحقيق عائد مناسب له، والثاني يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الإنسانية بين العمال داخل المشروع.

سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات: حيث يتم أخذ رغبات المستهلكين المتجددة بعين الاعتبار، كما تتميز بسرعة تغير الإنتاج انسجاماً ومراعاة لاحتياجات السوق، وذلك اعتماداً على مهارة صاحب المشروع والعاملين معه بسبب استخدام مكائن بسيطة يمكن بواسطتها إنتاج أكثر من سلعة.

دقة الإنتاج وجودته بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته.

يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الأسواق وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية إذ أن طبيعة عمل هذه المشروعات يرتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للأفراد.

الإسهام في رفع المستوى المعيشي وتلبية جزءً من الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة.

تتميز هذه المشروعات بإمكانية إ قامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة بالنظر لعدم جدوى إقامة المشاريع الكبيرة.

إن درجة المخاطرة في المشروع الصغير ليست مرتفعة.

إن المسافة ما بين صانع القرار العام والمشروع الصغير هي بعيدة نسبيا (٤) ً.

عيوب المشروعات الصغيرة:

مقابل الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات فهناك العديد من العيوب التي يمكن أن توجه لها خصوصاً في الدول النامية.

إن هذه المشروعات وبسبب الإجراءات الضريبية المتشددة أو القيود المتعلقة بالسيطرة النوعية أو الصحية قد تنطوي تحت إطار القطاع غير المنظم والذي يعمل بعيداً عن القوانين، وقد يتخذ شكل الخارج عن القانون في أحيان كثيرة سواء المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين السلامة المهنية أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية والرقابة على الجودة، والواقع أن هذه الحالة هي نتيجة طبيعية لعدم الانسجام والتناغم بين

المتطلبات العصرية لعملية الإنتاج والتصنيع وبين الإمكانات المالية أو مشكلة التمويل التي تعيشها المشروعات الصغيرة. فهي لم تصبح صغيرة لأسباب تقنية أو اقتصادية يفرضها واقع البلدان النامية فحسب، بل هي صغيرة أساساً نظراً لإمكانياتها المالية والتي لا تتناسب مع الأعباء التي يفرضها التكيف مع القوانين المعاصرة سواء الضريبية منها أو الاجتماعية خاصة عندما لا تراعي الجهات الحكومية المسؤولية عن تطبيق القوانين بعض الاعتبارات والأولويات المتعلقة بأوضاع هذه المشروعات، وتعاملها نفس معاملة المشروعات الكبيرة ذات الإمكانات المالية الكبيرة. وقد تعمل بعض التشريعات على معاقبة الصناعات الصغيرة بحرمانها من بعض الامتيازات التي تخص حداً معيناً من رأس المال الثابت، والتي غالباً ما تكون على شكل إعفاءات جمركية أو ضريبية. وهذا بحد ذاته ما يدفع المشروعات الصغيرة للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيداً عن رقابة الأجهزة الحكومية.

عدم قدرة المشروعات الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية فهذه المشروعات وفي معظم الدول النامية نشأت لسد احتياجات السوق المحلية من السلع ذات النوعية الملائمة لمستويات المعيشة في هذه البلدان ولم تكن تلبية للعلاقات الأمامية والخلفية التي تخلقها المشروعات الكبيرة، فلا هي بصناعات صغيرة مغذية للصناعات الكبيرة، ولا هي بصناعات متلقية لفرص التصنيع التي تخلقها الصناعات الكبيرة. وهنا أيضاً فإن وضعها الموصوف بصناعات مستجيبة للواقع الاقتصادي المتخلف، يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال عملها خصوصاً بسبب مشكلات التمويل التي كانت أصلاً سبباً لنشأتها صغيرة. وقد اعتمد العديد منها في البقاء

والاستمرار على رخص أسعار منتجاتها الناجم عن تدني النوعية بالمقارنة مع أسعار الصناعات المتطورة تقنياً أو المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية والأسعار المرتفعة، وعلى هذا الأساس فإن العديد من الصناعات الصغيرة مرشحة للانقراض مع تحسن الأوضاع المعيشية في البلدان النامية ذات معدلات النمو المرتفعة في ظل غياب الإسناد الحكومي القادر على تطوير هيكل هذه المشروعات، ودفعها للتعايش مع المشروعات الكبيرة وتحويلها إلى مشروعات مغذية ومتلقية في إطار العلاقات الأمامية والخلفية للترابط الصناعي(٤) .

مشكلات المشروعات الصغيرة:

تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلات متعددة، وإن بعض هذه المشكلات ناجمة عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع الذي يحتضن هذه المشروعات سواء ما يتعلق بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وضعف ميل الأفراد للادخار والاستثمار، وشح الموارد المحلية إضافة إلى مشكلات أخرى متفرقة.

ويمكن تصنيف المشكلات التي تؤثر في المشروعات الصغيرة ضمن مجموعتين ترتبط المجموعة الأولى بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع ولذلك يصعب تغييرها من قبل إدارة المشروع وهي مجموعة المشكلات الخارجية. أما الثانية فهي مشكلات داخلية وترتبط بالتوجهات العامة لسياسات المشروع ويمكن معالجتها من قبل إدارة المشروع. **وسوف نسلط القليل من الضوء على بعض هذه المشكلات:**

التمويل: وهي في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه المشروعات،إذ أن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب حصوله على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع درجة المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المشروعات، فضلاً عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح المركز المالي للمشروع والتنبؤ بمستقبله.

المواد الأولية: تأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب اعتماد تلك المشروعات على المواد الأولية المستوردة فضلاًعن المحلية بسبب إنتاجها لسلع بديلة عن السلع المستوردة، وتتضح هذه المشكلة عند ارتفاع أسعار المستوردات فيصعب على هذه المشروعات الحصول على كميات كبيرة،

العمالة الماهرة: يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجه المشروع الصغير، إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة مع أن إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين العمل في المشروعات الكبيرة والمشروعات الحكومية لوجود بعض الامتيازات كالتقاعد والضمان الاجتماعي والصحي....

الكفاءات الإدارية والفنية: تعد الإدارة العلمية مفتاحاً لنجاح العمل، وتفتقر المشروعات الصغيرة للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال المحاسبية والتسويقية والتنظيمية والتخزينية.

التسويق: يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع مثل عدد السكان، ودخول الأفراد، والسلع المنافسة وهذه الأمور غائبة عن اهتمام المشروعات الصغيرة إضافة لعدم معرفتها

بوسائل التسويق والترويج، واعتمادها على الوسطاء في تصريف منتجاتها.

الانتماء: تعاني المشروعات الصغيرة من عدم وجود جهة معينة تهتم بشؤونها وقد يكون سبب ذلك سعة انتشارها وتباعد أمكنتها وصعوبة جمعها تحت جهة معينة، وهذا يحرمها في الكثير من الأحيان من الحصول على الامتيازات والتسهيلات لا بل أن مزاحمة المشروعات الكبيرة لها يجعلها عرضة للمطاردة والإغلاق والترحيل.

الضرائب والرسوم: تتأثر المشروعات الصغيرة بالضرائب والرسوم أكثر مما تتأثر بها المشروعات الصغيرة بسبب شمول هذه الأخيرة بأنظمة الحوافز والإعفاءات والتسهيلات والدعم، وهذه الضرائب والرسوم هي في نهاية المطاف تكلفة فتزداد بالتالي التكاليف الكلية وهذا الشيء يؤثر على الأرباح.

ازدواجية الإجراءات: تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، الاقتصادية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دائرة الجودة والمقاييس...) وبالنظر لتعدد الاجتهادات الشخصية،مما يعني خلق مشاكل تنظيمية مختلفة داخل تلك المشروعات.

انخفاض الإنتاج: هنالك أسباب عدة تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع الصغير منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية، وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلاً عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع معدل دوران العمل.

تردي النوعية: بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار

المواد الأولية الجيدة فضلاً عن صعوبات الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية.

الحوادث والأمن الصناعي:بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل أيضاً فضلاً عن العوامل النفسية والإجهاد الذي يصيب العامل إضافة إلى ظروف العمل القاسية.

ارتفاع التكلفة: حيث تفتقر هذه المشروعات إلى أنظمة السيطرة على التكلفة، وهي تنظر إلى زيادة الأجور كسبب رئيسي للتكلفة المرتفعة وللأسعار العالية ولا تأخذ مستلزمات الإنتاج الأخرى بعين الاعتبار.

عدم وجود نظام للمعلومات: فاتخاذ القرار يتم غالباً وفقاً لقنا عات شخصية نظراً لعدم توفر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المشكلة التي يتخذ حيالها القرار علاوة على عدم استخدام الانترنت ووسائل الاتصال المتطورة (٤) .

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة:

يمكن لأصحاب المشروعات الصغيرة الحصول على التمويل اللازم من خلال المصادر التالية:

حصص رأس المال: من مدخرات شخصية وهي غالباً غير كافية بسبب انخفاض معدل الادخار في الدول النامية،كما يمكن اللجوء للاقتراض من العائلة والأقارب والأصدقاء وهذا أيضاً مصدر غير كاف إضافة إلى تدخل هؤلاء في شؤون المشروع، كما يمكن اللجوء إلى مشاركة الآخرين وفي هذه الحالة سيتم اقتسام الإدارة واقتسام الأرباح.

الاقتراض:من البنوك ومن المؤسسات المالية الأخرى، وهذه لا ترغب في منح المشروع الصغير الائتمان بسبب المخاطر المرتفعة المصاحبة لهذا النوع من التمويل فكثيراً ما يتم إهمال طلبات التمويل المقدمة من صغار رجال الأعمال، إن هذا التمويل لا يزيد في أحسن حالاته عن ٢% في البلدان النامية، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تمويل القرض الصغير وفقد أظهرت دراسة أجريت في الفلبين أن تكاليف المعاملة المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة بلغت ٢,٥-٣% من قيمة القرض مقابل ٠،٥% للقروض الممنوحة للمشروعات الكبيرة، ولذلك تلجأ المشروعات الصغيرة إلى المرابين وتجار النقود، وهذا أمر له العديد من المشاكل، وثمة إمكانية لاقتراض الأصول الثابتة من تجار الأصول الثابتة وهذا يزيد تكلفة التمويل بشكل كبير قد يصل إلى أكثر من ٤٠% (٣).

الائتمان التجاري: إن تكلفة هذا النوع من مصادر التمويل تصبح مرتفعة إذا لم يتمكن المشروع من الاستفادة من الخصم النقدي إضافة إلى أن المورد سوف يزيد من السعر في حال عدم الدفع النقدي.

التمويل التأجيري: إن هذا النوع من التمويل يصبح محدود الأهمية نظراً لأنه لا يفيد إلا في استئجار الأُصول الثابتة.

السوق المالي: وهذا المصدر محفوف بالعديد من المخاطر والمشاكل، ويصبح مرتفع التكلفة في حالة التمويل الصغير.

إنشاء المشروع الصغير:

يحتاج إنشاء مشروع جديد سواء كان تجارياً أو صناعياً إتباع الخطوات التالية لدراسة جدواه الاقتصادية:

الهدف من المشروع والغاية من إنشائه: ومن الضروري أن ينسجم هدف المشروع مع خطط التنمية الاقتصادية، ومع أهداف الاقتصاد الوطني، من حيث العوائد المباشرة وغير المباشرة، ومن حيث زيادة معدلات التشغيل وتحسين الدخل الفردي، بالإضافة إلى انسجام هدف المشروع مع الأهداف الشخصية للمستثمر.

أهمية المشروع وأهمية المنتج أو الخدمة التي يقدمها ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وأثره على إدخال القطع الأجنبي وإدخال التقنيات الحديثة.

مبررات المشروع ودواعي الحاجة إلى إنشائه وإلى المخرجات الناجمة عنه.

الموقع المقترح ومدى توفر عوامل البنية التحتية.

الدراسة الفنية: التي تهتم بكيفية سير العمل وتوصيف العملية الإنتاجية أو طريقة أداء وتقديم الخدمة.

الدراسة التسويقية: لمعرفة حصة المشروع في السوق المحلي والخارجي. وتقدير حجم الطلب على منتجات المشروع ومتى تطوره في المستقبل بالإضافة إلى مستوى الأسعار السائدة والمتوقعة.

الدراسة المالية: وهذه الدراسة تعتبر مهمة وتستلزم ما يلي:

تقدير تكاليف الاستثمار: الأراضي والمباني والآلات.

تقدير تكاليف الإنتاج والتسويق السنوية والأسس التي اعتمدت في تقديرها.

تقدير تكاليف التشغيل السنوية والأسس التي اعتمدت في وضعها

تقدير الإيرادات.

طريقة تمويل المشروع والمصادر المتاحة.

تقدير تكلفة الفرصة البديلة.

تحديد مقدار الضرائب والإعفاءات الممكنة.

حساب صافي التدفقات النقدية.

استخراج معايير ربحية المشروع المالية مثل فترة الاسترداد وصافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي.

تحليل الحساسية من أجل معرفة مدى تغير الإيرادات والتكاليف بناء على بعض التغيرات التي يمكن أن تطرأ في المستقبل.

الدراسة الاقتصادية: ومعرفة جدوى المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الاهتمام بما يلي:

أثر المشروع على الدخل القومي، القيمة المضافة

أثر المشروع على التوظيف.

أثر المشروع على مستوى الأجور.

أثر المشروع على ميزان المدفوعات.

الحالة العملية:

تحليل البيانات المتعلقة بطبيعة المشروع:

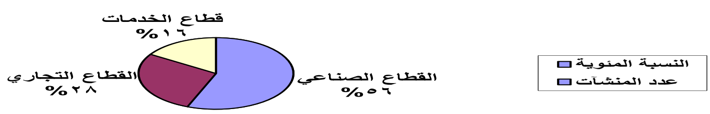
كما أشرنا سابقاً فقد أخذت دراستنا الإطار العام دون التخصص في نوع معين من المشروعات الصغيرة، ونتيجة لتحليل البيانات المستمدة من الاستبيان وجدنا أن المشروعات المختارة يمكن أن تصنف في ثلاث قطاعات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (١)

توزيع المشروعات الصغيرة بين القطاعات

قطاع	لقطاع الصناعي	لقطاع التجاري	طاع الخدمات
عدد المنشآت	١٤٠	٧٠	٤٠
لنسبة المئوية	%٥٦	%٢٨	%١٦

والشكل التالي يبين توزيع المنشآت المختارة بين القطاعات:

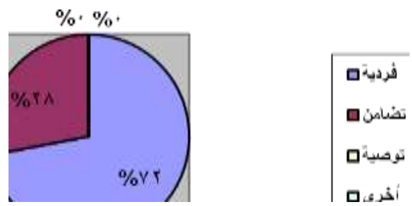


أما بالنسبة للشكل القانوني فقط لوحظ أن ٧٢% من المشروعات الصغيرة أخذ شكل الشركات الفردية و٢٨% شكل شركات تضامن كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (٢)

الشكل القانوني للمشروعات الصغيرة

شكل القانوني	ردية	ضامن	وصية	خرى
عدد الشركات	١٨٠	٧٠	٠	٠
النسبة المئوية	%٧٢	%٢٨	٠	٠



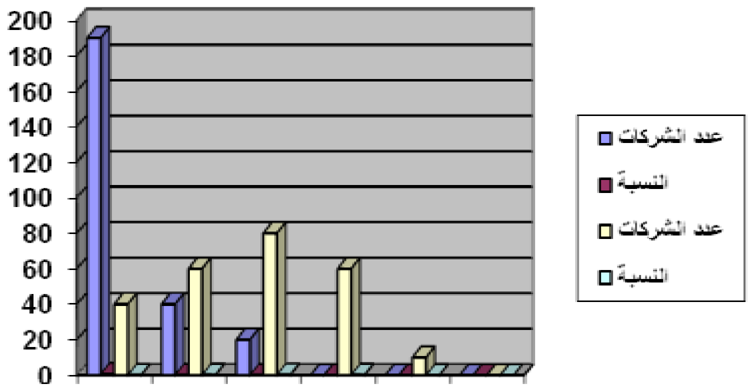
أما الشكل العام فقط لوحظ غلبة الطابع الفردي في تأسيس المشاريع الصغيرة على الأنواع الأخرى مثل المشاركة مع أفراد العائلة أو مع الآخرين حيث بلغت النسب ٥٢% للشكل الفردي و٢٤% للشكل العائلي و٢٤% للمشاركة مع الآخرين، وفي ذلك دلالة واضحة على ما أسلفناه في المشكلات التمويلية الناتجة عن الاعتماد على العائلة أو الأصدقاء في تأمين الاحتياجات المالية للمشروع إن كان عند التأسيس أو لمقابلة احتياجات العمل.

أما عن عدد العاملين في المنشآت الخاضعة للدراسة فكانت النتائج كما هي مبنية في الجدول التالي:

الجدول رقم (٣)

الموارد البشرية في المشروعات الصغيرة

فئة عدد		(١–٥)	(٦–١٠)	(١١–٢٠)	(٢١–٣٠)	(٣١–٥٠)	(٥١–أكثر)
إداريون	دد الشركات	١٩	٤	٢			
	نسبة	%٧	%١	%			
عمال	دد الشركات	٤	٦	٨	٦	١	
	نسبة	%١	%٢	%٣	%٢	%	

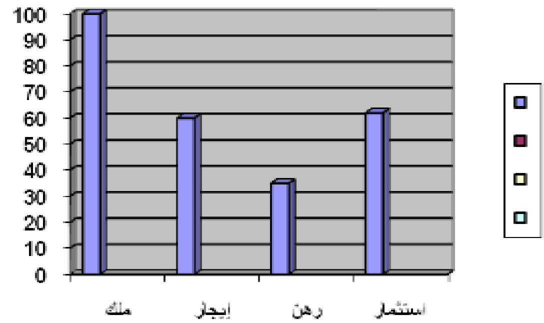


فلو دققنا في المخطط البياني الذي يمثل عدد الإداريين في المشاريع الصغيرة لوجدنا أن الغالبية تقع في الفئة الأولى (١–٥) إداريين مما يعني أن معظم المشاريع الصغيرة تمتاز بقلة عدد الإداريين فيها المر الذي ربما يكون أحد الأسباب الكامنة وراء انخفاض كفاءة هذه المشاريع في القطاع الخاص في سورية.

أما عن عدد العاملين فقد لاحظنا تمركز العدد في الفئة (١١–٢٠) عامل وهذا قد يكون أحد المعايير التي تميز المشروعات الصغيرة عن غيرها.

في تحليل البيانات الخاصة بـ رأس المال الثابت ورأس المال العامل تبين لنا أن نسبة ٨٨% من المشاريع بلغ فيها رأس المال أقل من ٢٠ مليون ليرة سورية الأمر الذي يمكن أيضاً اعتباره معيار في تميز المشروعات الصغيرة عن غيرها.

أما حيازة موقع العمل فقد كان موزع حسب الشكل التالي:



هذا التشتت بين الأنواع الأربعة لطريقة حيازة موقع العمل يدل على ضعف الإمكانات المادية للمشاريع الصغيرة بالشكل الذي لا يسمح لها بامتلاك موقع العمل والآثار المترتبة على الأنواع الأخرى من الحيازة مما يؤثر سلباً على هذه المشاريع.

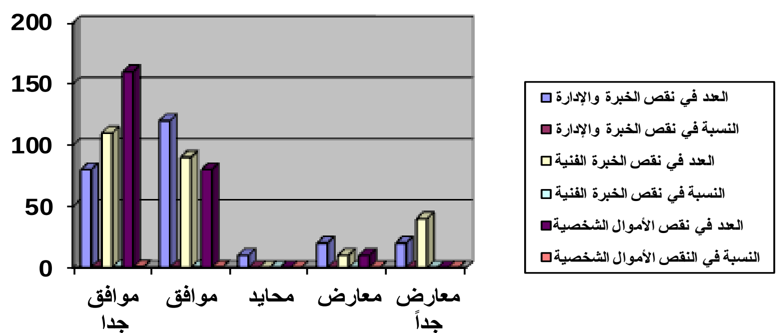
المشكلات التي تعترض المشاريع الصغيرة:

في تحليل البيانات المتعلقة بأهم المشكلات التي تعترض المشاريع الصغيرة فقد لاحظنا بأن نسبة ٨٠% من المشاريع الصغيرة تعاني من نقص في الخبرة الإدارية والفنية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (٤)

مشكلات المشروعات الصغيرة

		وافق جدا	وافق	حايد	عارض	عارض جداً
ص الخبرة الإدارة	عدد	٨	١٢	١	٢	٢
	نسبة	%٣١	%٤٨	%	%٨	%٨
ص الخبرة فنية	عدد	١١	٩		١	٤
	نسبة	%٤٤	%٣٦		%٤	%١٦
ص الأموال شخصية	عدد	١٦	٨		١	
	نسبة	%٦٤	%٣٢		%٤	



هذا النقص بلا شك له دور كبير في عدم قدرة المشروعات الصغيرة على القيام بدورها الفاعل في الاقتصاد السوري، إذ يترتب على هذا النقص في الكفاءة الإدارية

والفنية تكاليف إضافية تزيد من تكلفة الإنتاج وبالتالي من قدرة هذه المشاريع على المنافسة في السوق المحلي.

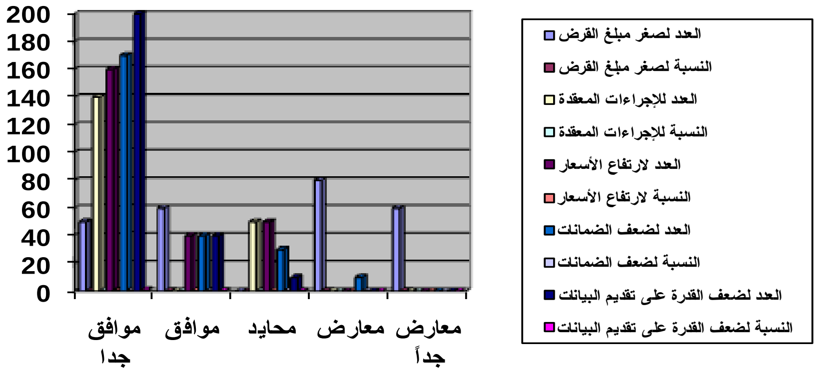
وفيما يلي بنقص الأموال الشخصية فقد كانت في الطرف الايجابي مساوية لـ ٩٦% وهذا ما يؤكد عدم قدرة الأموال الشخصية على الإيفاء بمتطلبات العمل، أما عن صعوبة التمويل المصرفي فقد حظي على نسبة جيدة من تأييد أصحاب المشاريع الصغيرة في أنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشاريع عازيين ذلك إلى الإجراءات المعقدة، وارتفاع أسعار الفائدة، وضعف الضمانات المقدمة إلى المصارف، وضعف القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة، كما هو موضح في الجدول التالي الذي يبين أسباب صعوبة الحصول على الأموال اللازمة من المصرف.

الجدول رقم (٥)

التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة

		وافق جدا	وافق	حايد	عارض	عارض جداً
صغر مبلغ القرض	عدد	٥	٦		٨	٦
	نسبة	%٢	%٢٤		%٣١	%٢٤
الإجراءات المعقدة	عدد	١٤		٥		
	نسبة	%٥٦	%٢٤	%٢		
رتفاع أسعار الفائدة	عدد	١٦	٤	٥		
	نسبة	%٦٤	%١٦	%٢		

ضعف الضمانات المقدمة مصارف	عدد	١٧	٤	٣	١	
	نسبة	%٦٨	%١٦	%١٢	%٤	
ضعف القدرة على تقديم البيانات مالية المطلوبة	عدد	٢٠	٤	١		
	نسبة	%٨٠	%١٦	%٤		

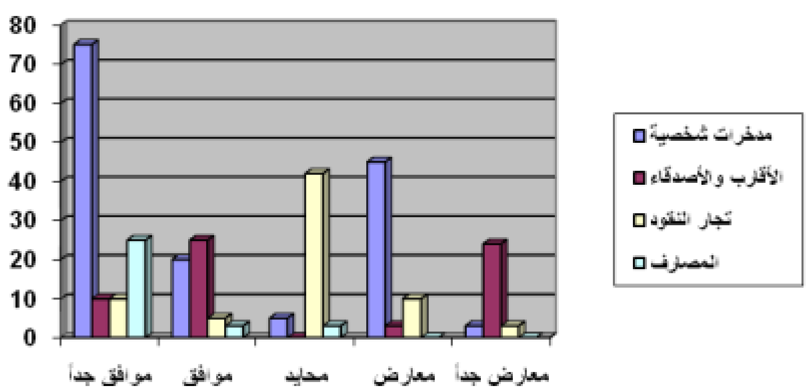


أما ضحالة المساعدات الحكومية فقد اعتبرت من أهم المشكلات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة فقد كانت نسبة المؤيدين لذلك ٩٦% من العينة المختارة، وهذه إشارة واضحة إلى ضعف الاهتمام الذي توليه الحكومة للمشاريع الصغيرة علماً أنها تشكل إحدى الدعامات القوية للاقتصاد السوري.

مصادر التمويل المتاحة للمشاريع الصغيرة:

في تحليل البيانات حول أفضل المصادر للحصول على الأموال أو القروض كان هنالك نسبة ٩٢% من الآراء توافق كون مصادر التمويل مدخرات شخصية وذلك بقصد تجنب المشاكل المتولدة عن المصادر الأخرى، أما عن التمويل من الأقارب والأصدقاء فقد اختلفت الإجابات من منشأة إلى أخرى لكن نلاحظ غلبة الإجابات السلبية عن الإيجابية مقسمة إلى ٦٨% معارضة و٣٢% موافقة وهذا ما يؤكد التحفظات حول التمويل من الأقارب والأصدقاء وفقاً لما أوردنا في الجانب النظري من الدراسة.

في الطرف الآخر من مصادر التمويل كانت الآراء معارضة بمجملها للتمويل من تجار النقود والسبب الكامن وراء ذلك يعود برأينا إلى الخلفيات الدينية والاجتماعية التي تنهي عن التعامل مع هذه المصادر لما يكتنف هذه المعاملات من استغلال وجشع، في حين كانت الإجابات موزعة بين معارض وموافق ومحايد في التعامل مع المصارف لأسباب ذكرت سابقاً والمخطط البياني التالي يوضح بجلية ما سبق:



أما عن رأي أصحاب المشروعات الصغيرة عن مدى تلبية المصادر الحالية للاحتياجات المالية فقد كانت الغالبية متفقة على أن هذه المصادر غير قادرة على ذلك والجدول التالي يوضح ذلك:

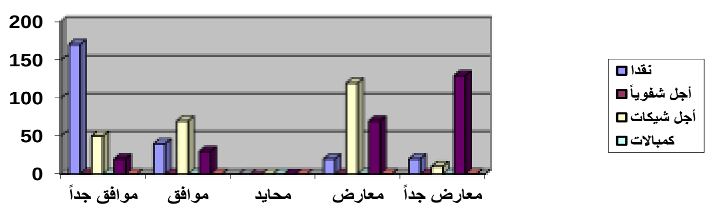
الجدول رقم (٦)

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة

مصادر المتاحة		وافق جداً	وافق	حايد	عارض	عارض جداً
' تلبي الاحتياجات المالية	عدد	١٧	٤		٢	٢
	نسبة	%٦،	%١		%،	%،
بي الاحتياجات بشكل جزئي	عدد	٥	٧		١٢	١
	نسبة	%٢	%٢،		%٤،	%
بي الاحتياجات المالية بشكل امل	عدد	٢	٣		٧	١٣
	نسبة	%،	%١		%٢،	%٥

أما عن المعاملات المالية التي يفضلها أصحاب المشاريع الصغيرة فقد كانت متباينة وذلك حسب الظروف المحيطة بكل مشروع كما هي مبنية المخطط التالي:

النتائج:



لقد أثبتت الدراسة الميدانية صعوبة وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة، فلم نستطع الوصول إلى الهدف الأول وذلك لأسباب ذكرت في متن البحث، لكن تم ذكر بعض الخصائص لهذه المشاريع بحيث يمكن أن نميزها عن غيرها. أما عن الهدف الثاني وهو التعرف على أهم المشكلات التمويلية التي تواجه هذه المشاريع فقد تبلورت بجلية في عدم كفاية الموال المقدمة من قبل المؤسسين لمد هذه المشاريع بمتطلباتها، وإحجام مؤسسات التمويل عن إقراضها وضحالة المساعدات الحكومية المقدمة إليها، أما الهدف الثالث المتعلق بطرح بعض البدائل والمقترحات في سبيل علاج هذه المشكلات فإننا نقدم:

التوصيات:

في ضوء ما تقدم يمكن أن نستنتج مدى أهمية المشروعات الصغيرة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، ومن الواضح أنها تعاني من مشكلات وصعوبات في أسلوب إدارتها وتنظيمها،وكذلك في الممارسات الإدارية التي تطبقها في مجالات القوى العاملة والتنسيق والتمويل والبحوث....

كما تتضح درجة تأثر المشروعات الصغيرة بالأداء العام للاقتصاد. ويمكن في هذا المجال تقديم بعض المقترحات التي نرى أنها تساعد في حل المشكلات التي تعترض سبل المشروعات الصغيرة. وقد تحتاج هذة المقترحات أيضاً إلى ترشيد وتعديل أو وضعها في محددات خاصة عند تنفيذها:

ضرورة الاهتمام بالعمالة وتنمية وتطوير الكفاءات الإدارية والفنية في المشروعات الصغيرة.

استخدام المعلومات والبحوث كركيزة لاتخاذ القرارات الإدارية والاهتمام بإنشاء نظام للمعلومات المالية والإدارية. وضرورة الاعتماد على الانترنت ووسائل الاتصالات الحديثة.

السعي لاستصدار التشريعات التي تنصف المشروع الصغير، وزيادة الدعم الحكومي من خلال تقديم الإعانات والقروض والتسهيلات والاستشارات اللازمة.

حيث يمكن للحكومة أن تدعم إقامة روابط وعلاقات تعاونية بين المشروعات بغرض زيادة قدرتها التنافسية.

الابتعاد قدر الإمكان عن مصادر التمويل من سوق التمويل غير الرسمي وذلك لما تحتويه هذه المصادر من إجحاف بق المشروعات الصغيرة.

إيجاد صيغة مصرفية جديدة للتعامل مع المشروعات الصغيرة.

ضرورة حجز بعض الفقرات الإنتاجية لصالح الصناعات الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك الفقرات. مع انتهاج سياسة تفضيل شراء المنتجات من الصناعات الصغيرة للمؤسسات الحكومية.

وختاماً يمكن القول بأن على المشروعات الصغيرة أن تعي حقيقة أنها تواجه سلسلة مترابطة من التحديات الناجمة عن تغير الأوضاع في السوق الدولية ومن بينها تزايد تحرير التجارة، وبيئة الأعمال التجارية الآخذة في التوسع جغرافياً، واشتداد حدة المنافسة في الداخل والخارج، ولهذا فإنها مطالبة بوضع إستراتيجية تطوير أداءها وضمان بقاءها واستمرارها.

وتعد العناقيد الصناعية إحدى أهم الاستراتيجيات المتبعة في العديد من دول العالم لتنمية المشروعات الصغيرة، ومساعدتها في التغلب على المشكلات المرتبطة

بالتسويق وتدعيم القدرة التنافسية لمنتجات هذه المشروعات، وتوفر لها المعلومات والرؤية الصحيحة عن الأسواق وتساعدها في دخول هذه الأسواق، وفي مواجهة المنافسة العالمية الشديدة.

المراجع

أحمد، نور الدين عبد الله (٢٠٠٥)، نحو تطوير نموذج للقياس والإفصاح المحاسبي للأداء البيئي والاجتماعي: دراسة تحليلية انتقاديه بالتطبيق على شركة الإسمنت المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان.

بامزاحم، فائز محمد (٢٠٠٣)،إثر الإفصاح عن المحاسبة البيئية على قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة العامة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان.

بدوي،محمد (٢٠٠٠)،المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، ط١، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

بورصة فلسطين، www.pex.ps

حنان، رضوان (٢٠٠٣)، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط١،دار وائل للنشر، عمان.

خلف، لعيبي هاتو (٢٠٠٩)، محاسبة التلوث البيئي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

رمضان، زياد (٢٠٠٧)، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط٤، دار وائل للنشر، عمان.

الزامل، سليمان بن عبد الملك (٢٠١٥)، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية – دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الشرايري، ماجد، المومني، غازي (٢٠٠٦)، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين،جامعة القاهرة، العدد(٦٧)، القاهرة.

صبح، نبيل (٢٠١٤)، دراسة مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، بحث ماجستير مهني، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض.

عسيري، عبد الله علي (٢٠١١)، إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مجلد (٣٣)، العدد (٢)، الزقازيق.

الفحماء، فهد راعي (٢٠١٢)، مدى التزام الشركات المساهمة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

الفرح، عبد الرزاق، الهنداوي، رياض (٢٠١١)، مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة: دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد (٧)، العدد (٢)، عمان.

القاضي،حسين، حمدان، مأمون (٢٠٠١)، نظرية المحاسبة، ط١، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان.

قرش، محمد خضر (٢٠١٤)، تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية واجب كل شركات القطاع الخاص الفلسطينية، مقالة منشورة في موقع دنيا الوطن الإلكتروني http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/06/03/547153.html، زيارة بتاريخ ٢٠١٦/٠١/٢٨.

مصيبح، أحمد (٢٠٠٢)، الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الجزائر.

مطر، محمد (٢٠١٥)،إدارة الاستثمارات– الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط٧، دار وائل للنشر، عمان.

ثانياً) المراجع الأجنبية:

American Accounting Association (AAA) (1976), Report of the committee on the measurement of social costs, the accounting review, supplement volume, accounting for social performance.

Guthrie, J. & Cuganesan, S. & Ward, L. (2008), Industry specific social and environmental reporting: The Australian Food and Beverage Industry, Accounting Forum (32).

Jennifer, Griffin, John, Mahon (1997), The corporate social performance and corporate financial performance debate, Boston university, Vol. (36), No. (1).

Kandola, Pratima (2004), Corporate Social Responsibility: why good people behave badly in organizations, 2004.

Lu, Yingjun., Abeysekera, Indra. (2014), Stakeholders' power, corporate characteristics, and social and environmental disclosure: evidence from China. Journal of Cleaner Production, (64).

Macarulla, F, & Talalweh, M. (2012), Voluntary Corporate Social Responsibility Disclosure: A Case Study of Saudi Arabia, Jordan Journal of Business Administration, (8), (4).

Mahoney, L. and Roberts, R. W. (2007), Corporate social performance, financial performance and institutional ownership in Canadian firms, Accounting Forum.

Muttakin, M.B., & Khan, A. (2014), Determinants of corporate social disclosure: Empirical evidence from Bangladesh, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting

Ndemanga, D. A., & Koffi, E. T. (2009), Ownership Structure, Industry sector and Corporate Social Responsibility (CSR) practices: - The case of Swedish listed companies, unpublished thesis, University of Gothenburg, Swedish.